مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

# الاحتفـال باليوبيل الذهبي لمصرف الإمارات العربيـة المتحدة المركزي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
التقرير السنوي 2023

www.centralbank.ae

# صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

# جدول المحتويات


**1. مجلس إدارة المصرف المركزي** 4

**2. كلمة رئيس مجلس الإدارة** 6

**3. كلمة المحافظ** 8

**4. اليوبيل الذهبي لتأسيس المصرف المركزي** 10

**5. التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية 2023-2026** 15

**6. لمحة عن عام 2023** 20

**7. التطورات الاقتصادية** 23

**1.7 التطورات الاقتصادية الدولية** 24

- 1.1.7 النمو الاقتصادي 24
- 2.1.7 التضخم 25
- 3.1.7 أسعار السلع 26
- 4.1.7 السياسة النقدية 27

**2.7 القطاع الخارجي لدولة الإمارات** 28

- 1.2.7 التجارة غير النفطية 28
- 2.2.7 سعر الصرف 29

**3.7 التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة** 29

- 1.3.7 توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 29
- 2.3.7 تحليلات لقطاعات اقتصادية مختارة 32
- 3.3.7 التضخم 33

**4.7 التطورات النقدية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة** 34

- 1.4.7 أسعار الفائدة 34
- 2.4.7 القطاع المصرفي 35
- 3.4.7 قطاع التأمين 35
- 4.4.7 سوق الأسهم 35

**8. تطورات العمليات التشغيلية** 37

**1.8 السياسة النقدية والأسواق المحلية** 37

**2.8 الاستقرار المالي** 38

**3.8 الرقابة** 40

- 1.3.8 الرقابة الاحترازية على المؤسسات المالية 40
- 2.3.8 مراقبة الجرائم المالية 47
- 3.3.8 سلوك السوق وحماية المستهلك 49
- 4.3.8 التشريعات والأنظمة 52
- 5.3.8 الإنفاذ 56

**4.8 التمويل الإسلامي** 57

**5.8 التوطين في القطاع المالي** 58

**6.8 الاستدامة** 59

**7.8 البنية التحتية للمدفوعات** 62

- 1.7.8 نظم الدفع 62
- 2.7.8 إدارة النقد 67

**8.8 إدارة الاحتياطيات الأجنبية** 69

**9.8 التحوّل الرقمي والابتكار** 70

- 1.9.8 الدرهم الرقمي 71
- 2.9.8 التكنولوجيا الإشرافية 72
- 3.9.8 التكنولوجيا المالية والأصول الافتراضية 73
- 4.9.8 التمويل المفتوح 74
- 5.9.8 مركز الابتكار 75

**10.8 الموارد البشرية** 76

- الرسم البياني 1.10.8 نبذة عامة حول نشاط بنك المعرفة 77

**11.8 التواصل** 78

- 1.11.8 الاتصال 78
- 2.11.8 العلاقات الدولية 79
- 3.11.8 البحوث والتحليلات الاقتصادية 80

**9. الرقابة والإفصاحات** 83

**1.9 الحوكمة** 83

**2.9 مستوى المخاطر** 85

**3.9 البيانات المالية** 88

**4.9 الملحق** 90

# أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي

**سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان**

*رئيس مجلس الإدارة*

**معالي عبدالرحمن آل صالح**

*نائب رئيس مجلس الإدارة*

**معالي جاسم محمد بوعتابة الزعابي**

*نائب رئيس مجلس الإدارة*

**معالي خالد محمد بالعمى**

*المحافظ*

**سعادة يونس حاجي الخوري**

*عضو مجلس الإدارة*

**سعادة سامي ضاعن القمزي**

*عضو مجلس الإدارة*

**سعادة علي محمد بخيت الرميثي**

*عضو مجلس الإدارة*

# كلمة رئيس مجلس الإدارة
# سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

## نائب رئيس الدولة
## نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس ديوان الرئاسة
## رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات المركزي

في ظلّ توجّهات دولة الإمارات العربية المتحدة وسعيها الدائم إلى الارتقاء بالمسيرة التنموية في جميع القطاعات، وتعزيز مؤشرات التنافسية، واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عام 2023 جهوده لضمان استقرار النظام المالي في الدولة والحفاظ على سلامته.

لقد احتفلنا في العام 2023 باليوبيل الذهبي لتأسيس المصرف المركزي، مؤكدين التزامنا بتحقيق الاستدامة والابتكار لمواكبة آخر المستجدات والتطورات المالية والاقتصادية والبيئية العالمية.

وفي هذا السياق يأتي التقرير السنوي لمصرف الإمارات المركزي ليسلط الضوء على أبرز المحطات في مسيرتنا نحو التميز وتحقيق رؤيتنا في أن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم.

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في عام 2023 نمواً بنسبة 3.6%، كما يؤكد الأداء الاقتصادي القوي المتوقع للدولة استمرار المرونة الاقتصادية في عام 2024.





وتُشير توقعات المصرف المركزي لعام 2024 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة بنسبة 3.9%، مدفوعاً بالنمو القوي في القطاعات غير النفطية بنسبة 5.4%.

تتبنى دولة الإمارات الاستدامة، والاستجابة الفعالة للتغيرات المناخية، ويتجسد ذلك جلياً من خلال استضافتها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28"، حيث حقق المؤتمر نجاحاً كبيراً في إرساء معايير جديدة في أجندة العمل المناخي. وفي هذا الشأن، تولي دولة الإمارات أهمية كبيرة لمعالجة تغير المناخ من خلال استراتيجية عمل مناخية طموحة في مقدمتها المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050.

وفي هذا الجانب، تضافرت جهود المصرف المركزي مع جهود الدولة، عبر مبادرة التمويل الأخضر والمستدام لمعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ، ومبادرته بشأن توحيد قطاع المصارف في الدولة لحشد مبلغ تريليون درهم للتمويل المستدام بحلول عام 2030، وهو ما أُعلن عنه رسمياً في مؤتمر الأطراف "COP28". وسيواصل المصرف المركزي اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالمناخ وأثرها على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى المراجعة المستمرة لنماذج الأعمال الخاصة بالمؤسسات المالية المُرخصة لضمان مواءمتها مع اعتبارات التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر.

وإضافة إلى ما سبق، دعمنا تحوّل البنية التحتية المالية والتحول الرقمي المستمر الذي يسهم في رسم ملامح الاقتصاد الوطني والقطاع المالي، وأطلقنا شركة الاتحاد للمدفوعات لإدارة البنية التحتية المالية الرقمية، والمنظومة المحلية لبطاقات الدفع تحت مسمى "جيْون"، وطوّرنا البنية التحتية لإطلاق العملة الرقمية للبنوك المركزية، إضافةً إلى منصة الدفع الفوري "آني" والتي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية لمنظومة الخدمات المالية الرقمية في دولة الإمارات.

ويأتي التوطين في القطاع المالي في مقدمة أولوياتنا، حيث شهد عام 2023 نمواً ملحوظاً في نسب التوطين، وهو ما تجسد في تمكننا من توظيف 2720 مواطناً إماراتياً، لنتجاوز بذلك المستهدف البالغ 1875 مواطناً. كما ازداد معدل التوطين في الوظائف القيادية في البنوك بنسبة 8% ليصل في الإجمالي إلى 31%.

وفي مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، أشادت مجموعة العمل المالي (فاتف) في فبراير 2024 بجهود دولة الإمارات في تعزيز أطرها الرقابية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وفي إطار التزامنا بحماية سلامة النظام المالي لدولة الإمارات، وجهنا بالعمل بشكل وثيق مع نظرائنا في المصارف المركزية في الدول الأخرى والهيئات الدولية ذات الصلة لضمان الالتزام بالمعايير الدولية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفي إطار التزامنا بحماية حقوق المستهلك، أصدرنا "نظام إنشاء وحدة تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في الإمارات العربية المتحدة"، تلاه إطلاق وحدة "سندك"، التي تعد أول وحدة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في دولة الإمارات وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وختاماً نشكر الإدارة العليا في المصرف المركزي والموظفين وجميع الأطراف ذات الصلة على جهودهم والتزامهم برؤيتنا في أن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم، وإننا على يقين تام بأن المصرف المركزي سيواصل مساعيه الحثيثة لتحقيق التميّز والابتكار ووضع السياسات البنّاءة نحو تحقيق هدفنا الأسمى وهو تعزيز الاستقرار النقدي وحماية سلامة النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

# كلمة المحافظ
## معالي خالد محمد بالعمى
### محافظ المصرف المركزي

أسهم المصرف المركزي على مدى 50 عاماً بتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وبدفع عجلة النمو الاقتصادي لدولة الإمارات، وكان عام 2023 عاماً فارقاً بامتياز، حيث احتفلنا باليوبيل الذهبي لتأسيس مصرف الإمارات المركزي، وأطلقنا مشاريع ابتكارية ضمن برنامج البنية التحتية المالية لتسريع التحول الرقمي في القطاع المالي الذي شكّل تحوّلاً استراتيجياً في مسيرة المصرف المركزي.

وبرعاية كريمة من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، "حفظه الله" نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، لاحتفال المصرف المركزي باليوبيل الذهبي، أطلق سموه أول إصدار للعملة الرقمية للبنوك المركزية "الدرهم الرقمي" كما تم بنجاح تنفيذ أول عملية دفع عبر الحدود إلى الصين عبر منصة "الجسر للعملات الرقمية" مؤكدين بذلك على مدى قوة وفعالية البنية التحتية المالية الرقمية.

وأولى المصرف المركزي استراتيجية التحوّل الرقمي أهمية كبيرة، تهدُف إلى تحقيق النمو وتعزيز الثقة في القطاع المالي، حيث عززنا شراكاتنا مع المصارف المركزية الأخرى ومع هيئات وضع المعايير الدولية، كما قمنا بإطلاق مجموعة من المبادرات الرامية لإنشاء سوق مالي قوي وبنية تحتية متينة للقطاع المالي والتأمين، للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتطبيق إطار رقابي وإشرافي قوي للمؤسسات المالية المرخصة.





وكجزء من أهداف برنامج تحوّل البنية التحتية المالية والاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع، فقد أسس المصرف المركزي شركة الاتحاد للمدفوعات، بحيث تتولى إدارة البنية التحتية المالية لدعم نظام المدفوعات في الدولة وتوفير حلول دفع رقمية مبتكرة ومنها منصة الدفع الفوري "آني"، والمنظومة المحلية لبطاقات الدفع "جيْوَن" ونظام الإمارات لحماية الأجور.

كما شهد عام 2023، تطوير المصرف المركزي الإطار الرقابي والإشرافي الجديد للأصول الافتراضية، ومثّلت هذه الخطوة تقدماً ملحوظاً في تنظيم الأصول الرقمية، فضلاً عن كونها جزءاً من جهوده الرامية لإنشاء أطر رقابية لنظم الدفع الآمنة والمتنوعة في دولة الإمارات.

وفي إطار جهودنا للحفاظ على الاستقرار المالي، قمنا في عام 2023 بتقييم التأثير المحتمل للعملة الرقمية للبنوك المركزية، وبناءً على هذا التقييم، تم وضع أحكام احترازية ذات صلة بالعملة الرقمية للبنوك المركزية، وإضافتها إلى الإطار القانوني المتطوّر وسياسات المصرف المركزي.

وكانت للمصرف المركزي إسهامات إيجابية عن تأثير التغيّر المناخي على الاستقرار المالي، فقد أجرى المصرف المركزي اختبارات للقدرة على تحمّل الضغط نتيجةً لتأثير التغيّرات المناخية، وتم تطبيق سيناريوهات التأثير المناخي في شبكة النظام المالي الأخضر الدولية. وكان من بين أهداف هذه الاختبارات تحليل التأثير المحتمل على الميزانيات العمومية لأكبر 20 شركة مقترضة في القطاعات المعرضة للمخاطر.

كما شارك المصرف المركزي في قيادة أنشطة عمل مجلس الاستقرار المالي حول العملات المستقرة، في إطلاق مبادرة التسارع التقني بالتعاون مع بنك التسويات الدولية ورئاسة مؤتمر الأطراف "COP28".

وخلال تطوير الإطار الرقابي والإشرافي للمؤسسات المالية المُرخصة، أخذ المصرف المركزي بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالمناخ، وأجرى دراسة شاملة حول مخاطر المناخ، وذلك لتقييم إدراج بعض البنوك للمخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ ضمن أنشطة عملها، ونتج عن ذلك تعزيز قدرة المصرف المركزي على حماية الاستقرار المالي، من خلال ضمان التزام المؤسسات المالية المُرخصة بأطر قوية لإدارة المخاطر.

ويأتي الدرهم الرقمي مكملاً لأدوات السياسة النقدية التي تم تصميمها للحفاظ على سلامة سعر الصرف، كما أنه سيحافظ على الاتساق بين حساب رأس المال المفتوح لدولة الإمارات والإطار النقدي للدرهم.

وتنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة وبدعم من سمو الشيخ منصور بن زايد "حفظه الله"، ركزنا على توطين الوظائف القيادية والتخصصية، وتمكنّا من خلال برنامج "إثراء للتوطين في القطاع المالي" من رفع مستوى المهارات والقدرات الوطنية على مستوى الدولة، وزيادة نسبة التوطين التي وصلت حالياً في البنوك إلى أكثر من 31% من النسبة المستهدفة البالغة 45% لعام 2026.

وحرصاً منا على تعزيز حماية حقوق المستهلك، أنشأ المصرف المركزي "سندك" - أول وحدة مستقلة لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في المنطقة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتعمل على الارتقاء بآليات حماية المستهلك وحلّ الشكاوى الناشئة من التعاملات مع المنشآت المالية وشركات التأمين المرخصة، وتتولى "سندك" كافة المهام المتعلقة بالتعامل مع شكاوى المستهلك، التي كانت منوطة سابقاً بدائرة حماية المستهلك ولجنة تسوية وحل المنازعات التأمينية في المصرف المركزي.

في الختام، أتوجّه بالشكر إلى سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس الإدارة وإلى أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم لاستراتيجية التحوّل الرقمي في المصرف المركزي. كما أعرب عن امتناني لجميع موظفي المصرف المركزي على تفانيهم وولائهم لنحافظ على مكانتنا الرائدة في ظلّ القيادة الرشيدة ولأداء مهامنا المتمثلة في المحافظة على الاستقرار المالي وحماية سلامة النظام المالي ومساندة المصرف المركزي في أن يصبح أحد المصارف المركزية الرائدة في العالم.

# 04 اليوبيل الذهبي لتأسيس المصرف المركزي

احتفل المصرف المركزي في عام 2023 باليوبيل الذهبي لتأسيسه، حيث شهد خمسة عقود من التقدم القوي الراسخ الذي ساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي لدولة الإمارات العربية المتحدة وعزز نمو قطاعها المالي.

وعلى مدار الخمسين عاماً منذ تأسيسه، شهدت الدولة تحولاً كبيراً، وفي ظل قيادتها الحكيمة، تكيّف المصرف المركزي مع التغيرات التي شهدتها الدولة من خلال تطوره المستمر، حيث مثّل إصدار عملة وطنية منعطفاً تاريخياً للمصرف المركزي والدولة على حدٍّ سواء، نظراً للدور الذي تمارسه العملة المستقلة في ضمان تحقيق الاستقرار النقدي. وبعد ذلك، تم في عام 1997 ربط الدرهم بالدولار، وهي استراتيجية استشرافية أتاحت لدولة الإمارات ترسيخ سيطرتها السيادية على اقتصادها مع ضمان استقرار الأسعار في الوقت ذاته.

وعلى مدار الخمسين عاماً الماضية، وسّع المصرف المركزي مهامه وأنشأ هيكلاً تنظيمياً قوياً يُركّز على الرقابة، والتنظيم، والاستقرار المالي، والجرائم المالية، وحماية المستهلك.

يتطلع المصرف المركزي إلى السنوات الـ 50 المقبلة مسترشداً برؤية استراتيجية ليكون من بين أفضل المصارف المركزية عالمياً، وهي رؤية مبنية على الثقة، والاستقرار، والابتكار، والتحوّل، والاستدامة. ويسرّ المصرف المركزي أن يستعرض التقدم الذي أحرزه على مدار الخمسين عاماً الماضية ويُحدد تطلعاته للمساهمة في تحقيق مستقبل مبتكر ومستدام.

**1973** إنشاء "مجلس النقد"، حيث أصدر المجلس الدرهم الإماراتي

**1978** إنشاء دائرة الرقابة على البنوك

**1980** إنشاء «مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي» بصفته مؤسسة عامة بموجب القانون الاتحادي رقم (10)

**1982** تشكيل إدارة المخاطر

**1991** تعيين معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظاً للمصرف المركزي

**2000** تشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال





**2009** إنشاء وحدة الاستقرار المالي

**2012** إنشاء إدارة تطوير الأنظمة الرقابية

**2014** تعيين معالي مبارك راشد المنصوري محافظاً للمصرف المركزي

**2018** إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، والذي أرسى الأنظمة والمعايير المناسبة لحماية عملاء المؤسسات المالية المرخصة

**2020** إطلاق الإطار النقدي للدرهم

**2020** تعيين معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي محافظاً للمصرف المركزي

**2021** تعيين سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيساً لمجلس الإدارة

**2021** تعيين معالي خالد محمد بالعمى محافظاً للمصرف المركزي

**2021** دمج هيئة التأمين مع المصرف المركزي

**2021** إصدار أول ورقة نقدية من مادة البوليمر

**2023** إطلاق برنامج تحوّل البنية التحتية المالية لتسريع التحول الرقمي لقطاع الخدمات المالية والمصرف المركزي

**2023** بلغت قيمة إجمالي أصول البنوك الإماراتية 4.075 تريليون درهم

# الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي

على مدار الخمسين عاماً الماضية، عمل المصرف المركزي على إنشاء شبكة من عدة مؤسسات مستقلة مكرسة لدعم تنفيذ المجالات الأساسية لمهام عمله. وتشمل هذه المؤسسات معهد الإمارات المالي، وشركة الاتحاد للمدفوعات، وشركة عملات، ووحدة المعلومات المالية، وسندك.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.
United Arab Emirates

الاتحاد للمدفوعات
Al Etihad Payments

EIF
معهد الإمارات المالي
Emirates Institute of Finance

FIU
وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

عملات
oumolat

سندك
Sanadak
وحدة تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في دولة الإمارات العربية المتحدة
OMBUDSMAN UNIT FOR THE UNITED ARAB EMIRATES

### شركة الاتحاد للمدفوعات:

هي شركة قائمة بحد ذاتها تهدف إلى دعم أجندة التحوّل الرقمي للبنية التحتية للسوق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال توفير حلول مصرفية مبتكرة تهدف إلى ضمان توفير خدمات دفع رقمية سلسة وآمنة.

### معهد الإمارات المالي:

معهد تدريبي يهدف إلى توفير برامج تعليمية وخدمات تدريبية متطورة في مجالات الخدمات المصرفية، والتمويل، والتأمين لتمكين الكوادر الإماراتية وتعزيز التوطين في القطاع المالي.

### وحدة المعلومات المالية:

أنشأ المصرف المركزي وحدة خاصة للتحقيق في عمليات الاحتيال والمعاملات المشبوهة، وذلك بالتعاون مع مختلف الشركاء في القطاع بهدف حماية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة والاقتصاد العالمي من تهديدات الأنشطة غير المشروعة.

### شركة عملات:

وهي شركة تقدّم خدمات الطباعة الأمنية الشاملة محلياً وعالمياً، بما في ذلك طباعة الأوراق النقدية، باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية.

### سندك:

وحدة مستقلة لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية، تتمتع بشخصية اعتبارية، مُكلفة بتلقي ومعالجة شكاوى عملاء المؤسسات المصرفية والتأمينية، وقد تم تأسيسها بهدف توفير أحدث التليات المبتكرة التي تضمن حلولاً مستقلة وعادلة لشكاوى العملاء.

# 05 التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأعوام 2023-2026

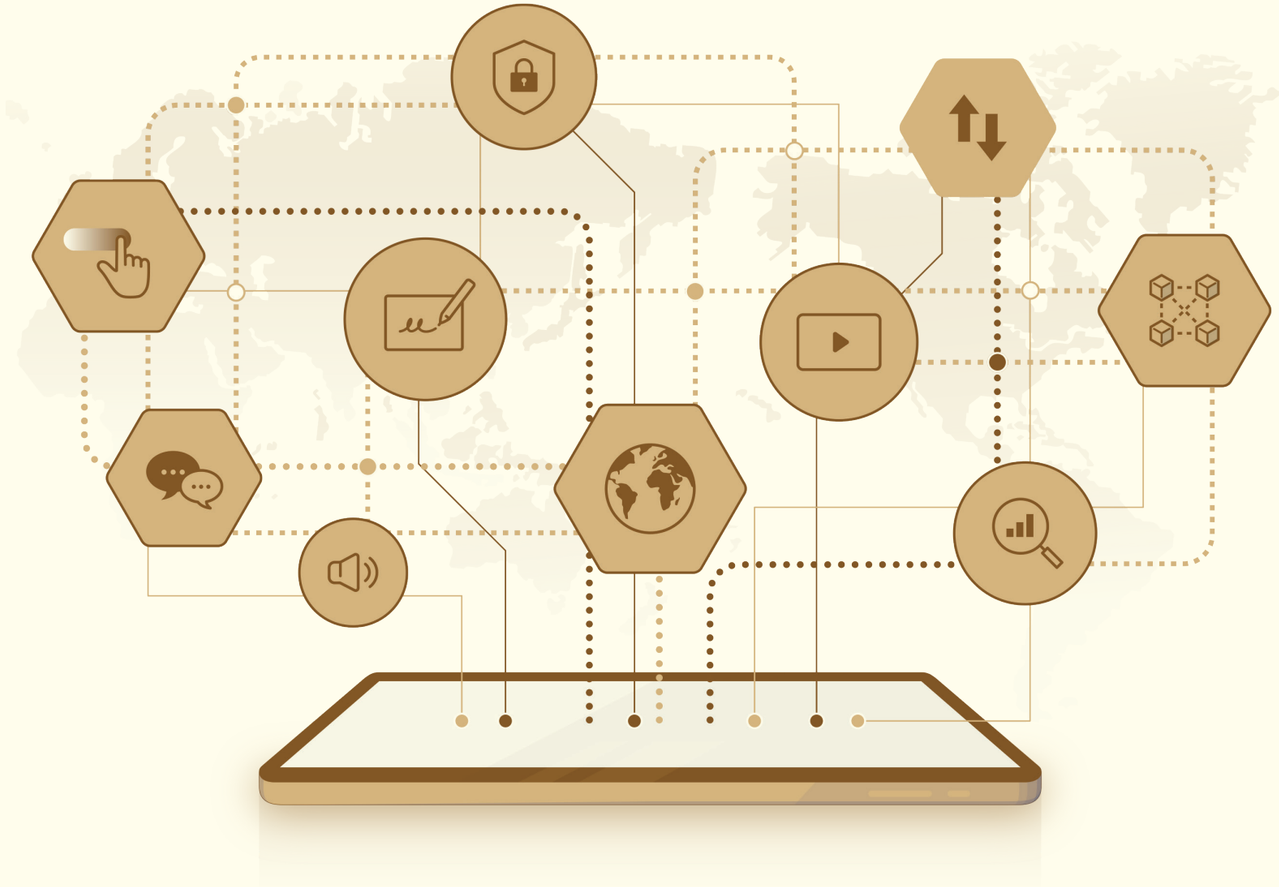

### رؤيتنا

أن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ودعم تنافسية الدولة.

### رسالتنا

تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وحماية المستهلك من خلال الرقابة الفعالة على المؤسسات المرخصة والإدارة الرشيدة للاحتياطات، والبنية التحتية المالية القوية مع اعتماد التقنيات الرقمية.

### قيمنا

**التنافسية**

نطمح لأن نصبح أحد المصارف الرائدة عالمياً عبر مختلف المجالات من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الابتكارية، واستناداً إلى أفضل الممارسات والبحوث.

**روح المبادرة**

بناء عقلية تقوم على روح المبادرة من شأنها تعزيز الشعور بالملكية والمساءلة والابتكار من خلال تمكين الموظفين على جميع المستويات وتسهيل اتخاذ القرارات الفعالة.

**الشفافية**

مراعاة الشفافية والانفتاح بأعلى درجات النزاهة على نطاق المؤسسة من خلال التواصل والتعاون الفعال.

**التركيز على المواهب**

بناء مؤسسة ترعى المواهب وتكافئ وتقدّر الموظفين، وتركّز على تنميتهم.

# استراتيجية المصرف المركزي

تتضمن استراتيجية المصرف المركزي سلسلة من الأهداف لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي الذي سيُمكّن دولة الإمارات من أن تكون من بين أكثر الدول استقراراً وفقاً للتصنيفات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يتم قياس النتائج الاستراتيجية للمصرف المركزي وفقاً لمنهجيات التقييم والتصنيف الدولية أو الوطنية في مختلف المجالات.

## النتائج الاستراتيجية الرئيسية للمصرف المركزي

### تحسن تصنيف مؤشر حوكمة المالية الإسلامية

أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً ملموساً وحققت المرتبة السادسة في التصنيف العالمي على مؤشر تنمية التمويل الإسلامي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

### تحسن معدلات التوطين عبر مختلف القطاعات

تؤكد نتيجة تحسّن معدلات التوطين عبر مختلف القطاعات على التزام المصرف المركزي بتعزيز تنوع القوى العاملة والمشاركة الوطنية، حيث حقق المصرف المركزي جميع أهدافه وتجاوز نموه الفعلي التوقعات بشكل كبير.

### تعزيز الاستقرار المالي ومرونة القطاع المصرفي

أظهر النظام المصرفي الإماراتي تحسناً في مؤشرات السلامة المصرفية بناءً على منهجية المقارنة الداخلية للمصرف المركزي، والتي تستفيد من البيانات المستمدة من مؤشرات السلامة المالية من صندوق النقد الدولي ليتقدم من المرتبة 14 إلى المرتبة 12. وأجريت المقارنة بين مجموعة مختارة تضم 25 دولةً من دول مجموعة العشرين و"بريكس" ومجلس التعاون الخليجي. وبالمثل، تحسّن تصنيف النظام المصرفي المستقل للمصرف المركزي، والذي تم قياسه من خلال تقييم الائتمان الأساسي لوكالة موديز من المرتبة 19 إلى المرتبة 9. كما تم تقييم ذلك وفقاً لمنهجية المقارنة الداخلية للمصرف المركزي.





## الاستراتيجية موضع التنفيذ

سيتم تحقيق هذه الأهداف الشاملة بناءً على استراتيجية تبناها المصرف المركزي في عام 2023 لمدة ثلاث سنوات واستناداً إلى ثماني ركائز قابلة للتنفيذ.

| الركيزة الأساسية | الإجراءات |
|---|---|
| دعم القدرة التنافسية لدولة الإمارات وتنوع ونمو القطاع المالي بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية المستقبلية | • الانخراط في سلسلة من الشراكات الدولية، بما في ذلك مع بنك الاحتياطي الهندي، بهدف تعزيز العلاقات التجارية.<br>• إجراء أبحاث في السوق لتعزيز سهولة وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المنتجات والخدمات المصرفية مع ضمان النزاهة الرقابية وحماية المستهلك.<br>• إطلاق مبادرة "كوب 28 الإمارات للتسارع التقني" الرامية إلى تحفيز الابتكار وتطوير الحلول التقنية والمشاريع المتقدمة في توسيع نطاق التمويل الأخضر والمستدام، وذلك إلى جانب رئاسة مؤتمر الأطراف "COP28" وبنك التسويات الدولية ومعهد الإمارات المالي.<br>• مواصلة تنفيذ برنامج "إثراء"، وهو المبادرة المشتركة بين معهد الإمارات المالي والمصرف المركزي لتزويد المواهب الإماراتية بالمهارات اللازمة للعمل في القطاع المالي.<br>• المساهمة في تطوير الدرهم الإماراتي كعملة للتسويات الإقليمية. |
| إنشاء بنية تحتية قوية ومبتكرة للسوق المالية والمساهمة في رسم مستقبل التكنولوجيا المالية ورحلة التحوّل الرقمي في دولة الإمارات | • إصدار الدرهم الرقمي كعملة قانونية، والموافقة على 28 قراراً متعلقاً بالسياسات الخاصة بالعملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) وإكمال مشروع تجريبي باستخدام العملة الرقمية للتجزئة لتقييم كفاءة الدرهم الرقمي كأداة دفع عالمية.<br>• توفير بنية تحتية سحابية للعملة الرقمية للبنوك المركزية، وتأسيس وإطلاق منصة إصدار وتوزيع العملة الرقمية للبنوك المركزية، ومنصة مشروع "الجسر" للعملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية "mBridge". بالإضافة إلى ذلك، تم ضم 13 بنكًا إلى منصة الجسر، واختبار إصدار العملة الرقمية للبنوك المركزية واستردادها وتحويلها وإجراء عمليات الدفع عبر الحدود عبر المنصة.<br>• تأسيس شركة الاتحاد للمدفوعات كشركة تابعة للمصرف المركزي، بهدف تطوير أنشطة الدفع والتجزئة.<br>• إطلاق منصة جديدة للمدفوعات الفورية تحت مسمى "آني".<br>• الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع المنظومة المحلية لبطاقات الدفع، والذي يهدف إلى توجيه معاملات نقاط البيع المحلية باستخدام البطاقة من خلال نظام مقسم الإمارات الإلكتروني.<br>• واصل المصرف المركزي دعم منصة "بنى"، نظام المدفوعات العربية الإقليمية الذي نظمه صندوق النقد العربي بهدف تحسين خدمات مقاصة وتسوية المدفوعات عبر الحدود في المنطقة العربية.<br>• تطبيق نظام المدفوعات الخليجية للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة "آفاق" الذي يربط أنظمة التسويات الإجمالية الآنية لدول مجلس التعاون الخليجي – والذي نظمته شركة المدفوعات الخليجية - وتسجيل أول معاملة عبر الحدود أجراها بنك تجاري في دولة الإمارات. |

| | |
|---|---|
| تعزيز الاستقرار النقدي والمالي | • تجديد تسهيلات مقايضة العملات الأجنبية لتحسين عمليات السوق المفتوحة، وتوفير تسهيلات سيولة بالدولار الأمريكي استكمالاً لتسهيلات تأمين السيولة المقوّمة بالدرهم.<br>• اعتماد هدف لفائض السيولة للمساعدة في تحديد حجم عمليات السوق المفتوحة لاستيعاب فائض السيولة الكافي وزيادة كفاءة السعر الأساسي بناءً على ظروف التمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة.<br>• زيادة متطلبات الاحتياطي الإلزامي للودائع تحت الطلب من 7% إلى 11% كجزء من الإيقاف التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.<br>• تعزيز شفافية الإطار النقدي للدرهم وتدابير السياسة النقدية المرتبطة به من خلال نشر مؤشرات السيولة اليومية المتعلقة بالرصيد الإجمالي للقطاع المصرفي.<br>• إجراء مراجعة موضوعية متقدمة على مستوى النظام لجودة الأصول بخصوص حالات انكشاف مختارة تتجاوز 500 مليون درهم، بما في ذلك المقترضين والتسهيلات ذات الصلة.<br>• إجراء اختبارين للقدرة على تحمل الضغط في عام 2023، بما في ذلك اختبار لمصدات حماية رأس المال والسيولة في بنوك الدولة في ظل سيناريوهات بالغة الصعوبة، وإجراء اختبار تجريبي للقدرة على تحمل الضغوطات المناخية باستخدام سيناريوهات شبكة النظام المالي الأخضر. |
| تطوير الإطار الرقابي والإشرافي للمؤسسات المالية المرخصة | • تعديل الأنظمة للسماح لشركات التمويل محدودة التراخيص بتقديم حلول "اشتر الآن وادفع لاحقاً".<br>• إصدار "مبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ" لتعزيز الإطار الرقابي لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ.<br>• تطوير سلسلة من الأنظمة الجديدة للتكنولوجيا المالية، بما في ذلك نظام التمويل المفتوح ونظام شروط ساند بوكس.<br>• إصدار "الدليل الإرشادي للمصرف المركزي" الرقمي، والذي يهدف إلى تعزيز مستويات الشفافية وسهولة الوصول إلى وثائق الأنظمة.<br>• إصدار نظام محدث بشأن حالات الانكشاف الكبيرة للقطاع المصرفي. |
| تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة | • إنشاء وحدة "سندك" - وهي وحدة متخصصة مستقلة لتلقي ومعالجة شكاوى المستهلكين ومتابعة التعويضات إذا لزم الأمر.<br>• زيادة أنشطة الإشراف وإتمام العديد من التقييمات والتحليلات في عام 2023. ويشمل ذلك التقييم الوطني للمخاطر، وتقييمات المخاطر القطاعية، والمخاطر في مواضيع معينة، وتقارير أنماط التصنيف، ودليل أفضل الممارسات بشأن الإجراءات العلاجية والإنفاذ.<br>• دعم الجهود الحكومية لمكافحة الجرائم المالية، مما أدى إلى قيام مجموعة العمل المالي باستبعاد اسم دولة الإمارات العربية المتحدة من قائمة "الدول الخاضعة للمراقبة المتزايدة". |





| | |
|---|---|
| تعزيز دور قطاع التأمين في توفير الحماية اللازمة للمجتمع والاقتصاد | • إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (48) لعام 2023 بشأن تنظيم أعمال التأمين لتعزيز الإطار القانوني لتنظيم قطاع التأمين.<br>• إصدار معايير الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي.<br>• إصدار معيارين مهمين يتعلقان بالتحقيق الشرعي الخارجي للأعمال المصرفية والتأمين التكافلي.<br>• إصدار التقرير الأول للتأمين التكافلي. |
| استقطاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وتمكينها وتوفير خدمات مؤسسية وبنية تحتية رقمية تتسمان بالكفاءة والفعالية | الموارد البشرية<br>• إطلاق المرحلة الأولى من مبادرة التعلم الرقمي "بنك المعرفة".<br>• إطلاق أول برنامج داخلي لاتخاذ القرارات المبنية على البيانات بالتعاون مع معهد الإمارات المالي وكلية "سعيد لإدارة الأعمال"، والذي يهدف إلى تعزيز القدرات القيادية لإدارة المصرف المركزي.<br>• إنشاء برنامج تطوير الخريجين بالشراكة مع معهد الإمارات المالي.<br>• إطلاق الشهادة التنفيذية المتقدمة بالتعاون مع معهد المصرفيين، والتي تم تصميمها لبناء المهارات المتخصصة ذات الصلة بالمسار الاحترازي أو مخاطر السلوك.<br>إدارة المخاطر<br>• الحصول على شهادة المنظمة الدولية للمعايير في نظم إدارة مكافحة الرشوة (معيار آيزو ISO 37001:2016).<br>• تعزيز المرونة التشغيلية للمصرف المركزي من خلال إجراء مراجعة شاملة لبرنامجه لاستمرارية الأعمال. |
| تطبيق ممارسات مبتكرة لزيادة تحسين المرونة وروح المبادرة واستجابة بيئة عمل المصرف المركزي | • التعاون مع معهد الإمارات المالي لإنشاء "مركز الابتكار"، وهو مبادرة تهدف إلى تعزيز الابتكار والتعاون في القطاع المالي وتحفيز مهارات مواطني دولة الإمارات من خلال التواصل مع الشركاء الرئيسيين المعنيين للاستفادة من مواردهم.<br>• رعاية 11 مواطناً إماراتياً كجزء من برنامج "رواد تكنولوجيا المستقبل". |

# 06 لمحة عن عام 2023

**4.075** تريليون درهم

حجم القطاع المصرفي الإماراتي من حيث إجمالي الأصول الموحدة للبنوك التجارية

**53.2** مليار درهم

حجم قطاع التأمين في الإمارات من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

**%12.6**

الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على أساس سنوي

**128** مليون درهم

إجمالي العقوبات/ الغرامات المالية التي فرضها المصرف المركزي

**247**

إجمالي عدد عمليات التفتيش الاحترازية التي أجراها المصرف المركزي في عام 2023

**1006**

عدد موظفي المصرف المركزي وشركاتها التابعة





**%62**

معدل التوطين في المصرف المركزي

**%1.6**

معدل التضخم

**118**

حالات الإنفاذ التي تم البت فيها

**23**

البنوك المحلية العاملة في الدولة

**38**

البنوك الأجنبية العاملة في الدولة

**60**

عدد شركات التأمين المرخصة في الدولة

**7**

عدد تراخيص تسهيلات القيمة المخزنة في الدولة

**12**

عدد مزودي خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات المرخصة في الدولة

**181**

إجمالي عدد عمليات التفتيش المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب التي أجراها المصرف المركزي في عام 2023

# 07 التطورات الاقتصادية

شهد عام 2022 أداءً استثنائياً تمثل في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات بنسبة 7.5%، لكن معدل النمو سجل 3.6% في عام 2023. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى موافقة منظمة أوبك+ على خفض الإنتاج، حيث سجل الناتج المحلي النفطي نسبة 3.1% على مدار العام، بالإضافة إلى استقرار النشاط الاقتصادي غير النفطي عند 6.2% بالقيمة الحقيقية، مقارنة بنسبة 7.1% في عام 2022. وتشير توقعات المصرف المركزي لعام 2024 إلى إمكانية ارتفاع الناتج الإجمالي الحقيقي للدولة إلى 3.9% واستمرار النمو القوي بشكل عام في القطاع غير النفطي.

ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيظل النمو العالمي ثابتاً عند 3.1% في عام 2024، ويُظهر الأداء المتفوق المتوقع لدولة الإمارات مرونة اقتصادها رغم حالة التباطؤ عالمياً. كما ساهمت التجارة الخارجية لدولة الإمارات في تعزيز الأداء الاقتصادي خلال العام الماضي بشكل كبير، حيث سجلت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير نمواً بنسبة 12.3% لتصل إلى 756 مليار درهم، مدفوعة بارتفاع صادرات الذهب والألماس ومعدات الاتصالات. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتحسن معدل التضخم العالمي من 6.8% في عام 2023 إلى 5.8% في عام 2024، ويُعزى ذلك إلى تحسّن تدفقات سلاسل إمداد السلع المعروضة، وتشديد السياسات النقدية عالمياً، وضعف نشاط أسواق العمل، والانخفاض في أسعار الطاقة. كما شهد معدل التضخم في دولة الإمارات تحسناً حيث انخفض من 4.8% في عام 2022 إلى 1.6% في عام 2023، ويتوقع المصرف المركزي أن يبلغ معدل التضخم نسبة 2.3% في عام 2024، ليبقى رغم ذلك أقل بكثير من المتوسط العالمي.

# 1.7 التطورات الاقتصادية الدولية

## 1.1.7 النمو الاقتصادي

وفق التحديث الصادر في يناير 2024 ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً عالمياً بنسبة 3.1% في عام 2024، أي بمعدل مشابه لعام 2023. كما ساهمت المرونة الاقتصادية القوية في الولايات المتحدة وبعض الأسواق الناشئة الكبرى، فضلاً عن الدعم المالي المقدم في الصين، في ارتفاع التوقعات بنسبة 0.2% مقارنة بتوقعات أكتوبر 2023. ورغم هذا الارتفاع في التوقعات، إلا أن توقعات عام 2024 لا تزال أقل من المتوسط التاريخي البالغ 3.8% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2019، ويُعزى ذلك إلى التكيّف في المواقف النقدية المتشددة في جميع أنحاء العالم، والتحول التدريجي في الدعم المالي بالتوازي مع ارتفاع مستويات الديون، والتغيير في وتيرة نمو الإنتاجية.

### الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.5% في عام 2024، وهذا يمثل تغيراً طفيفاً بالمقارنة مع تقديرات عام 2023 البالغة 1.6%. ومن المرجح أن تؤدي الآثار المتأخرة لإحكام السياسات النقدية، والتنفيذ التدريجي لتدابير مالية أكثر صرامة، والتغيّر في سوق العمل إلى احتواء الطلب المحلي. ومن المتوقع كذلك انتعاش النمو في منطقة اليورو، ليرتفع من نسبة متواضعة قدرها 0.5% إلى 0.9% في عام 2024 بفضل الارتفاع الطفيف في معدلات إنفاق الأسر بالتوازي مع التحسن التدريجي بعد تأثير أسعار الطاقة وتحسن معدلات التضخم، مما يدعم نمو الدخل الحقيقي.

ومن المتوقع كذلك تباطؤ وتيرة النمو في اليابان من نسبة 1.9% في عام 2023 إلى 0.9% في عام 2024، مع تلاشي العوامل المحفزة للاقتصاد تدريجياً، بما فيها تراجع قيمة الين، وتراجع الطلب وانتعاش الاستثمار في الأعمال التجارية بعد التأخيرات السابقة في المشاريع.

### الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مستقراً عند 4.1% خلال عام 2024، ويظهر هذا الاستقرار العديد من التوجهات المتباينة. فمن المتوقع تباطؤ النمو على وجه التحديد في أسواق آسيا الناشئة والنامية من 5.4% في عام 2023 إلى 5.2% في 2024، ويُعزى ذلك إلى توقعات مستويات النمو في الصين من 5.2% في 2023 إلى 4.6% في 2024. وعلى الرغم من هذا التباطؤ المتوقع، فقد ارتفعت توقعات مستويات النمو في الصين بنسبة 0.4 نقطة مئوية عن أكتوبر 2023، نتيجةً لنمو أقوى من المتوقع وزيادة الاستثمارات الحكومية في قطاع البنية التحتية بهدف مواجهة آثار الكوارث الطبيعية. ومن المتوقع كذلك أن تواصل الهند أداء نموها القوي، مدعوماً بقوة الطلب المحلي المستمرة. ومع ذلك، قد ينمو الاقتصاد بوتيرة أقل، بالتوازي مع التوقعات التي تشير إلى تراجع وتيرة النمو من نسبة 6.7% في 2023 إلى 6.5% في 2024. أما بالنسبة للمناطق الأخرى، بما في ذلك أسواق أوروبا الناشئة والنامية، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء، فمن المرجح أن تنمو بشكل أسرع من المتوقع عما كانت عليه في عام 2023، بمعدلات 2.8% و2.9% و3.8% على التوالي في عام 2024.

### دول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من توقعات تسارع النمو من 0.6% في عام 2023 إلى 3.3% في عام 2024، لا يزال خفض إنتاج النفط يؤثر على الآفاق المستقبلية لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ويواصل القطاع غير الهيدروكربوني إظهار زخم نمو قوي في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعاً بزيادة الطلب المحلي، وارتفاع إجمالي تدفقات رأس المال، وتنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.





**الجدول 1.1.7 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مختارة (%)**

| | 2022 | 2023 تقديرات | 2024 توقعات |
|---|---|---|---|
| **الناتج العالمي** | **3.5** | **3.1** | **3.1** |
| **الاقتصادات المتقدمة** | **2.6** | **1.6** | **1.5** |
| الولايات المتحدة | 1.9 | *2.5 | 2.1 |
| **منطقة اليورو** | **3.4** | **0.5** | **0.9** |
| اليابان | 1.0 | *1.9 | 0.9 |
| المملكة المتحدة | 4.3 | *0.3 | 0.6 |
| **الأسواق الناشئة** | **4.1** | **4.1** | **4.1** |
| الصين | 3.0 | *5.2 | 4.6 |
| الهند | 7.2 | 6.7 | 6.5 |
| **دول مجلس التعاون الخليجي** | **7.9** | **0.6** | **3.3** |
| الإمارات | 7.5 | *3.6 | **3.9 |
| السعودية | 8.7 | *0.9 - | 2.7 |
| قطر | 4.9 | 2.4 | 2.2 |
| الكويت | 8.9 | 0.6 - | 3.6 |
| عمان | 4.3 | 1.2 | 2.7 |
| البحرين | 4.9 | 2.7 | 3.6 |

***المصدر:*** *صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2024؛ تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بالدول رقم 413/23، ديسمبر 2023.*

*ملاحظات: تمثل مجاميع دول مجلس التعاون الخليجي المتوسطات المرجحة للناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء؛ *الرقم الفعلي **توقعات المصرف المركزي.*

## 2.1.7 التضخم

من المتوقع أن يتحسن معدل التضخم العالمي إلى 5.8% في عام 2024 من 6.8% في عام 2023. ويعكس هذا التباطؤ استجابة التضخم بشكلٍ أسرع من المتوقع في العديد من الدول نتيجة تخفيف القيود على العرض، والمواقف النقدية المحكمة حول العالم، وتراجع النشاط في أسواق العمل، وانخفاض أسعار الطاقة.

### الاقتصادات المتقدمة

وفقاً للتحديث الصادر في يناير 2024 ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.6% في عام 2024 من 4.6% في 2023، مما يدعم الدخل الحقيقي وإنفاق الأسر. وقد انخفض التضخم السنوي في الولايات المتحدة إلى 4.1% في عام 2023، ومن المتوقع أن يتراجع ليصل إلى 2.4% في عام 2024، وذلك نتيجة السياسات النقدية المحكمة وانخفاض أسعار الطاقة. وبالمثل، انخفض معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 5.4% في عام 2023، ويُعزى ذلك بشكلٍ أساسي إلى ضعف أسعار السلع الأساسية، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.7% في عام 2024. وشهد معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة انخفاضاً خلال عام 2023، إذ بلغ في المتوسط 7.3% خلال العام. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 2.8% في عام 2024، والذي قد يكون نتيجةً لانخفاض أسعار الطاقة والغذاء. فيما ارتفع معدل التضخم السنوي في اليابان إلى 3.2% في عام 2023، مدفوعاً في المقام الأول بارتفاع تكاليف المرافق والاحتياجات اليومية والغذاء، ورغم ذلك، من المتوقع أن يشهد اعتدالاً إلى 2.4% في عام 2024.

**الرسم البياني 1.1.7 المتوسط السنوي للتضخم في مؤشر أسعار المستهلك في اقتصادات رئيسية مختارة (%)**

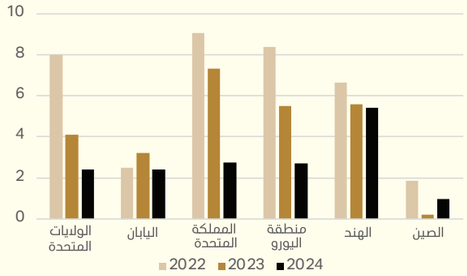


***المصدر:*** *صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023، المصادر المحلية لعامي 2023 و2024*

## الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تراجعاً إلى 8.1% في عام 2024 من 8.5% في عام 2023. وبالنسبة للصين، ظلّ معدل التضخم منخفضاً حيث وصل إلى معدل 0.2%، وذلك نتيجة لضعف الطلب وانخفاض أسعار الطاقة. ومع ذلك، من المتوقع أن يعاود التضخم في الصين إلى الارتفاع ليصل إلى 1% في عام 2024 مع ارتفاع أسعار السلع العالمية. وبالنسبة للهند، فقد تراجع التضخم مقارنةً بالعام الماضي، حيث بلغ في المتوسط 5.6% في عام 2023، ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع ليصل إلى 5.4% في عام 2024. وشهد التضخم اعتدالاً في الأسواق الناشئة الأخرى في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وذلك انعكاساً للمواقف النقدية المحكمة.

## دول مجلس التعاون الخليجي

على غرار بقية دول العالم، شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً في معدل التضخم مقارنةً بعام 2022، حيث ظلت معدلات التضخم أقل من مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة ومعظم اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. مع ذلك، تظهر التوقعات لعام 2024 تبايناً في معدلات التضخم عبر مختلف دول المنطقة.

**الجدول 2.1.7 متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي (%)**

| | 2022 | 2023 | 2024 توقعات |
|---|---|---|---|
| الإمارات | *4.8 | *1.6 | **2.3 |
| السعودية | 2.5 | 2.3 | 2.2 |
| قطر | 5.0 | 2.8 | 2.3 |
| الكويت | 4.0 | 3.6 | 3.1 |
| عُمان | 2.8 | 1.0 | 1.7 |
| البحرين | 3.6 | 0.1 | 1.4 |

***المصدر:*** *صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023، مصادر محلية.*

*ملاحظات: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، **توقعات المصرف المركزي.*

### 3.1.7 أسعار السلع

مع نهاية عام 2023، وصل سعر خام برنت إلى 78 دولاراً أمريكياً للبرميل، منخفضاً من 81 دولاراً أمريكياً للبرميل قبل عام. وبلغت أسعار النفط ذروتها في سبتمبر، متجاوزة 90 دولاراً أمريكياً للبرميل لأول مرة منذ 10 أشهر، وذلك نتيجة تمديد السعودية وروسيا تخفيض الإنتاج الطوعي حتى نهاية عام 2023. أما أسعار الغاز الطبيعي، فقد انخفضت خلال النصف الأول من عام 2023 لتصل إلى 2.2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بعد أن كان السعر 5.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ديسمبر 2022، قبل أن يعود للارتفاع ليصل إلى 2.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ديسمبر 2023. وشهد الذهب والمعادن الثمينة ارتفاعاً في الأسعار وسط حالة عدم اليقين العالمي وزيادة الطلب، حيث أعادت الصين فتح اقتصادها في وقت سابق من العام، واستمر الصراع الإقليمي





حتى نهاية عام 2023. ووصلت أسعار الذهب إلى 2,063 دولاراً أمريكياً للأونصة الواحدة في نهاية عام 2023، مرتفعةً من 1,824 دولاراً أمريكياً في ديسمبر 2022.

**الرسم البياني 2.1.7 أسعار خام برنت والغاز الطبيعي**

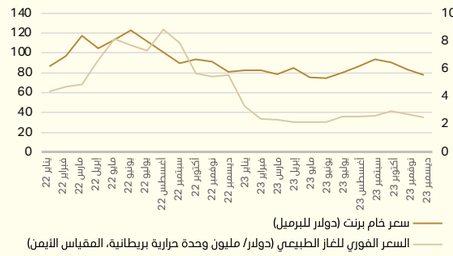


***المصدر:*** *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية*

### 4.1.7 السياسة النقدية

شهدت الأوضاع المالية العالمية مواقف مشددة بشكلٍ كبير طوال عام 2023، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الضغوط التضخمية المستمرة، وأثر الصراع الروسي الأوكراني على هذه الأوضاع، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وحدوث انقطاعات في سلسلة التوريد. ورغم تخفيف الأوضاع المالية نوعاً ما مع تراجع التضخم بحلول نهاية عام 2023، إلا أنها شهدت مرةً أخرى تقييداً مع بداية عام 2024، نظراً للتوقعات باستمرار البنوك المركزية الكبرى في إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

واستجابةً للضغوط التضخمية المستمرة، واصلت البنوك المركزية الكبرى في جميع أنحاء العالم تشديد السياسة النقدية في العام 2023، مصممة على إبقاء معدلات التضخم قريبةً من أهدافها. وقام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة عدة مرات، لتصل في نهاية المطاف إلى 5.5% بنهاية العام. ومن جانبه، واصل البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة، ولكن بوتيرة أقل، نظراً للتحديات الاقتصادية التي شهدتها منطقة اليورو نتيجة التوترات الجيوسياسية المستمرة. وبلغت أسعار الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي 4.5% بنهاية عام 2023. كما واصل بنك إنجلترا مواجهة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة على مدار العام، حيث وصلت إلى 5.25% بحلول نهاية العام. وبدأ بنك اليابان، الذي يواجه ضغوطاً تضخمية متزايدة وانخفاض قيمة الين، تغيير سياسته، وبينما أبقى سعر الأساس الخاص به في قيمة سالبة، بدأ بنك اليابان التخلص من سياسة التحكم في منحنى العائد، بهدف السماح بزيادة العائد على السندات الحكومية لأجل 10 سنوات.

نجحت عملية خفض التضخم المستمرة والنمو الاقتصادي القوي في تقليل خطر حدوث تراجع اقتصادي ملحوظ، مما جعل المخاطر على النمو العالمي أكثر توازناً. فمن الناحية الإيجابية، يمكن أن يؤدي خفض التضخم بوتيرة أسرع إلى مزيدٍ من تخفيف الأوضاع المالية العالمية. كما يمكن لزيادة الدعم المالي الأكثر من المتوقع أن تعزز النمو مؤقتاً، رغم أنها قد تؤدي إلى تعديلات تفرض مزيداً من المتطلبات في المستقبل. وأخيراً، يمكن أن تؤدي زيادة الزخم في الإصلاحات الهيكلية إلى تعزيز الإنتاجية وتحقيق آثار إيجابية على الصعيد الدولي. من ناحية معاكسة، يمكن أن تتسبب الارتفاعات الجديدة التي شهدتها أسعار السلع الأساسية نتيجة التوترات الجيوسياسية - مثل التوترات المستمرة في البحر الأحمر – والاضطرابات في العرض أو استمرار التضخم المرتفع، إلى إطالة فترة السياسات النقدية المشددة وزيادة الضغوط على الأوضاع المالية العالمية.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية بقاء أسعار الأساس للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا عند مستوياتها الحالية حتى النصف الثاني من عام 2024 قبل أن تبدأ في الانخفاض مع تقارب معدلات التضخم تدريجياً من أهدافها. ومع ذلك، يُتوقع أن يحافظ بنك اليابان على موقف داعم للسياسة النقدية.

**الرسم البياني 3.1.7 أسعار الأساس في اقتصادات مختارة (%)**

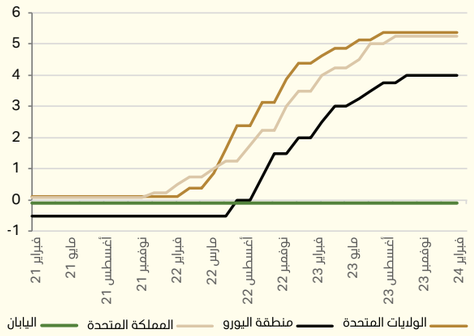


***المصدر:*** *بلومبيرج*

## 2.7 القطاع الخارجي لدولة الإمارات

### 1.2.7 التجارة غير النفطية

ارتفع إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 بنسبة 12.3% على أساس سنوي، لتبلغ قيمتها 756 مليار درهم، مقارنةً بـ 673 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2022.[1] ويعزى ذلك بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع صادرات الذهب والألماس ومعدات الاتصالات.

وخلال فترة إعداد التقرير، ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 12.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، لتصل إلى 299 مليار درهم. وبرزت تركيا كشريك رئيسي لدولة الإمارات في مجال الصادرات غير النفطية، بنسبة تشكّل 10.8% من الصادرات، تلتها الهند والسعودية بنسبة 9.1% لكل منهما. وبشكل عام، كان الذهب أكثر السلع غير النفطية تصديراً، مشكلاً 39.7% من إجمالي الصادرات غير النفطية، يليه الألمنيوم بنسبة 6.5%، ثم الزيوت البترولية والزيوت المستخرجة من المعادن البيتومينية بنسبة 6%.

وحققت عمليات إعادة التصدير نمواً أيضاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام بنسبة 12.2% على أساس سنوي، لتصل إلى 457 مليار درهم. وظلت السعودية، التي بلغت حصتها 10.6%، الوجهة الأكثر أهمية لإعادة التصدير في الإمارات، تليها العراق (10.4%)، ثم الهند (7.7%). وهيمنت معدات الاتصالات والألماس على عمليات إعادة التصدير بنسبة 17.5% و12.3% من إجمالي هذه العمليات على التوالي.

وارتفعت الواردات بشكل ملحوظ بنسبة 16.9% على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، لتصل إلى 1,013 مليار درهم، وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بالنمو القوي في القطاع غير النفطي والارتفاع الطفيف في قيمة العملة مقابل الشركاء التجاريين. وتصدر الذهب قائمة السلع الأكثر استيراداً، حيث شكل 19.2% من الواردات، يليه معدات الاتصالات (9.8%)، والسيارات (6.4%)، والألماس (5.2%). وكانت الصين أهم الشركاء التجاريين، حيث شكّلت نسبة 19% من إجمالي الواردات، تليها الهند بنسبة 7.7% والولايات المتحدة بنسبة 7%.

**الرسم البياني 1.2.7 حصة الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات حسب الشريك التجاري (% من الصادرات غير النفطية)**

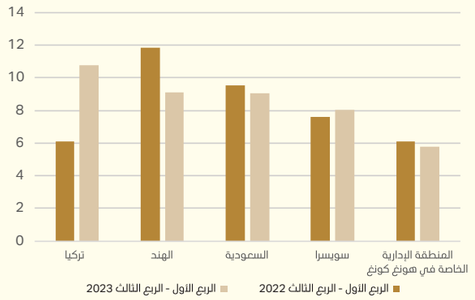


***المصدر:*** *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

[1] في وقت إعداد هذا التقرير، كانت البيانات التجارية متاحة حتى سبتمبر 2023.





**الرسم البياني 2.2.7 حصة واردات الإمارات حسب الشريك التجاري (% من الواردات)**

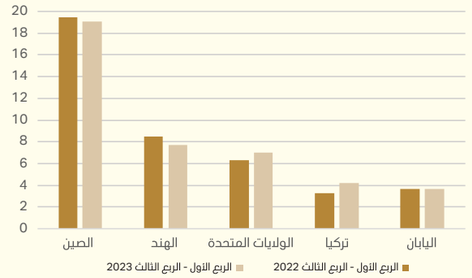


***المصدر:*** *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

### 2.2.7 سعر الصرف

ارتفع متوسط سعر الصرف الفعلي الاسمي الذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف الثنائية للشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بمقدار 2.4% في عام 2023. ومع ذلك، تراجع متوسط سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يأخذ في الاعتبار فوارق التضخم بين الإمارات وشركائها التجاريين، بمقدار 0.1% في الفترة ذاتها، وذلك نتيجة انخفاض معدل التضخم المحلي في الإمارات مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسيين.

**الرسم البياني 3.2.7 أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية (على أساس سنوي %)**

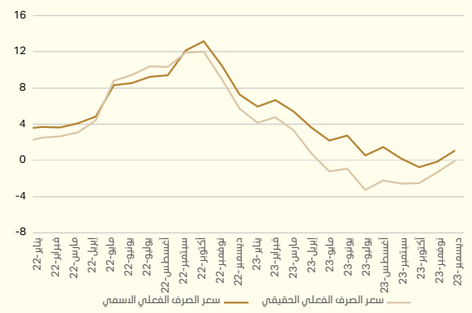


***المصدر:*** *بنك التسويات الدولية*

## 3.7 التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

### 1.3.7 توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

عقب الأداء الاستثنائي في عام 2022، سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات 3.6% في عام 2023. مما يعكس عمليات خفض إنتاج النفط جراء قرارات منظمة أوبك+ واستمرار وتيرة النشاط الاقتصادي غير النفطي. ويتوقع المصرف المركزي أن يحقق الناتج الحقيقي نمواً بنسبة 3.9% في عام 2024، نظراً لمواصلة القطاع غير النفطي أداءه القوي. ومن المتوقع بعد ذلك أن يتسارع النمو ليصل إلى 6.2% في عام 2025، حيث من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط بشكل كبير نتيجة لقرارات منظمة أوبك+ في شهر يونيو 2024، مع استمرار توقعات النمو الإيجابية في القطاع غير النفطي.

**الجدول 1.3.7 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)**

| | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 توقعات | 2025 توقعات |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي الكلي | 4.4 | 7.5 | 3.6 | 3.9 | 6.2 |
| الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي | 6.5 | 7.1 | 6.2 | 5.4 | 5.3 |
| الناتج المحلي الإجمالي النفطي | 1.1- | 8.5 | 3.1- | 0.3 | 8.4 |

***المصدر:*** *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعامين 2021-2023، والمصرف المركزي للأعوام 2024-2025.*

## الناتج المحلي الإجمالي النفطي

أثرت اتفاقيات "أوبك+" لخفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً بدءاً من إبريل 2023 بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي النفطي للعام. وشهد قطاع النفط تغيراً بنسبة 3.1% في عام 2023. ويُتوقع في عام 2024 أن يظل إنتاج النفط دون تغيير و يحقق نمواً بنسبة 0.3%، بما يتماشى مع خطة الإنتاج التي تم الإعلان عنها في اجتماع "أوبك+" في يونيو 2024، بينما من المتوقع في العام 2025 أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي توسعاً بنسبة 8.4% مع ارتفاع مستويات الإنتاج بشكل كبير. ومع ذلك، لا تزال هذه التوقعات غير محاطة بحالة من عدم اليقين، ولا سيما لأسباب جيوسياسية (ترتبط بمدى تطور الاضطرابات في البحر الأحمر والصراعات في غزة والحرب بين روسيا وأوكرانيا)، واحتمال زيادة المخاطر المرتبطة بحدوث تباطؤ عالمي ينجم عن الحاجة إلى إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، فضلاً عن احتمالية قيام أوبك+ بإجراء المزيد من التغييرات المتفق عليها في إنتاج النفط.

### الرسم البياني 1.3.7 متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات

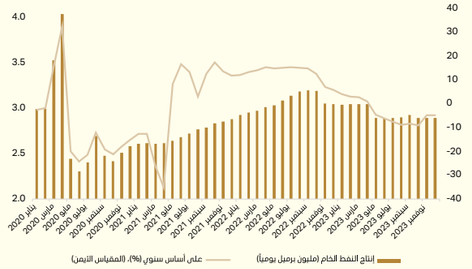


***المصدر:*** *منظمة الدول المصدرة للنفط.*

## الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

واصل القطاع غير النفطي أداءه القوي في عام 2023، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 6.2% في عام 2023، وذلك بعد أن سجل معدل نمو بلغ 7.1% في عام 2022. ويعكس الأداء الإيجابي القوي للقطاع غير النفطي العديد من العوامل؛ بما في ذلك انتعاش أنشطة السفر والسياحة العالمية عقب إلغاء التدابير الوقائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، والأداء القوي لقطاعي العقارات والإنشاءات بفعل تدفقات الهجرة، وزيادة أرباح القطاع المالي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وتوسع قطاع التصنيع، وزيادة الأنشطة المرتبطة بالفعاليات العالمية مثل مؤتمر الأطراف "COP28".

ويتوقع المصرف المركزي تغيّر وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2024 إلى 5.4% بسبب استقرار حركة الأفراد، والتغيّر في معدل النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتأثيرات الأداء القوي في عام 2023. ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ثابتاً عند 5.3% في عام 2025. وتتمثل فرص التطورات الإيجابية لنمو القطاع غير النفطي، في التنفيذ الناجح للإصلاحات وانخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، التي قد تعزز الطلب الخارجي وتحفز تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، بينما تشمل التطورات المعاكسة، انقطاعات جديدة في الإمدادات نتيجة للتوترات الجيوسياسية، وارتفاع معدلات التضخم التي قد تؤدي إلى استمرار تشديد الأوضاع المالية وانخفاض الطلب الخارجي، فضلاً عن تفاقم التحديات في القطاع العقاري في الصين.





## الاستثمار والاستهلاك في القطاع الحكومي

سجّل الميزان المالي الموحد فائضاً قدره 61 مليار درهم في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، أي ما يعادل 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل ذلك تغيراً بنسبة 64.7% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2022، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التغيرات في الإيرادات النفطية جرّاء تعديلات في قيمة وحجم إنتاج وصادرات النفط الخام. كذلك، شهد إجمالي الإيرادات تغيراً بنسبة 18.4% على أساس سنوي إلى 370 مليار درهم (26.9% من الناتج المحلي الإجمالي). ومن المتوقع أن يؤدي فرض ضريبة الشركات على المستوى الاتحادي مؤخراً إلى زيادة الموارد المالية للحكومة وتنويع مصادر الإيرادات من قطاعات أخرى غير النفط.

وارتفع الإنفاق الحكومي إلى 309 مليار درهم (22.5% من الناتج المحلي الإجمالي) في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 بنسبة زيادة قدرها 10.1% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية بنسبة 7.9% لتصل إلى 291 مليار درهم (21.2% من الناتج المحلي الإجمالي) وزيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 64.1% ليصل إلى 18 مليار درهم (1.3% من الناتج المحلي الإجمالي). ومع ذلك، لا يزال الإنفاق الرأسمالي أقل من متوسط السنوات الخمس التي سبقت جائحة "كوفيد-19" والبالغ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

### الرسم البياني 2.3.7 الميزان المالي الموحد (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

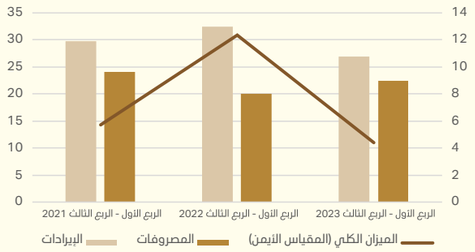


***المصادر:*** *وزارة المالية الإماراتية، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، المصرف المركزي*

## الاستثمار والاستهلاك في القطاع الخاص

يواصل القطاع الخاص في دولة الإمارات أداءه القوي، حيث وصل مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي إلى 57.4 نقطة في نهاية عام 2023 متجاوزاً بذلك المستوى المحايد (50 نقطة) بشكل كبير، مما يعكس بيئة العمل الحيوية والتوسّع الاقتصادي المستدام. وانسجاماً مع ذلك، ارتفع ائتمان القطاع الخاص بنسبة 5.8% في عام 2023 ليؤكد ذلك استمرار الطلب على الائتمان. وحافظ القطاع الخاص كذلك على نشاطه فيما يخص التوظيف، حيث ارتفع المتوسط الشهري لعدد موظفي القطاع الخاص بنسبة 10.3%، وارتفع كذلك متوسط الأجور الشهرية في القطاع الخاص بنسبة 5.2%، مما يعزز القوة الشرائية للأفراد ويدعم النشاط الاستهلاكي[2].

[2] يستند حساب معدلات التوظيف والأجور إلى بيانات نظام حماية الأجور لدى المصرف المركزي.

### 2.3.7 تحليل قطاعات اقتصادية مختارة

#### قطاع العقارات والإنشاءات

يعتبر قطاع العقارات والإنشاءات أحد القطاعات الرئيسية في اقتصاد دولة الإمارات، حيث يمثل ما نسبته 17% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وللعمليات الحيوية في هذا القطاع تأثيرات كبيرة على التضخم، حيث تمثّل تكاليف السكن والمرافق والإيجارات أكثر من ثلث سلة مؤشر أسعار المستهلك. وفي عام 2023، ارتفع عدد معاملات مبيعات العقارات في أبوظبي بنسبة 68.4% لتقارب 13,300 معاملة، مدفوعةً إلى حد كبير بارتفاع مبيعات الشقق (89.5%) تليها بدرجة أقل مبيعات الفلل (52.8%)[3]. وحققت المبيعات على الخارطة زيادة كبيرة في عدد معاملاتها، حيث ارتفعت بنسبة 103% مقارنةً بزيادة بنسبة 22.8% في مبيعات العقارات الجاهزة. وحافظ متوسط سعر بيع المتر المربع للشقق في أبوظبي على استقراره بشكل عام خلال عام 2023 عند 13,000 درهم تقريباً للمتر المربع، لكنه سجل ارتفاعاً للفلل بنسبة 10.2% ليصل إلى 13,382 درهماً للمتر المربع. كذلك بقي متوسط سعر بيع المتر المربع للشقق على الخارطة في أبوظبي ثابتاً عموماً، بينما ارتفع للشقق الجاهزة بنسبة 7.6%. وارتفع متوسط سعر بيع المتر المربع للفلل قيد الإنشاء بنسبة 10.3% وتراجع للفلل الجاهزة بنسبة 2.3%.

وفي دبي، ارتفع عدد معاملات المبيعات بنسبة بلغت 44.7% في عام 2023، ليتخطى حاجز 110,000 معاملة حيث ارتفعت معاملات مبيعات الشقق بنسبة 49.9%، ومبيعات الفلل بنسبة 20.3%. وكما هو الحال في أبوظبي، سجلت المبيعات على الخارطة زيادة أكبر من مبيعات الشقق والفلل الجاهزة بنسبة 60.5% مقابل 26.2% على التوالي. كما سجل متوسط سعر بيع المتر المربع للشقق في دبي تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.8% ليصل إلى 15,961 درهماً، بينما ارتفع بنسبة 26.6% للفلل مسجلاً 11,741 درهماً للمتر المربع. مع ذلك، توجد فروقات في متوسط سعر بيع المتر المربع بين الوحدات الجاهزة وعلى الخارطة، حيث تراجع بالنسبة للشقق على الخارطة بنسبة 1.2% مقابل ارتفاعه بالنسبة للشقق الجاهزة بنسبة 6.1%. وسجل قطاع الفلل معدلات ارتفاع أعلى في متوسط سعر بيع المتر المربع، حيث ارتفع بنسبة 29.4% للفلل على الخارطة وبنسبة 20.4% للفل الجاهزة.

من جانب آخر، ارتفعت إيجارات الشقق والفلل في دبي بنسبة 10.1% و14.3% على التوالي، مما يشير إلى استمرار الطلب على الرغم من ازدياد العرض. وفي أبوظبي، كانت الزيادة في أسعار الإيجارات أقل بكثير، حيث بلغت 1.3% للشقق و1% للفلل.

#### السياحة والضيافة

أظهر قطاع السياحة والضيافة في دولة الإمارات أداءً قوياً في عام 2023، علماً أنه يمثل 13% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ففي أبوظبي، بلغ متوسط معدل الإشغال الفندقي 71% خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، وهذا أعلى قليلاً من المعدل المسجّل للفترة نفسها من عام 2022. كما ارتفع متوسط الإيرادات للغرفة الواحدة المتوفرة بنسبة 24% ليصل إلى 293 درهم. أما دبي، فقد استقبلت 17.2 مليون زائر من أنحاء العالم بزيادة قدرها 19.4% عن العام السابق. وتخطى عدد السياح من دول العالم إلى دبي مستويات ما قبل الجائحة المسجّلة في عام 2019 بنحو 2.5% تقريباً. علاوة على ذلك، بلغ متوسط معدل الإشغال الفندقي في دبي 77% مرتفعاً من 73% في عام 2022. وحققت العديد من الفنادق في دبي وأبوظبي معدل إشغال كامل أواخر عام 2023 مع استقبال الزائرين لحضور سباق جائزة أبوظبي الكبرى للفورمولا 1 ومؤتمر الأطراف "COP28" في دبي.

[3] تستند الحسابات بالنسبة لأبوظبي إلى البيانات من موقع كوانتا "Quanta"، وتستند الحسابات بالنسبة لدبي إلى بيانات من دائرة الأراضي والأملاك في دبي. تتوافق الأرقام المعلنة مع القيم بعد مراجعة البيانات.





وشهدت مطارات دبي وأبوظبي حركة استثنائية أيضاً خلال عام 2023، حيث بلغ عدد المسافرين عبر مطارات أبوظبي ما يقارب 23 مليون مسافر بزيادة كبيرة نسبتها 44.5% على أساس سنوي. كما ازداد نطاق وجهات السفر عالمياً عبر مطارات أبوظبي بشكل كبير ليشمل 117 وجهة عبر 28 شركة طيران. واستقبل مبنى المسافرين A في مطار أبوظبي الدولي، الذي تم افتتاحه في نوفمبر 2023، خلال الأيام الستين الأولى 4.5 مليون مسافر على متن أكثر من 24,000 رحلة، علماً أن المبنى الجديد يستوعب 45 مليون مسافر سنوياً.

كما شهدت مطارات دبي حركة سفر عالية، حيث وصل عدد المسافرين عبرها إلى 87 مليون مسافر في عام 2023 بارتفاع نسبته 31.7% عن عام 2022. وفي نهاية 2023، بلغ نطاق وجهات السفر عالمياً عبر مطار دبي الدولي 262 وجهة عالمية في 104 دول عبر أكثر من 100 شركة طيران. وتظهر في الأفق بوادر إيجابية أيضاً، حيث تعتزم شركة الاتحاد للطيران مضاعفة حجم أسطولها إلى 150 طائرة لتصل قدرتها الاستيعابية من الركاب إلى ثلاثة أضعاف وتبلغ 30 مليون مسافر بحلول عام 2030. كما أعلنت شركة طيران الإمارات عن شرائها طائرات بقيمة 52 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 191 مليار درهم تقريباً)، في خطوة من شأنها تحفيز قطاع السياحة وحركة المسافرين خلال السنوات القادمة.

#### قطاع التصنيع

حقق قطاع التصنيع، والذي يُمثّل 14% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مساهمة كبيرة في اقتصاد الدولة خلال عام 2023 مضيفاً 197 مليار درهم إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولة. ويدعم ذلك طموحات دولة الإمارات لتحقيق مبادرتها الاستراتيجية "مشروع 300 مليار" التي تهدف إلى تعزيز دور القطاع في الاقتصاد الوطني ومضاعفة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 300 مليار درهم للفترة 2021-2031. ومنذ إطلاق هذه المبادرة في مارس 2021، زادت إنتاجية القطاع بنسبة 7%. كما ارتفعت صادرات السلع المصنّعة بنسبة 17%، وأسفرت الجهود المبذولة لدعم سلاسل التوريد المحلية عن نمو الاستثمارات بنسبة 17% لتصل إلى 61 مليار درهم.

### 3.3.7 التضخم

تراجع معدل التضخم في دولة الإمارات ليبلغ نسبة 1.6% في عام 2023 مقارنةً بـ 4.8% في عام 2022. ويعكس هذا التراجع الملحوظ خلال العام انخفاض الأسعار في قطاع الطاقة، وكذلك أسعار النقل التي سجلت انخفاضاً بنسبة 5.6%. ومن ضمن المكونات الأخرى لسلة المستهلك، حدث أكبر ارتفاع في الأسعار في قطاع المطاعم والفنادق بنسبة (6.6%)، وفي الأغذية والمشروبات بنسبة (3.8%)، وفي الأثاث والسلع المنزلية (3.2%)، وفي المنسوجات والملابس والأحذية (3.2%). وتُشير البيانات إلى أن الأسعار ارتفعت في دبي بنسبة 3.3%، في حين بقيت الأسعار في أبوظبي ثابتة إلى حدٍ كبير مسجلة زيادة طفيفة بلغت 0.1%. ويُعزى سبب هذا التباين في معدل التضخم بين الإمارتين إلى ارتفاع معدل التضخم في السكن ووزنه في معدل التضخم في دبي (5.7% و40% على التوالي) مقارنةً بمعدل التضخم ووزنه في سلة المستهلك في أبوظبي (0.3% و30% على التوالي).

أمّا في عام 2024، تُشير توقعات المصرف المركزي، إلى معدل تضخم بنسبة 2.3%، مع بقائه أقل بكثير من المتوسط العالمي، في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية (الزيت، والقمح، والذرة) والانخفاض المتوقع في سعر الصرف. ومن المرجح أن تتراجع الضغوط التضخمية الناجمة عن الطلب المحلي في ضوء تغيرات في تدفقات الهجرة، وتغير وتيرة نمو الناتج غير النفطي وبعض التأثير المرتبط بالعام الفائت. كما من المتوقع أن يظل معدل التضخم ثابتاً عند نسبة 2.3% حتى عام 2025.

## 4.7 التطورات النقدية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

### 1.4.7 أسعار الفائدة

استمرت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات بالارتفاع تماشياً مع سعر الفائدة الفعلي على أموال الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة خلال النصف الأول من العام. ورفع المصرف المركزي سعر الأساس من 4.4% في نهاية عام 2022 إلى 5.4% في يوليو 2023، مع بقاء سعر الأساس دون تغيير حتى نهاية العام.

كما بدأت الفجوة بين الأسعار لليلة واحدة وسعر الأساس بالانحسار مجدداً في الفترة الأخيرة. وتراجع متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة بحوالي 32 نقطة أساس عن السعر الأساسي خلال العام، مما يعكس فائض السيولة الكبير على مستوى النظام في القطاع المصرفي، والذي ارتفع بأكثر من 10% ليصل إلى 124.8 مليار درهم في نهاية عام 2023. وخلال الربع الأخير من العام، بدأ الفرق بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الأساس بالتراجع (بحوالي 4 نقاط أساس) في ضوء الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي لتعزيز عمليات السوق المفتوحة.

وتماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة، واصلت عوائد الأذونات النقدية ازديادها المضطرد في عام 2023. حيث ارتفع متوسط العائد على الأذونات النقدية لمدة 28 يوماً من 4.54% في المزاد الأول لهذا العام ليصل إلى 5.61% في المزاد الأخير، بالإضافة إلى انتشار سوق ثانوي لأذونات الخزانة الأميركية بمتوسط يتراوح بين 20-30 نقطة أساس. كما ارتفعت أيضاً عوائد الأذونات النقدية طويلة الأجل مقارنة بمنحنى الأذونات النقدية الذي أخذ اتجاهاً مستقراً.

وبعد إصدارها الأول لسندات الخزانة المقومة بالدرهم في عام 2022، قامت الحكومة الاتحادية الإماراتية بالاستفادة من السوق مرتين خلال العام الماضي. وفي يناير ومارس من عام 2023 على التوالي، أصدرت دولة الإمارات سندات خزانة بقيمة إجمالية بلغت 2.2 مليار درهم بآجال استحقاق من سنتين وثلاث وخمس سنوات، كما أطلقت صكوك خزينة على مدار العام، وأصدرت صكوكاً بقيمة 5.5 مليار درهم بآجال استحقاق لسنتين وثلاث وخمس سنوات. وكانت المزادات الأولية قد استحوذت على اهتمام قوي في أوساط المستثمرين، وتجلى ذلك من خلال تجاوز حجم الاكتتاب في هذه المزادات حاجز الخمسة أضعاف.

يندرج إصدار الأذونات النقدية من قبل المصرف المركزي في إطار الهدف الأساسي المتمثل في دعم تطوير سوق رأس المال المحلي، وتعزيز الضمانات داخل النظام المالي، إلى جانب الإصدار المنتظم لسندات بالعملة المحلية، حيث تساعد الأذونات النقدية في إنشاء منحنى عائدات متواصل، والذي يوفر معياراً موثوقاً لمقارنة السيولة ومؤشراً مرجعياً للمعاملات المالية ضمن دولة الامارات، بما في ذلك الرهون العقارية طويلة الأجل ومشاريع رأس المال. ويوضح منحنى العائد أسعار الفائدة على السندات بآجال استحقاق مختلفة كما يُشير إلى العائد المتوقع على رأس المال المستثمر بشروط استثمار مختلفة.





### 2.4.7 القطاع المصرفي

سجل القطاع المصرفي الإماراتي في العام 2023 نمواً بنسبة 11.1% على أساس سنوي في إجمالي الأصول، ليصل إلى 4,075 مليار درهم مع نهاية العام. وبقي عدد البنوك المرخصة ثابتاً عند 61 بنكاً، وواصل عدد الفروع الفعلية للبنوك تراجعه، مما يعكس التحول الرقمي المستمر في القطاع المصرفي الذي أخذ يتسارع منذ تفشّي جائحة "كوفيد-19".

وأشار استبيان الثقة الائتمانية الذي أجراه المصرف المركزي إلى ثبات الطلب على القروض، حيث بالرغم من الارتفاع النسبي لأسعار الفائدة خلال العام، فقد شهد الائتمان المصرفي نمواً بمعدل 6% على أساس سنوي – وهو موجّه بشكل رئيسي إلى القطاع الخاص. كما واصلت نسبة صافي القروض المتعثرة تراجعها لتصل إلى 2.4% بنهاية عام 2023 مما يشير إلى تحسن مؤشرات جودة أصول محافظ القروض المصرفية.

وبشكل عام، واصل النظام المصرفي في دولة الإمارات إظهار أسس متينة، مع رسملة ملائمة وربحية قوية وسيولة كافية ومصدات لحماية التمويل، مدفوعاً بنمو الودائع الكبير الذي بلغ 13.5% على أساس سنوي. ونتيجة لذلك، استمرت نسبة القروض إلى الودائع بالانخفاض لتصل إلى نسبة 79% في نهاية عام 2023 مما يعكس الوفرة الكبيرة للإقراض المصرفي.

### 3.4.7 قطاع التأمين

خلال عام 2023، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في قطاع التأمين بنسبة 12.6% على أساس سنوي. وهو أعلى معدل لها خلال السنوات العشر الماضية، لتصل إلى 53.2 مليار درهم في نهاية العام. وبالمثل، ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 12.4% على أساس سنوي في عام 2023 ليصل إلى 31.1 مليار درهم. ومع نهاية عام 2023، بلغ معدل المبالغ المحتجزة 52.8%. وارتفعت المخصصات الفنية إلى 74.6 مليار درهم مسجلةً معدل نمو قدره 8.8% على أساس سنوي. في حين زاد عدد التراخيص الجديدة للمهن المرتبطة بالتأمين بنسبة 2% إلى 499 ترخيصاً، في حين انخفض عدد شركات التأمين من 62 إلى 60 شركة خلال العام.

### 4.4.7 سوق الأسهم

بلغت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية 2.9 تريليون درهم مع نهاية عام 2023. كما سجل مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي نمواً بنسبة 11.9% على أساس سنوي، لتصل القيمة السوقية للسوق إلى 671.9 مليار درهم.

# 08 تطورات العمليات التشغيلية

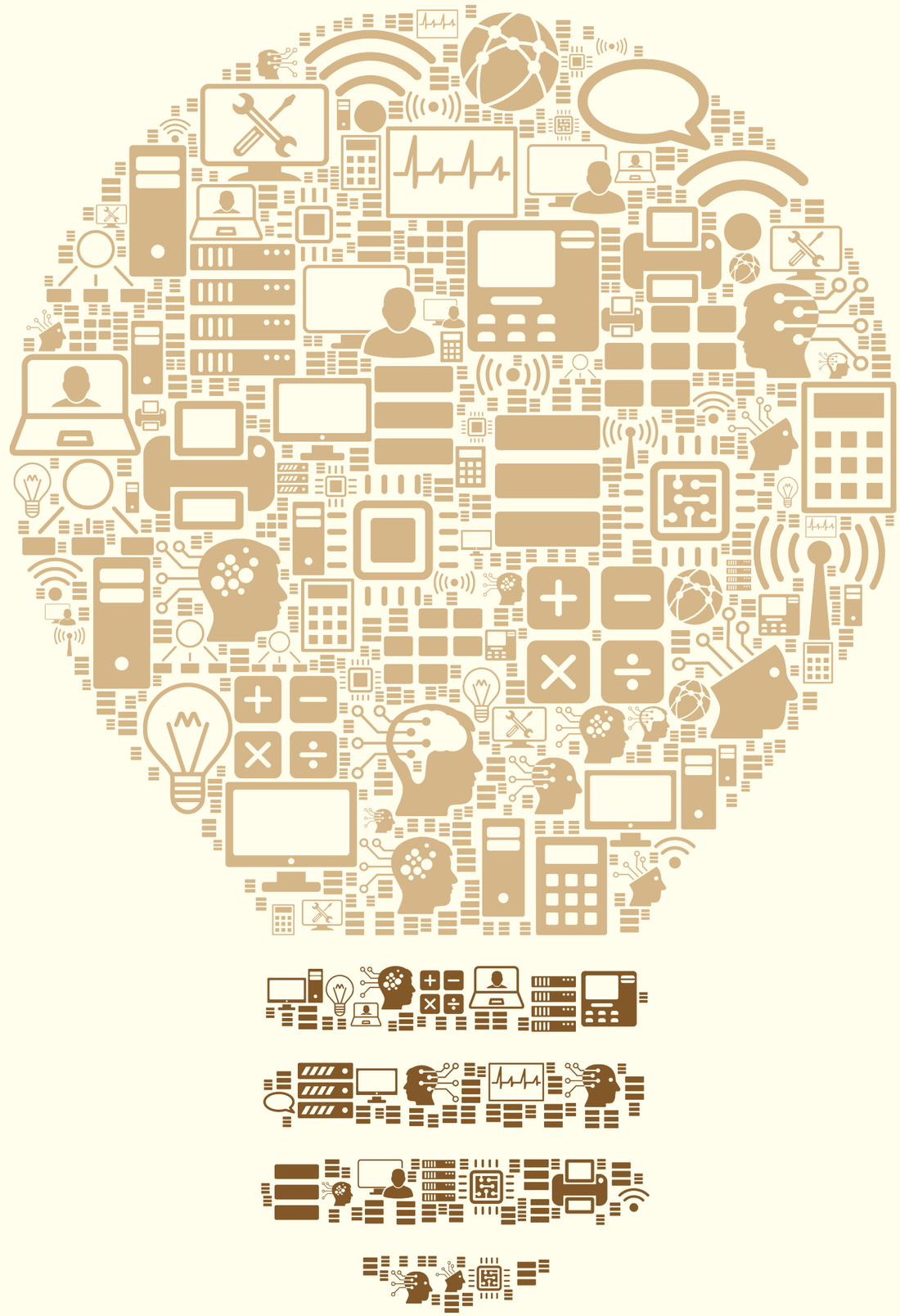

## 1.8 السياسة النقدية والأسواق المحلية

### الإطار النقدي للدرهم

تسترشد سوق السيولة المحلية في دولة الامارات والسياسات النقدية ذات الصلة بالإطار النقدي للدرهم. وتماشياً مع استراتيجية الإطار النقدي للدرهم ومواءمتها مع المعايير العالمية، قام المصرف المركزي بتجديد تسهيلات المقايضات بالعملات الأجنبية كجزء من عمليات السوق المفتوحة، كما تم توفير تسهيلات سيولة جديدة بالدولار استكمالاً لتسهيلات تأمين السيولة المقوّمة بالدرهم. واعتمد المصرف المركزي هدفاً لفائض السيولة لتحديد حجم عمليات السوق المفتوحة بناءً على توقعات السيولة الداخلية. وتشجّع هذه الخطوة البنوك على إدارة احتياجاتها التمويلية اليومية من خلال الأسواق المالية وتعزيز كفاءة تحويل سعر الفائدة الأساسي للمصرف المركزي حسب ظروف التمويل في دولة الإمارات.

**اعتمد المصرف المركزي هدفاً لفائض السيولة في عام 2023 لمساعدة عمليات السوق المفتوحة في استيعاب السيولة الفائضة**

كما أجرى المصرف المركزي تحسينات على موقعه الإلكتروني فيما يتعلق بسياسته النقدية والأسواق المحلية عبر نشر مؤشراتٍ يومية لرصيد السيولة الإجمالي للقطاع المصرفي، الأمر الذي ساعد في زيادة شفافية الإطار النقدي للدرهم وتدابير السياسة النقدية ذات الصلة. علاوةً على ذلك، تم تصميم لوحات قياس يومية لمراقبة أسعار الفائدة، مما يساعد على تحليل منحنى العائد وإعداد نماذج شبكة للإقراض بين البنوك. ويتماشى إطار عمل السياسة النقدية للمصرف المركزي في صيغته الحالية مع البنوك المركزية العالمية الرائدة من ناحية الشفافية.

### تطوّر سوق الأذونات النقدية

ازداد الإصدار نصف الشهري للأذونات النقدية خلال العام بشكل رئيسي نتيجة لفائض السيولة الهيكلية من تدفقات العملات الأجنبية (مما أدى إلى بلوغ صافي مشتريات المصرف المركزي من العملات الأجنبية 45.8 مليار دولار بشكل إجمالي). كما أنه يلبي الطلب المتزايد على الأصول الآمنة القابلة للتداول والمقومة بالدرهم. ومع وصول قيمة المخزون القائم إلى 172 مليار درهم، تواصل الزيادة في إصدار الأذونات النقدية توفير ضمانات أكبر للنظام المالي الإماراتي.

**تمكن المصرف المركزي بفضل البنية التحتية لإصدار وتداول الأذونات النقدية من دعم تطوير برنامج مزاد صكوك الخزينة الجديد التابع لوزارة المالية الإماراتية.**

تمكّن المصرف المركزي بفضل البنية التحتية لإصدار وتداول الأذونات النقدية من دعم تطوير برنامج مزاد صكوك الخزينة الجديد التابع لوزارة المالية الإماراتية في عام 2023. ويعمل المصرف المركزي بموجب ذلك كمسجل، ووكيل مزاد، ووكيل إصدار، ووكيل دفع وحساب. ووصل حجم المزاد بنهاية العام إلى 5.5 مليار درهم، متجاوزاً الحد الأقصى للاكتتاب في المزادات الأولية بشكل كبير. ويدعم إصدار صكوك الخزينة الالتزام بترسيخ مكانة الإمارات كمركز عالمي رائد للتمويل الإسلامي، كما أنه يعكس قوة بنيته التحتية لإصدار الديون المقومة بالدرهم، حيث يسعى المصرف المركزي إلى تنويع استخداماتها لتشمل الجهات الأخرى المرتبطة بالحكومة الإماراتية.

**تساهم الأذونات النقدية في تطوير مجمع سيولة مستقر مقوم بالدرهم من خلال توفير أصول آمنة للمشاركين والمستثمرين في السوق المالية.**

يواصل إصدار الأذونات النقدية والأوراق المالية العائدة للحكومة تحفيز كفاءة الإطار النقدي للدرهم وسياساته، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز نضج أسواق رأس المال في دولة الإمارات. ويدعم كلا النوعين من الأوراق المالية معيار تسعير الدرهم الخالي من المخاطر للمعاملات المالية في الدولة. وبالتالي، فإنها تساهم في تطوير أدوات مالية جديدة ومتنوعة، فضلاً عن إنشاء مجمعٍ مستقرٍ من السيولة المقومة بالدرهم من خلال توفير أصول آمنة للمشاركين والمستثمرين في السوق المالية.

### متطلبات استعادة الاحتياطي القانوني

قام المصرف المركزي في إطار الإيقاف المرحلي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة (TESS) بزيادة متطلبات الاحتياطي النقدي للودائع تحت الطلب من 7% إلى 11% في إبريل 2023. وستكون النسب المطبقة على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل هي 14% و1% على التوالي. الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء دعم السيولة المتعلق بالجائحة، والذي جرى تقديمه للقطاع المصرفي الإماراتي في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة (TESS).

### تطبيق الدرهم الرقمي

قام المصرف المركزي بتقييم التأثير المحتمل للدرهم الرقمي على الاستقرار النقدي والمالي ووضع مجموعة من مبادئ السياسة الأساسية المرتبطة بتطبيقه؛ حيث تضمن هذه المبادئ قدرة الدرهم الرقمي على الاستفادة من جميع مزايا تقنيات الدفع الجديدة مع الحفاظ على الاستقرار النقدي. وباعتباره شكلاً بديلاً لأموال المصرف المركزي، فإن الدرهم الرقمي يعتبر أداةً مكملة لأدوات السياسة النقدية بالمصرف المركزي، والتي تم تصميمها للحفاظ على سلامة سعر الصرف وحساب رأس المال المفتوح لدولة الإمارات. وبمجرد تطبيقه، سيساعد الدرهم الرقمي المصرف المركزي على تجنب المخاطر المحتملة لاستبدال العملة وترقية البنية التحتية للتسوية للاستفادة بأكبر قدر من الرقمنة في إدارة السيولة على مستوى النظام المصرفي. ومع شروع بعض الشركات والأسر والجهات الحكومية بتحويل أموالها النقدية إلى درهم رقمي، فمن المرجح إلى حد ما أن ينخفض مبلغ العملة المتداولة والودائع المصرفية مقارنة بإجمالي المعروض النقدي - مع بقاء باقي العوامل الأخرى على حالها. وعلى الرغم من ذلك، فإن حدود الاحتفاظ المخطط لها للدرهم الرقمي وعدم وجود تعويض نقدي له سيحددان استخدامه ويلغيان حالة عدم الوساطة المصرفية.

**يساعد الدرهم الرقمي في تطوير البنية التحتية للتسوية للاستفادة بأكبر قدر من الرقمنة في إدارة السيولة على مستوى النظام المصرفي.**

مع الشروع في اعتماد الدرهم الرقمي، سيأخذ المصرف المركزي بعين الاعتبار إجراء تغييرات على إدارة السيولة الحالية وتسهيلات التأمين لضمان أن يكون طرح الدرهم الرقمي متسقاً مع أهداف السياسة النقدية للإطار النقدي للدرهم. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يؤثر اعتماد الدرهم الرقمي على النطاق الحالي لعمليات السوق المفتوحة.

## 2.8 الاستقرار المالي

أظهر القطاع المالي في دولة الإمارات مرونة متواصلة في عام 2023 متجاوزاً الظروف الاقتصادية العالمية المعاكسة. ويعزى هذا الاستقرار إلى مجموعة من العوامل مثل المصدات القوية لحماية رأس المال والسيولة التي تحتفظ بها البنوك الإماراتية، وممارسات الإقراض الحكيمة، وارتفاع الربحية الإجمالية للقطاع المصرفي.





### إطار عمل السياسة الاحترازية الكلية

يطّبق المصرف المركزي سياسة احترازية كلية فعالة لحماية الاستقرار المالي. وكركيزة أساسية لذلك، أجرى المصرف المركزي مراجعته السنوية لإطار عمل البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية في عام 2023. وبينما ظلت تصنيفات البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية مثل ("بنك أبوظبي الأول"، "وبنك الإمارات دبي الوطني"، "وبنك أبوظبي التجاري"، "وبنك دبي الإسلامي") دون تغيير، تم تحديد بنك واحد باعتباره يتمتع بأهمية نظامية متزايدة، وسيخضع هذا البنك لمتطلبات رأس مال أعلى. ويسهم هذا النهج الموجه في تعزيز فعالية إطار عمل البنوك ذات الأهمية النظامية في الحد من المخاطر المتعلقة بالبنوك الكبيرة المرتبطة فيما بينها.

وفي عام 2023، تم أيضاً إجراء تقييم شامل للمخاطر المحتملة لاستحداث العملة الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي. وقد استند هذا التقييم إلى الإطار القانوني والسياسي للمصرف المركزي، والذي تم تعديله ليتضمن ضمانات محددة للحماية من هذه المخاطر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الطرح المرحلي للعملة الرقمية، واعتماد هيكلية لا تتضمن فوائد، وحدود الاحتفاظ التي تساعد في تخفيف نقاط الضعف المحتملة أو الاضطرابات التي قد تطرأ على النظام المالي، مع السماح للمشاركين بمضاعفة الفوائد المرتبطة باعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية.

### اختبارات القدرة على تحمل الضغط

أجرى المصرف المركزي في عام 2023 اختباريين رئيسين للقدرة على تحمل الضغط، بما في ذلك اختبار لمصدات حماية رأس المال والسيولة في البنوك في ظل سيناريوهات بالغة الصعوبة، مثل تشديد السياسة النقدية والركود العالمي المحتمل.

والجدير بالذكر أن الاختبار شمل قدرة المقترض على سداد دفعات قرضه، واحتمال حدوث خسائر غير محققة في سندات الدين. وكشفت نتائج الاختبار عن امتلاك القطاع المصرفي لقدرٍ كافٍ من مصدات حماية رأس المال لمواجهة مثل هذا السيناريو السلبي ومواصلة توفير الائتمان للاقتصاد الإماراتي.

كما أجرى المصرف المركزي اختباراً تجريبياً للقدرة على تحمل الضغوطات المناخية، ويمكن الاطلاع على تفاصيله في القسم 6.8 الاستدامة.

**أجرى المصرف المركزي اختبارين رئيسيين للقدرة على تحمل الضغط في عام 2023.**

### مراقبة النظام المالي

ساهمت عمليات الرقابة المنتظمة التي أجراها المصرف المركزي في مراقبة القطاع المالي في عام 2023. وتشمل هذه العمليات تقييم نقاط الضعف والمرونة في كل من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية. ويقدم المصرف المركزي أيضاً تقارير شهرية وربع سنوية حول مراقبة النظام المالي تغطي جوانب عديدة، مثل سلامة القطاع المصرفي، وقضايا مواضيع معينة، والمخاطر المحتملة والحد منها. كما يجري المصرف المركزي تقييماً مستمراً للمخاطر الناشئة سواءً عالمياً أو إقليمياً أو محلياً لفهم مدى تأثيرها على النظام المالي الإماراتي. وبدعم من لجنة سياسة الاستقرار المالي التابعة للمصرف المركزي، يضمن هذا العمل قدرة المصرف المركزي على الحد من المخاطر النظامية عبر اقتراح سياسات احترازية كلية واتخاذ تدابيرٍ لإدارة الأزمات في قطاعي البنوك والتأمين.

# 3.8 الرقابة

## 1.3.8 الرقابة الاحترازية على المؤسسات المالية

واصل المصرف المركزي خلال العام 2023 جهوده للحفاظ على سلامة وكفاءة القطاع المالي، وذلك من خلال تقييم جودة أصول البنوك، والسيولة، والمرونة التشغيلية، ورأس المال لحماية أموال المودعين.

وشكلت أداة تقييم المخاطر التي تم تطويرها بموجب إطار الرقابة القائمة على المخاطر محركاً رئيسياً لتخصيص الموارد المرتبطة بأنشطة الرقابة في عام 2023. ولضمان التخصيص الأمثل للموارد، يحتفظ المصرف المركزي برؤية شاملة لبيئة الأعمال المتغيرة والتي يستمدها من تفاعله القوي مع القطاع. ويتضمن ملخص الإجراءات الرقابية الميدانية إجراء تفتيش رئيسي لثلاثة مؤسسات مالية مرخصة، وأكثر من 30 تفتيشاً محدود النطاق وعمليات تفتيش بقصد المتابعة، بالإضافة إلى أكثر من 100 عملية تفتيش محددة الموضوع. علاوةً على ذلك، تم إجراء ثماني عمليات تفتيش لشركات التمويل ولـ 38 شركة صرافة على مدار العام.

وتعد عمليات التفتيش الأساسية هذه بمثابة عمليات تفتيش شاملة لجميع المخاطر المتضمنة في منهجية تقييم المخاطر المتبعة، وتهدف إلى ضمان الفهم الكامل للمخاطر الحالية في أي مؤسسة مالية مرخصة وتحديد نهج لإدارتها بالشكل المناسب والتخفيف منها. بينما تغطي عمليات التفتيش محدودة النطاق مجالات مختلفة من المخاطر ولكن بدرجة أقل ويمكن استخدامها كدراسة لسلامة الأعمال، حيث تتم ملاحظة تراجع معتدل عبر مختلف عناصر المخاطر من خلال الرقابة الخارجية. وقد تركز عمليات التفتيش محددة الموضوع، على سبيل المثال، على الأنشطة الشائعة عبر مجموعة من النظراء أو مجال خاص موجود في عدد من المؤسسات – مثل إدارة مخاطر الأمن السيبراني في البنوك. أما بالنسبة لعمليات التفتيش المتعلقة بالمتابعة، فيتم إجراؤها للتحقق من صحة النتائج أو الإجراءات المقترحة ليتم تطبيقها من قبل المؤسسات المالية المرخصة.

**ارتفع إجمالي عمليات التفتيش الاحترازية التي أجراها المصرف المركزي من 181 عملية في عام 2022 إلى 247 في عام 2023.**

حافظ برنامج التفتيش على مرونته لضمان استجابة المصرف المركزي للمخاطر الناشئة، والوفاء بمهامه القانونية لفرض الرقابة الفعالة. كما أصدر المصرف المركزي تقارير متعددة على أساس يومي، وشهري، وربع سنوي فيما يتعلق بعمليات الرقابة الخارجية، بما في ذلك البث اليومي لتخر الأخبار والمقالات المتعلقة بالقطاع المصرفي، وتقديم تقرير شهري عن لوحات القياس الخاصة بالبنوك يتضمن معلومات رقابية وغير رقابية متنوعة متعلقة بكل مؤسسة مالية، بالإضافة إلى تقرير ربع سنوي يتضمن النتائج الرقابية لكل بنك.

ومن أهداف المصرف المركزي إجراء مراجعات أساسية ومتابعة لمواضيع محددة قائمة على المخاطر للمؤسسات المالية المرخصة لقياس الأداء المالي والتحقق من الامتثال للمتطلبات الرقابية. وقام المصرف المركزي بتقييم مجموعة واسعة من المخاطر الاحترازية، بما فيها جودة إدارة المخاطر والحوكمة ورأس المال والسيولة والأرباح وجودة الائتمان وتدابير الرقابة على الخدمات والمرونة التشغيلية.

كما يقوم المصرف المركزي بإجراء عمليات تدقيق وعمليات تحقق مفاجئة على المؤسسات المالية المرخصة بشكل دوري، للتأكد من أن القطاع يمتثل للأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني.

ويواصل المصرف المركزي تطوير قدرته على أداء الإشراف المتخصص من خلال الخبراء المتخصصين ومبادرات التدريب. وتمثل جودة واتساق عملية التفتيش محور تركيز مستمر، وتم تبسيطها بشكل أكبر من خلال إنشاء إجراءات تشغيل قياسية.





**الجدول 1.3.8 عمليات التفتيش الاحترازية خلال عام 2023**

| | 2022 | 2023 |
|---|---|---|
| عمليات التفتيش الأساسية / كاملة النطاق للبنوك | 7 | 3 |
| عمليات التفتيش محدودة النطاق/ المتابعة للبنوك | 15 | 30 |
| عمليات التفتيش محددة الموضوع – شاملة البنوك | 76 | 117 |
| شركات التمويل | 14 | 8 |
| شركات الصرافة | 29 | 39 |
| عمليات التفتيش الأساسية لشركات التأمين | 1 | 2 |
| عمليات التفتيش محدودة النطاق لشركات التأمين | 8 | 10 |
| عمليات التفتيش محددة الموضوع لشركات التأمين | 4 | 8 |
| عمليات التفتيش للمهن المرتبطة بالتأمين | 27 | 30 |
| الإجمالي | 181 | 247 |

**الجدول 2.3.8 العدد الإجمالي للشركات المرخصة حسب نوعها**

| | الإجمالي كما في عام 2022 | الإجمالي كما في عام 2023 |
|---|---|---|
| بنوك | 61 | 61 |
| شركات تمويل | 16 | 17 |
| شركات صرافة | 84 | 77 |
| مكاتب تمثيلية للبنوك | 63 | 62 |
| تسهيلات القيم المُخزّنة | 4 | 7 |
| مزودو خدمات الدفع للتجزئة | 2 | 12 |
| شركات الوساطة النقدية[4] | 3 | 0 |
| شركات التأمين | 62 | 60 |
| وسطاء التأمين | 168 | 163 |
| وكلاء التأمين | 29 | 26 |
| مستشارو التأمين | 51 | 52 |
| خبراء تقدير الخسائر والأضرار | 136 | 146 |
| الخبراء الاكتواريّون | 74 | 74 |
| شركات الإدارة من الأطراف الثالثة | 21 | 22 |
| مواقع مقارنة أسعار وثائق التأمين | 13 | 16 |
| وسطاء الحوالة | 45 | 37 |
| الإجمالي | 832 | 832 |

[4] تندرج أنشطة شركات الوساطة النقدية حالياً في إطار الأنشطة المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، ولا تعد من الأنشطة المرخصة من قبل المصرف المركزي عقب صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.

## 1.1.3.8 الخدمات المصرفية

### العمليات الخارجية للبنوك المحلية

في إطار تنفيذ نهج رقابته القائمة على المخاطر على أساس موحد، واصل المصرف المركزي تعزيز تعاونه الرقابي مع نظرائه الخارجيين ذوي العلاقة خلال عام 2023. فضلاً عن إشرافه المستمر على العمليات الخارجية للبنوك المؤسسة محلياً.

وأجرى المصرف المركزي عمليتي تفتيش خارجيتين بناء على خطته الرقابة القائمة على المخاطر. وعزز أيضاً متطلباته المتعلقة بتقارير التدقيق المطوّلة، التي تركّز على تقييم تطبيق المعايير الاحترازية عبر مجالات المخاطر الرئيسية للعمليات الخارجية للبنوك المؤسسة محلياً. وتعمل البنوك الوطنية الإماراتية السبعة ضمن نطاق نظام تقارير التدقيق المطوّلة في 13 دولة أجنبية.

ولدعم قدراته الرقابية، يستخدم المصرف المركزي نظام تقارير التدقيق المطوّلة كأداة رقابية إضافية لتوسيع نطاق الأنشطة الرقابية على العمليات الأجنبية والعابرة للحدود للبنوك المحلية. وفي مثل هذه الحالات، توفر تقارير التدقيق المطوّلة معلومات إضافية لتمكين المصرف المركزي من تقييم أي مخاطر في طور النشوء أو ناشئة على أساس موحد. كما تم تعديل نهج ونطاق تقارير التدقيق المطوّلة في عام 2023 لتكون أكثر تركيزاً على المخاطر عبر البنوك ذات الأنشطة المصرفية العابرة للحدود.

### عمليات التفتيش محددة الموضوع

#### التفتيش محدد الموضوع المتقدم على جودة الأصول

بحلول نهاية عام 2023، أجرى المصرف المركزي عملية مراجعة محددة الموضوع على مستوى النظام لجودة الأصول لحالات انكشاف محددة تتجاوز كل منها الحد البالغ 500 مليون درهم بغرض فهم أدائها بين جميع المقرضين الرئيسيين. وتمثل الهدف الرئيسي لعملية المراجعة محددة الموضوع في تعزيز وتحسين اتساق تصنيفات مخاطر الائتمان للمقترضين أنفسهم عبر النظام المصرفي، وهو ما يضمن كفاية المخصصات للقروض المتعثرة، وتحديد أي مخاطر مستقبلية محتملة قد تتطلب الرقابة والمراجعة المباشرة.

#### التفتيش محدد الموضوع للحوكمة المؤسسية

أجرى المصرف المركزي تفتيشاً محدد الموضوع للحوكمة المؤسسية للعديد من البنوك المختارة في عام 2023، حيث تم تقييم فعالية التليات التي يستخدمها مجلس الإدارة والإدارة العليا في تلك البنوك لتعزيز مسؤولياتهما الرقابية.

#### التفتيش محدد الموضوع لرأس مال الدعامة 2

أجرى المصرف المركزي عملية مراجعة محددة الموضوع لتخطيط رأس المال الخاص بالدعامة 2 لبنوك مختارة. وقد ساعد ذلك في تحديد نقاط الضعف في العمليات الداخلية للبنوك، وصولاً إلى تقييم احتياجاتها من رأس المال، وتحديداً ما يتعلق بمستوى تقبّل المخاطر ومستوياتها.

#### التفتيش محدد الموضوع للسيولة

أجرى المصرف المركزي أيضاً عملية مراجعة تستهدف السيولة للتأكد من امتلاك البنوك لإطار قوي لإدارة السيولة واتباعها استراتيجية لإدارة المخاطر، وسياسات وإجراءات مناسبة، وتمتعها بمستوى كاف من المرونة لمواجهة ضغوط السيولة.

#### التفتيش محدد الموضوع لاختبارات القدرة على تحمل الضغط

أجرى المصرف المركزي إلى جانب تحليلات الدعامة 2 تفتيشاً محدد الموضوع لاختبار القدرة على تحمل الضغط لبنوك مختارة بهدف مراجعة الأطر الداخلية لاختبار القدرة على تحمل الضغط الخاصة بها. ويساعد هذا التفتيش المصرف المركزي على فهم كيفية تقييم هذه البنوك المختارة لمخاطرها الجوهرية ومدى كفاية موارد رأس المال والسيولة الخاصة بها.

#### التفتيش محدد الموضوع للتعرض لمخاطر المناخ

أجرى المصرف المركزي لأول مرة عملية مراجعة تستهدف كيفية قيام بعض البنوك المختارة بدمج إدارة المخاطر المالية الجوهرية المتعلقة بالمناخ ضمن استراتيجيات أعمالها، بالإضافة إلى دعم تنفيذ هذه البنوك لأطر الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية.

#### التفتيش محدد الموضوع للتقارير الرقابية

أجرى المصرف المركزي تفتيشاً محدد الموضوع للتقارير الرقابية لبعض البنوك المختارة لضمان تقديم عوائد احترازية وإحصائية بناءً على المتطلبات الرقابية. وتضمن هذا التفتيش الالتزام بالجداول الزمنية والدقة والاتساق، بما في ذلك تقييم مدى ملاءمة مسؤوليات الإدارة العليا للبنوك ودور المدققين الداخليين والخارجيين فيها. وتم إرسال نتائج عملية التفتيش هذه إلى كل مؤسسة مالية مرخصة لتسليط الضوء على المشكلات التي تمت ملاحظتها بالإضافة إلى الإجراءات المطلوبة التي يتعين معالجتها خلال فترة محددة.





### نظام الائتمان التجاري

عزز المصرف المركزي نظام الائتمان التجاري الخاص به لزيادة فعالية الرقابة على الائتمان التجاري، مما يضمن حصول المقرضين على رؤية أوسع للالتزامات المالية للمقترضين الحاليين والمحتملين، بالإضافة إلى تحسين جودة البيانات والرقابة الإشرافية.

### التحاليل وبناء النماذج

أجرى المصرف المركزي في إطار تعزيز قدراته في مجال تحليل المخاطر لدعم الرقابة على البنوك، تشخيصاً استشرافياً لبيانات البنوك من أجل تحديد أولويات عمليات التفتيش. وتمكّن هذه القدرات التحليلية المعززة المصرف المركزي من تقييم تأثيرات الارتفاع المفاجئ لأسعار الفائدة على البنوك على صعيد ميزانيتها العمومية. وتم استخدام هذه الأداة الجديدة لدعم المبادرات الرقابية، وإرشاد البنوك، وتحديد وقياس وتخفيف مخاطر أسعار الفائدة على نطاق أوسع.

وبالإضافة إلى ذلك، قدم كل بنك في دولة الإمارات تقييماً ذاتياً وفقاً لمعايير وإرشادات الإدارة النموذجية الخاصة بالمصرف المركزي، والتي تم نشرها في عام 2022. واستمرت الرقابة الإشرافية في بناء نماذج للمخاطر المالية بالتوازي مع مراجعة هذه التقارير.

وساهم هذا التشخيص في تنفيذ إطار إدارة نموذجي في معظم البنوك، للتأكد من توافق النماذج المستخدمة لدى البنوك مع المعايير الكمية والنوعية. وهذا يعزز قدرة المصرف المركزي على دعم اتخاذ القرارات المستنيرة والتخفيف من المخاطر التي قد تترتب على التقدير الأقل من الفعلي المحتمل للمخصصات والمبالغة في تقدير رأس المال.

### عملية المراجعة الرقابية والتقييم

تمكن المصرف المركزي من إنجاز سبعة تقارير لعمليات المراجعة الرقابية والتقييم خلال العام 2023، وشملت هذه التقارير جميع البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، بالإضافة إلى العديد من البنوك الوطنية الكبيرة الأخرى، والتي تم اختيارها للخضوع للرقابة الدقيقة من قبل اللجنة التوجيهية للمراجعة الرقابية والتقييم. وتعتمد هذه العملية على الهيكل الموحد لمجموعة كل مؤسسة مالية. في حين يشتمل إطار العملية الخاصة بالمصرف المركزي على تقييم شامل لنموذج الأعمال العام للمؤسسة، والحوكمة المؤسسية، والمخاطر التي تتعرض لها، ومدى كفاية موارد رأس المال والسيولة.

### عمليات تقييم التوافق والملاءمة

نظراً لضرورة عمليات تقييم التوافق والملاءمة في الحفاظ على نزاهة واستقرار النظام المالي، يجب أن يخضع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وبعض الوظائف المعينة لعملية تقييم للتأكد من مدى صلاحيتهم للعمل قبل ترشيحهم أو تعيينهم أو إعادة تعيينهم أو تجديد عقودهم. ويواصل المصرف المركزي التأكد من أن الأفراد المعنيين داخل المؤسسات المالية المرخصة قد خضعوا لعملية تقييم التوافق والملاءمة وفقاً للمعايير الدولية، ويجب أن تتم الموافقة عليهم من قبل المصرف المركزي. وبحلول نهاية العام، أجرى المصرف 531 عملية تقييم للتوافق والملاءمة في المؤسسات المالية المرخصة، ورفض ما مجموعه 194 طلب تعيين.

### التعاون الرقابي

تمكّن مذكرة التفاهم المراقبين في المصرف المركزي والبلد المضيف من مشاركة المعلومات بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل. وتشمل الأنشطة الرئيسية في هذا الإطار التعامل مع الطلبات الواردة من هيئة الأوراق المالية والسلع، والوزارات الاتحادية في دولة الإمارات، وجهات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية المحلية والأجنبية.

**الجدول 3.3.8 البنوك حسب الفئة**

| | المحلية | الأجنبية |
|---|---|---|
| التجارية | 21 | 27 |
| المحدودة | 1 | 11 |
| المتخصصة | 1 | - |
| الإجمالي | 23 | 38 |

**الجدول 4.3.8 البنوك حسب الإمارة**

| | أبوظبي | دبي | الشارقة | عجمان | أم القيوين | رأس الخيمة | الفجيرة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التجارية | 14 | 26 | 4 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| المحدودة | 6 | 6 | - | - | - | - | - |
| المتخصصة | 1 | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي | 61 | | | | | | |

### 2.1.3.8 التأمين

**نظام التأمين**

لاحقاً لتوليه مهام واختصاصات هيئة التأمين في دولة الإمارات في عام 2021، أصدر المصرف المركزي مجموعة من التغييرات الرقابية لضمان تعزيز الرقابة على قطاع التأمين في الدولة. وشمل ذلك إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (48) لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين، والذي حدد موعداً مسبقاً لنشر البيانات المالية من قبل شركات التأمين. بالإضافة إلى ذلك، يبين القانون الأنظمة المتعلقة بتقديم البيانات المالية إلى الجمعية العمومية وخطابات الضمان لفروع شركات التأمين الأجنبية. علاوة على ذلك، يتضمن القانون المتطلبات الإضافية لفروع شركات التأمين الأجنبية للحصول على خطابات ضمان وفقاً لحد أدنى من مبلغ محدد.

**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) والضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية**

أشرف المصرف المركزي في إطار عمله للحفاظ على معايير الضوابط والعمليات الداخلية في قطاع التأمين، على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) والضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية في شركات التأمين، وألزم هذه الشركات باستيفاء الحد الأدنى من المتطلبات في تقاريرها.

بعد مضي سنة واحدة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) في شركات التأمين، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2023، راقب المصرف المركزي جودة التقارير المالية من خلال مراجعة التقارير ربع السنوية المقدمة من شركات التأمين، وذلك لضمان الانتقال السليم من المعيار السابق وتنفيذه بدقة من الناحية الفنية. كما عقد المصرف المركزي سلسلة من الاجتماعات مع شركات التأمين وعيّن خبراء اكتواريين لتوجيه الجوانب الفنية





لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17).

وفي إطار التأكد من فعالية تطبيق الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية في قطاع التأمين في دولة الإمارات، وبعد مراجعة المصرف المركزي لتقييمات الضوابط الداخلية المقدمة من شركات التأمين، تم إصدار متطلبات إضافية لعملية التقييم الإداري. وتتوجب هذه العملية تقييم الإدارة للضوابط الداخلية للشركة، بما فيها الضوابط التي تضمن موثوقية عملية إعداد التقارير المالية، وفقاً لإطار الرقابة الداخلية المُطبق. كما تهدف هذه الضوابط الداخلية إلى التخفيف من مخاطر الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية. ومن الممكن أن يساعد ذلك شركات التأمين في تحديد أوجه القصور في تصميم أو فعالية تطبيق الضوابط المختبرة. ويتوقع المصرف المركزي أن يؤدي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) إلى إحداث تغييرات كبيرة، وفي كثير من الحالات، سيساهم في إعادة تصميم العمليات والضوابط الداخلية للشركات.

**إجراء زيارات تفتيش وعمليات التواصل**

مارس المصرف المركزي دوراً فعالاً في الحفاظ على قطاع تأمين سليم، وذلك من خلال تنظيم زيارات ميدانية للكيانات المرخصة على مدار العام. فضلاً عن تنفيذ عمليات تفتيش تتبنى نهجاً قائماً على المخاطر للتأكد من قدرة الكيانات على إدارة المخاطر وضمان حماية حقوق حاملي وثائق التأمين.

**أجرى المصرف المركزي 50 زيارة تفتيش ميدانية خلال عام 2023 شملت شركات التأمين والمهن المرتبطة بالتأمين.**

شملت زيارات التفتيش الميدانية 20 شركة تأمين و30 مهنة مرتبطة بالتأمين، وتمثلت النتائج الأولية لهذه الأنشطة الرقابية في:

1. تحديد درجة الامتثال لقوانين وأنظمة التأمين ذات الصلة، بما فيها المتعلقة بالحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية والمخاطر التشغيلية.
2. مراقبة التقدم المحرز في إطار الامتثال للمتطلبات الرقابية الصادرة حديثاً، مثل تنفيذ متطلبات السنة الأولى من أنظمة الحوكمة المؤسسية الخاصة بشركات التأمين.
3. التأكد من اتخاذ إدارة شركات التأمين الإجراءات التصحيحية اللازمة بعد تقديم نتائج عمليات التفتيش الميدانية التي أجراها المصرف المركزي.

علاوةً على ذلك، عقد المصرف المركزي سلسلة من ورش العمل التفاعلية في القطاع للتعرّيف بالمستجدات والتطورات الرقابية. واستهدفت هذه الورش شركات التأمين والخبراء الاكتواريين والمدققين الخارجيين.

## نمو قطاع التأمين

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه خلال العام 2023، مدفوعاً بارتفاع عدد المهن المرتبطة بالتأمين المرخصة، حيث ارتفع عدد شركات التأمين المرخصة من 553 إلى 559 شركة. وارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 12.7% على أساس سنوي ليصل إلى 53.2 مليار درهم، بينما بلغ عدد وثائق التأمين المكتتبة 7.7 مليون وثيقة. وبلغ إجمالي الأصول المستثمرة من قبل شركات التأمين 73.9 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بـ 69.5 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2022.

### الجدول 5.3.8 العدد الإجمالي لشركات التأمين خلال عام 2023

| | شركات التأمين التقليدي الوطنية | شركات التأمين التكافلي الوطنية | شركات التأمين الأجنبية |
|---|---|---|---|
| الإجمالي | 23 | 10 | 27 |
| | | | 60 |

### 3.1.3.8 الشركات غير المصرفية

### شركات التمويل

أكمل المصرف المركزي ثماني عمليات تفتيش قائمة على المخاطر لشركات التمويل في أبوظبي ودبي. وأفضت هذه العمليات إلى العديد من النتائج التي تتطلب اتخاذ إجراءات من شركات التمويل في مواعيد محددة. بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل نماذج العوائد الرقابية على أساس ربع سنوي، إلى جانب تحديث درجات المخاطر في كل شركة تمويل على حدة، والتي تأخذ في الاعتبار حجم المؤسسة والمخاطر الخاصة بها. ويوجه التقييم المرحلي للمخاطر الذي أجراه المصرف المركزي الأنشطة الرقابية التي سيتم اتخاذها أثناء الرقابة المستمرة الميدانية والرقابة خارج الموقع على شركة التمويل.

### الجدول 6.3.8 عدد شركات التمويل المرخصة

| | شركات التمويل التقليدي | شركات التمويل الإسلامي |
|---|---|---|
| الإجمالي | 9 | 8 |
| | | 17 |

### مكاتب الصرافة والتحويلات

تواصل 72 شركة صرافة مرخصة عاملة تحت إشراف المصرف المركزي القيام بدور رئيسي في توفير الخدمات المالية لغير القادرين على المشاركة في القطاع المصرفي الرسمي، فضلاً عن توفير أسعار تحويلات تنافسية للجمهور. ويمكن للمغتربين، وخاصة ذوي الأجور المنخفضة، استلام رواتبهم بشكل آمن، وتحويل الأموال إلى بلدانهم الأصلية بشكل منتظم لتوفير الدعم المالي لذويهم في كثير من الأحيان.

ويقوم المصرف المركزي بإجراء تقييمات منتظمة على شركات الصرافة بعد إجراء عمليات تفتيش ميدانية أو خارج الموقع لأعمالها. كما يتم التركيز على تصنيفات مكاتب الصرافة، إلى جانب تحليل تأثيرها على القطاع المالي، ومدى تعقيد نموذج أعمالها وحجمها أثناء عمليات التفتيش السنوية، والتي من شأنها المساعدة في تحديد الاستراتيجيات الرقابية للعام التالي.

### الجدول 7.3.8 عدد شركات الصرافة والتحويلات المرخصة حسب الفئة

| | الفئة أ | الفئة ب | الفئة ج |
|---|---|---|---|
| الإجمالي | 8 | 34 | 35 |
| | | | 77 |





## مزودو خدمات الدفع

على مدار العام، واصل المصرف المركزي استقطاب مزودي خدمات التكنولوجيا المالية الجدد، مع تحقيق زيادة في عدد التطبيقات والتراخيص لمزودي خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات وتسهيلات القيم المخزنة. يجوز للحاصلين على رخص تسهيلات القيم المخزنة هذه الاحتفاظ بأموال العملاء والإبقاء عليها لشراء السلع والخدمات. وتعمل خدمات الدفع للتجزئة والمرخص لهم بمنظومات البطاقات في المقام الأول على تسهيل توجيه المدفوعات من نقطة إلى أخرى، دون القدرة على إبقاء أموال المستهلكين باستثناء بشكل مؤقت لحين نقل الأموال لاحقاً، وعادةً ما يصل إلى 24 ساعة.

### الجدول 8.3.8 عدد مزودي خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات

**مزودو خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات**

| | أبوظبي | دبي |
|---|---|---|
| الإجمالي | 1 | 11 |
| | | 12 |

### الجدول 9.3.8 عدد تسهيلات القيم المخزنة

**تسهيلات القيم المخزنة**

| | أبوظبي | دبي |
|---|---|---|
| الإجمالي | 3 | 4 |
| | | 7 |

تم إجراء تقييمات الجاهزية الفنية على حوالي 20 مقدم طلب في مراحل تدريجية من الاستعداد للترخيص بموجب أنظمة الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات وتسهيلات القيم المخزنة. وتتضمن هذه التقييمات تقييم مدى امتثال المتقدمين للبنود المهمة في الأنظمة، وجاهزيتهم التشغيلية للقيام بأنشطة تلقي الودائع و/أو الدفع وفقاً لمسؤولياتهم تجاه مواطني دولة الإمارات والمقيمين فيها.

كما تم إجراء فحوصات شاملة على عدد من أصحاب التراخيص الحاليين لتقييم الامتثال المستمر لالتزاماتهم الرقابية، والتحقق من سير أعمالهم وفقاً للمواد التي قُدمت التراخيص على أساسها، وتقييم قدرة المرخص له على إدارة مخاطره والحفاظ على أهداف أدائه المالي.

### 2.3.8 مراقبة الجرائم المالية

أنشأ المصرف المركزي في أغسطس 2020 إدارة مخصصة للتعامل مع جميع مسائل مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل. وقد توسعت مهام هذه الإدارة منذ ذلك الحين لتشمل مخاطر الجرائم المالية. وهي مكلفة بالإشراف على شؤون الامتثال في قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات بما يتماشى مع الإطار القانوني للجرائم المالية والتقييم الوطني للمخاطر. وتتمثل المسؤولية الأساسية للإدارة في التأكد من امتثال المؤسسات المالية المرخصة لمتطلبات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بهدف مكافحتها لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي "فاتف" والمصرف المركزي.

أدى التعاون القوي للمصرف المركزي على المستوى المحلي مع سلطات إنفاذ القانون في دولة الإمارات إلى استكمال العديد من التقييمات والتحليلات في عام 2023. ويشمل ذلك التقييم الوطني المستمر للمخاطر، وتقييمات المخاطر القطاعية ومخاطر

مواضيع محددة، وتقارير الأنماط المتبعة، ودليل أفضل الممارسات بشأن الإجراءات العلاجية والإنفاذ.

**أفضت الزيادة في عدد المصادر، إلى قيام المصرف المركزي بزيادة عدد إجراءات التفتيش، حيث وصل العدد إلى 181 في عام 2023، مقارنةً بـ 94 في عام 2022.**

أدى إنشاء هذه الإدارة إلى ارتفاع العمليات الرقابية للمصرف المركزي على المؤسسات المالية المرخصة ووسطاء الحوالة المسجلين. ونتيجةً لذلك، تخضع جميع الكيانات إلى عمليات إشرافية من خلال عمليات التفتيش الميدانية والموجهة على أساس المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، ألزم المصرف المركزي جميع المؤسسات المالية المرخصة في دولة الإمارات بتعيين "شخص مسؤول" من اللجنة المعنية بالخدمات المهنية والمعتمدة من قبل المصرف المركزي لإجراء مراجعات سنوية حول مدى امتثال وفعالية برامج مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الخاصة بها.

وقد أسفر ذلك الإجراء عن تعرض العديد من المؤسسات المالية المرخصة ووسطاء الحوالة المسجلين لإجراءات تصحيحية وغرامات إنفاذ بلغ قدرها بقيمة إجمالية 113,675,000 درهم. كما شارك المصرف المركزي في المراجعات على مواضيع محددة على الصعيد الوطني بشأن العقوبات المالية المستهدفة والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

وباستخدام أحدث التقنيات وطرق تحليل البيانات، أصبح المصرف المركزي أكثر قدرة على تحديد المخاطر الناشئة ومعالجتها، مما يوفر قدراً أكبر من الاتساق عبر جميع المدخلات مثل الاختبارات الآنية، والمراجعات على مواضيع محددة، وتقارير مسؤولي الامتثال، وأحداث القطاع، ومراقبة الأخبار السلبية حول المؤسسات المالية المرخصة. يتم استخدام هذه المدخلات لتحديث درجات مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والقيام بالإشراف المناسب عند الاقتضاء.

يعد التعليم المستمر والمشاركة الفاعلة مع الشركاء الدوليين حجر الأساس في نهج مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. فهما يوفران الفرصة لتبادل الأفكار والخبرات واعتماد أفضل الممارسات الدولية الناشئة. كما أن المشاركة المنتظمة مع القطاعين العام والخاص تتضمن أيضاً نهجاً حكومياً شاملاً لجميع جوانب مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

**في عام 2023، أصدر المصرف المركزي أكثر من 20 إشعاراً وتعميماً وتوجيهاً في مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل. هذا بالإضافة إلى عقد أكثر من 35 جلسة توعية لأكثر من 36,000 مشارك من القطاع الخاص.**

نتيجة لتركيزها مطولاً على إرساء إطار عملٍ فعّال لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، قامت مجموعة العمل المالي باستبعاد اسم دولة الإمارات من قائمة "الدول الخاضعة لعمليات المراقبة المتزايدة" في فبراير 2024. وتلتزم دولة الإمارات





بالحفاظ على دور استباقي في مكافحة الجرائم المالية على المستوى الدولي من خلال اعتماد نهج رقابي قائم على المخاطر.

| عمليات الرقابة 2023 | البنوك | شركات التمويل | وكلاء التأمين | شركات التأمين | وسطاء التأمين | شركات الصرافة | وسطاء الحوالة المسجلين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمليات التفتيش الميدانية | 26 | | 16 | 16 | 8 | 43 | 39 |
| بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خارج الموقع | 57 | 8 | | | | 78 | 36 |
| الإجمالي | 83 | 8 | 16 | 16 | 8 | 121 | 75 |

**الجدول 10.3.8 عمليات الإشراف على سلوك السوق والإشراف على عمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في عام 2023**

## 3.3.8 سلوك السوق وحماية المستهلك

### سلوك السوق

### تعزيز الوعي ورفع مستوى الامتثال

أجرى المصرف المركزي عدة مراجعات للمؤسسات المالية المرخصة خلال العام لتقييم مدى فهمها وتطبيقها للأنظمة ولمعايير حماية المستهلك. تم إجراء غالبية هذه المراجعات من خلال عمليات التفتيش الميدانية.

بالإضافة إلى ذلك، قام المصرف المركزي بإجراء العديد من الأنشطة الإشرافية خارج الموقع والتي تتراوح بين المراجعات لمواضيع محددة والمراجعات المكتبية وتحليل بيانات الشكاوى. تتخذ المراجعات على مواضيع محددة نطاقاً أكبر وتهدف إلى اختبار الامتثال، في مجال معين من مجالات التركيز، على مستوى القطاع مع عدد من المؤسسات. بينما تستهدف المراجعات المكتبية عدداً محدوداً من المؤسسات المالية المرخصة ذات النطاق الرقابي المحدد والموجه. ويتم إجراء مراجعات تحليل بيانات الشكاوى لتحديد التوجّهات المشتركة، مما يوفر للمصرف المركزي القدرة على الاستجابة للقضايا ومعالجتها في الوقت المناسب.

### مراجعة موضوعية لمنتج تمويل المركبات وفق هيكلية الدفعة النهائية الكبيرة

من خلال مراجعة حالة مزودي خدمات تمويل المركبات وفق 'هيكلية الدفعة النهائية الكبيرة' في عام 2023، تمّ رصد حالة عدم امتثال للمبادئ التوجيهية الرقابية. يمكن تصميم هيكلية الدفعة النهائية الكبيرة بطريقة تجعل الدفعة النهائية الكبيرة عند تاريخ استحقاق القرض تتحايل على الحدود الرقابية لنسبة عبء الدين، مما يمثل خرقاً لمعايير حماية المستهلك. وبعد المراجعات، تبيّن أن العديد من الشركات تقدم هذا المنتج إلى السوق.

تم عقد عدد من المناقشات ومراجعات للمحافظ الاستثمارية والتعمق في هياكل المنتجات - مما أدى إلى تحديد الثغرات التي يمكن أن تعرّض المستهلكين للمخاطر المالية.

### مراجعة موضوعية لمنتج السلفة على الراتب الخاصة بالمستهلكين من ذوي الدخل المنخفض

تهدف مراجعة خدمات سلفة الراتب المقدمة من المؤسسات المالية المرخصة إلى تقييم مستويات العدالة والعناية الواجبة عند التعامل مع المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض؛ حيث تناولت هذه المراجعة موضوع الرسوم ذات القيمة المرتفعة غالباً، والمرتبطة بسلفة الراتب، بالإضافة إلى قضايا الإفصاح والشفافية أثناء تمويل هؤلاء المستهلكين.

### مراجعة موضوعية حول إدراج بطاقة الائتمان في تقييم نسبة عبء الدين

في عام 2023، خضعت العديد من المؤسسات المالية المُرخّصة المشاركة لتحليل تقييم نسبة عبء الدين للمستهلكين وحساب القدرة على تحمل تكاليف بطاقات الائتمان لعملاء التجزئة. وشملت المراجعة اجتماعات مكثفة مع المؤسسات المالية المُرخصة المشاركة بالإضافة إلى مراجعة وثائق سياساتهم التي أفضت إلى اكتشاف مجموعة من الممارسات السيئة فيما يتعلق بأنظمة المصرف المركزي، مما أدى بدوره إلى نتائج سيئة انعكست على المستهلكين.

### أبحاث الشركات الصغيرة والمتوسطة

في إطار سعيه لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، شرع المصرف المركزي في إجراء أبحاث السوق لإدراج مسألة تسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المصرفية في سياسته، وضمان النزاهة الرقابية وحماية المستهلك. وشملت التقارير التفصيلية مراجعة سابقة ومقارنات معيارية وتحليل للفجوات بهدف توفير فهم شامل لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات، إلى جانب اعتبارها خارطة طريق استراتيجية. وتتضمن خارطة الطريق تفاصيل المبادرات الموصى بها لمعالجة الثغرات والتحديات التي يواجهها قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق الإمارات.

### تدابير إضافية

لتعزيز السلوك الأخلاقي الخاص بالعمليات التجارية، بدأ المصرف المركزي في تطبيق أنظمة حماية المستهلك القائمة على المبادئ على المؤسسات المالية المرخصة. وتتعلق هذه الأمور على وجه التحديد بقدرة العملاء على نقل علاقاتهم المصرفية - بما في ذلك تسهيلات الإقراض - من مؤسسة مالية مرخصة إلى أخرى على أساس الأسعار التنافسية أو الخدمات الأفضل. وتبين أن بعض المؤسسات المالية المرخصة تقوم بتضمين وتأخير العمليات غير الضرورية من خلال تأخير إصدار خطابات المسؤولية، أو إلزام العملاء بتقديم نسخ من العروض المقابلة، أو إطالة عمليات الاحتفاظ، من بين ممارسات أخرى تجعل من الصعب على العملاء الانتقال إلى مؤسسة مالية مرخصة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار أربع مذكرات توجيهية لتزويد المؤسسات المالية المرخصة بإرشادات تعزز الفهم لأفضل الأنظمة ولمعايير حماية المستهلك.

### حماية المستهلك

### التحسينات الرقابية وحماية المستهلك

في أعقاب التعديلات التي أدخلت على القوانين الاتحادية التي تحكم قطاعي البنوك والتأمين، تم إدخال أنظمة جديدة لتعزيز حماية المستهلك وآليات تسوية المنازعات، مثل إصدار المصرف المركزي نظام تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية.





### سندك

بناءً على قرار من مجلس إدارة المصرف المركزي وتعديلات المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية وتعديلاته، أصدر المصرف المركزي "نظام تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية".

وبادر المصرف المركزي لاحقاً إلى إنشاء "سندك" وهي وحدة مستقلة لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية مكلّفة بتلقي شكاوى العملاء والتعامل معها. وتعتبر "سندك" أول وحدة مستقلة لتسوية الشكاوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتقدم خدماتها تحديداً لعملاء المؤسسات المالية المرخصة وشركات التأمين. ستوفر "سندك" وصولاً سهلاً وعمليات سريعة للمستهلكين لحل شكاواهم وستسترشد بمبادئ الكفاءة، وإمكانية الوصول، والعدالة، والنزاهة. وعمل المصرف المركزي طوال عام 2023 على التواصل مع الشركاء الرئيسيين في القطاع المالي لتقييم ملاحظاتهم ومتطلباتهم في إنشاء الوحدة.

سندك.
Sanadak.
وحـــدة تـــسـويـة المـــنازعات المـــصرفـــية والتـــأمينية في دولة الإمـارات العـربية المـتحدة
OMBUDSMAN UNIT FOR THE UNITED ARAB EMIRATES

### تسريع آليات نظام إدارة قضايا المحاكم

لتحسين آليات تنفيذ أوامر المحاكم إلى المؤسسات المالية المرخصة، قام المصرف المركزي بتحسين فعالية نظام إدارة قضايا المحاكم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إصدار دليل إرشادي شامل يحدد الأدوار والمسؤوليات المحددة للمحاكم والمؤسسات المالية المرخصة.

الهدف الأساسي من هذا النظام هو تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل أوقات المعالجة والتكاليف المرتبطة بها. كما أنه يبسط العمليات الشاملة المتعلقة بتنفيذ أوامر المحكمة من قبل المؤسسات المالية المرخصة. ومن خلال إطار العمل المحدث للنظام، يتم الآن إصدار أوامر المحكمة بسرعة أكبر، مما يعود بالنفع على كلّ من المؤسسات المالية المرخصة والمستهلكين من خلال تسهيل التوصل إلى حلول أسرع للنزاعات.

تم دمج هذا النظام بنجاح في دائرة القضاء في أبوظبي في عام 2023، ليكون بمثابة معيار يمكن اعتماده في جميع أنحاء دولة الإمارات. كما يوفر تعاون المصرف المركزي مع دائرة القضاء في أبوظبي مجالاً لتوحيد وتحسين كفاءة الإجراءات القانونية المتعلقة بتسوية المنازعات المالية في دولة الإمارات.

ويواصل المصرف المركزي إعطاء الأولوية لتحسين وتعزيز نظام إدارة قضايا المحاكم، مع بذل جهود مستمرة لتوسيع نطاق عمله وفوائده في جميع أنحاء الدولة.

### 4.3.8 التشريعات والأنظمة

#### 1.4.3.8 الإطار القانوني

تم تعزيز النقاط الرئيسية للإطار القانوني والرقابي لدولة الإمارات في عام 2023، ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية. وشملت العمليات والموضوعات التي تم العمل عليها، إجراءات التعافي، والانكشافات الكبيرة الخاصة بالبنوك، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لقطاع التأمين، ودعم قطاع التكنولوجيا المالية.

وخلال عام 2023، قام المصرف المركزي بإعداد المرسوم بقانون رقم 48 بشأن تنظيم عمليات التأمين. ويأتي هذا التشريع في إطار جهود المصرف المركزي لتعزيز الإطار القانوني للرقابة على قطاع التأمين. ويتضمن القانون مجموعة من الأحكام، بما في ذلك ضرورة احتفاظ شركات التأمين بالمخصصات الفنية، وهامش الملاءة المالية، والنقاط الأساسية لمتطلبات الترخيص لشركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية. كما يمنح القانون الجديد المصرف المركزي صلاحيات موسعة للتدخل في الدعاوى القضائية المتعلقة بالتأمين، مما يسمح له بتقديم التوضيحات أو البيانات أو المعلومات التي يراها مناسبة فيما يتعلق بالدعوى القضائية.

#### الوضع القانوني للدرهم الرقمي

لتوفير الأساس القانوني لإصدار العملة الرقمية للبنوك المركزية، تم إجراء العديد من التعديلات على قانون المصرف المركزي [المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018] في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية. تتيح هذه التعديلات للمصرف المركزي إصدار عملة في شكل رقمي، ومنح الدرهم الرقمي وضع العملة القانونية، والتأكد من أن جميع الإشارات إلى الدرهم الإماراتي في القوانين الأخرى تشير أيضاً إلى الدرهم الرقمي.

#### 2.4.3.8 الإطار الرقابي

واصل المصرف المركزي تعزيز إطاره الرقابي وقدراته الإشرافية لضمان استقرار القطاع المالي ومرونته، حيث شملت التطورات الرئيسية من الناحية الرقابية للمصرف المركزي تحديثات في قطاعي البنوك والتأمين، مع تعزيز التقدم في قطاع التكنولوجيا المالية، واستحداث أنظمة ومعايير جديدة. كذلك ركز المصرف المركزي على تعزيز مبادراته التعليمية المتعلقة بالإشراف لتحفيز التعاون وترسيخ الفهم حول معاييره الإشرافية بشكل يضمن تطوير مهارات موظفيه في هذا المجال. يشتمل القسم 6.8 الاستدامة على مزيد من الإيضاحات حول التطورات الرقابية المتعلقة بالاستدامة.



### أنظمة المصرف المركزي الصادرة في عام 2023

- نظام الانكشافات الكبيرة (محدث)
- نظام شركات التمويل المعدل (الائتمان قصير الأجل)
- نظام تخطيط التعافي
- نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية لشركات التأمين
- معايير إدارة المخاطر والضوابط الداخلية لشركات التأمين
- مبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ
- معايير الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي
- إنشاء وحدة تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- إيضاحات بشأن متطلبات حساب الضمان لعمليات التأمين
- نظام فرض عقوبات مالية على المخالفات القانونية الصارمة
- نظام ساند بوكس
- نظام التمويل المفتوح

#### التعافي ومعالجة الأوضاع

دعماً لتعزيز أطر التعافي ومعالجة الأوضاع، أصدر المصرف المركزي أنظمة تخطيط التعافي. ويهدف النظام إلى تحسين حوكمة المؤسسات المالية المرخصة والتخطيط المستقبلي للتعامل بفعالية مع فترات الضغوط المالية. يتطلب النظام من المؤسسات المالية المرخصة الاحتفاظ بخطط تعافي تحدد كيفية تحديد حالات الضغط الشديد على أعمالها وإدارتها والتعافي منها.

#### الإطار الرقابي المصرفي

تماشياً مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، تم إصدار نظام محدث بشأن الانكشافات الكبيرة للقطاع المصرفي في عام 2023. ويُوفّر الإطار الجديد تفاصيل إضافية حول الكيفية التي يجب فيها قياس الانكشافات الكبيرة وكيفية تحديد مجموعات الأطراف النظيرة المرتبطة.

#### الإطار الرقابي للتأمين

عمل المصرف المركزي على تطوير الإطار الرقابي للتأمين بشكل أكبر من خلال وضع معايير إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، والتي اشتملت على متطلبات واضحة لوظائف الرقابة الرئيسية وإدارة المخاطر لشركات التأمين.

وبعد إصدار نظام ومعايير الحوكمة في عام 2022، أصدر المصرف المركزي معايير الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي في عام 2023، وتحدّد هذه المعايير الكيفية التي يجب فيها على إدارة شركات التأمين التكافلي الامتثال لمبادئ التمويل الإسلامي.

### التمويل المفتوح

في إطار التركيز الاستراتيجي للمصرف المركزي على التكنولوجيا المالية والابتكار، تم تطوير سلسلة من الأنظمة الجديدة، بما في ذلك نظام التمويل المفتوح.

يشتمل نظام التمويل المفتوح على إطار للترخيص والإشراف لتطبيق إطار التمويل المفتوح في دولة الإمارات. ويتمثل هدفه الأساسي في إنشاء وظيفة للتبادل الآمن والمتفق عليه للبيانات المالية وبدء الخدمات المالية بين الأطراف التي تخضع للرقابة. ويشمل ذلك أصحاب البيانات المالية ومالكي الخدمات والمشاركين في السوق بوصفهم متلقين للبيانات والأطراف القائمة بأداء الخدمة. ويهدف ذلك الإطار إلى تشجيع الابتكار وتعزيز المنافسة وإفادة المستهلكين من خلال تعزيز الشفافية عبر المنتجات والخدمات المالية.

### نظام ساند بوكس الرقابي

يبين نظام ساند بوكس القواعد للمشاركين لاختبار نماذج الأعمال والمنتجات والخدمات المبتكرة فيما يتعلق بالخدمات المالية ضمن مساحة ومدة محددة ويخضع كل ذلك للرقابة والإشراف التنظيمي المناسب. كما يساعد النظام المشاركين على فهم أفضل السبل لتنظيم أعمالهم بطريقة متوافقة مع القواعد الرقابية، ويتيح للمصرف المركزي فرصة لشرح تأثير أنشطة هؤلاء المشاركين على تحقيق أهدافهم.

### اشترِ الآن وادفع لاحقاً

لمعالجة ظهور المنتجات الائتمانية قصيرة الأجل، والتي يشار إليها غالباً تحت بند "اشتر الآن وادفع لاحقاً"، استحدث المصرف المركزي نوعاً جديداً من ترخيص "شركة التمويل المحدودة" ضمن نظام شركات التمويل المعدلة. تم تصميم نوع الترخيص الجديد تحديداً لتوفير ائتمان قصير الأجل، مع متطلبات واضحة تنطبق على المقرضين والمنتجات من هذا النوع.

### الدليل الإرشادي الرقمي

أطلق المصرف المركزي الدليل الإرشادي الرقمي الخاص به بهدف توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات الرقابية عبر الموقع الإلكتروني https://rulebook.centralbank.ae/en. وهو عبارة عن خدمة تم تطويرها تحديداً للقطاع المالي والجمهور على نطاق أوسع كمنصة توفر وصولاً سلساً إلى كافة القوانين والمعايير والإرشادات، وتتضمن ميزات إضافية بما في ذلك الخاصية التفاعلية التي تسهّل عملية تصفح الوثائق، وتوفير الإصدارات الموحدة، ومتابعة التعديلات، وإمكانية عرض الوثائق مباشرةً على أي متصفح ومن أي جهاز.

### مبادرة التعليم الإشرافي

تهدف مبادرة التعليم الإشرافي إلى توفير نهجٍ شاملٍ للتوعية، وزيادة التعاون، وتعزيز فهم المعايير الإشرافية والإطار الرقابي للمصرف المركزي.

وواصل المصرف المركزي، بالتعاون مع المعهد المصرفي الإيرلندي، تنفيذ برنامج معترف به لمتخصصي الإشراف القائم على المخاطر لضمان تمكين المشرفين من تحديد المخاطر داخل المؤسسات المالية المرخصة واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجال الإشراف. بالإضافة إلى ذلك، أدى إطلاق المصرف المركزي للشهادة التنفيذية المتقدمة، والتي تم تصميمها لبناء المهارات المتخصصة ذات الصلة في إدارة المخاطر الاحترازية والسلوك، إلى اعتماد 39 مشرفاً من المواطنين الإماراتيين.

ولتعزيز مهارات الموظفين الإماراتيين، أطلق المصرف المركزي برنامج تطوير الخريجين بالشراكة مع معهد الإمارات المالي. وفي إطار الدفعة الأولى من البرنامج، تمكّن تسعة مواطنين إماراتيين من بناء المهارات المطلوبة عبر العديد من المجالات الوظيفية في المصرف المركزي.

كما قام المصرف المركزي برعاية 11 مواطناً إماراتياً كجزء من برنامج "رواد تكنولوجيا المستقبل"، وهي مبادرة نفّذها معهد الإمارات المالي بالتعاون مع كلية سعيد لإدارة الأعمال بجامعة أكسفورد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. تم تصميم البرنامج لتثقيف المشاركين حول التقنيات التكنولوجية التي ترسم القطاع المالي، مع التركيز على علوم البيانات وهندسة البرمجة والأمن السيبراني، وانضم المشاركون إلى المصرف المركزي لبدء حياتهم المهنية في مجالات تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات.

وبهدف زيادة فهم أنظمة المصرف المركزي وضمان الامتثال لها، تم إطلاق سلسلة تحديثات رقابية في عام 2023، مع عقد العديد من جلسات الإحاطة الداخلية والخارجية، والتي وفرّت لمحة عامة عن الأنظمة والمعايير الجديدة أو المحدثة، بالإضافة إلى التوجيه والدعم اللازمين لتعزيز الوعي بالإطار الرقابي للمصرف المركزي، كما تم تنظيم جلسات خارجية للقطاع، بالتعاون مع كيانات أخرى مثل اتحاد مصارف الإمارات أو معهد الإمارات المالي، كما يجري تنظيم جلسات داخلية لموظفي الإشراف في المصرف المركزي. وعند الاقتضاء، يتم استكمال جلسات الإحاطة الداخلية بورش عمل مخصصة لتزويد المشاركين بأدوات تدعم إجراءات التفتيش على المؤسسات المالية المرخصة.

### 5.3.8 الإنفاذ

واصل المصرف المركزي اتخاذ إجراءات إنفاذ صارمة لردع حالات خرق التشريعات والإطار الرقابي بفعالية. ووفقاً لقانون دولة الإمارات وأنظمة المصرف المركزي وإرشادات مجموعة العمل المالي، تضمنت إجراءات الإنفاذ التي اتخذها المصرف المركزي عقوبات مالية كبيرة، ومعالجة المخالفات الرقابية، وتعيين مراقب يتمتع بصلاحيات رقابية، والتحقق من امتثال المؤسسات المالية المرخصة لمعالجة المخالفات والإبلاغ عن ذلك، وإلغاء تراخيص ممارسة أي نشاط مالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

### اتخاذ 118 قرار إنفاذ في عام 2023

اتخذ المصرف المركزي 118 قرار إنفاذ في عام 2023، وفرض عقوبات مالية بلغ مجموعها 128 مليون درهم تقريباً. واستهدفت العقوبات المالية والإدارية بنوكاً، وشركات تأمين، وشركات صرافة، ومهن مرتبطة بالتأمين، وشركات تمويل، ووسطاء حوالة.

كما اتخذ المصرف المركزي إجراءات إنفاذ إضافية ضد بنوك وشركة تأمين نيابةً عن وزارة المالية الإماراتية، وكانت بخصوص مسائل متعلقة بعدم الامتثال لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ المشترك، وقد تم اتخاذ هذه الإجراءات بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة الإيرادات الداخلية (الضرائب الأميركية).

**الجدول 11.3.8 عقوبات الإنفاذ والعقوبات في عام 2023**

| نوع المؤسسة المالية المرخصة | عدد المؤسسات الخاضعة للعقوبات | العقوبات المالية (بالدرهم) |
|---|---|---|
| البنوك | 23 | 97,040,000 |
| شركات التأمين | 36 | 5,078,405 |
| المهن المرتبطة بالتأمين | 31 | 4,464,000 |
| شركات الصرافة | 19 | 14,135,000 |
| شركات التمويل | 2 | 2,016,000 |
| وسطاء الحوالة (حوالة دارز) | 7 | 5,000,000 |
| **المجموع** | **118** | **127,733,405** |

وبحلول نهاية العام، تم فرض عقوبات مالية على 10 بنوك، حيث تم فرض عقوبة على أحد البنوك نظراً للقصور في مواجهة غسل الأموال وإطار الامتثال للعقوبات، في حين تم فرض عقوبات على الـ 13 بنكاً الآخرين نظراً لعدم امتثالهم لقانون التوطين.

وتم فرض عقوبةً مالية على إحدى شركات التأمين نظراً لعدم امتثالها لنظام مواجهة غسل الأموال، في حين تم فرض عقوبات إدارية على ثلاث شركات تأمين نظراً لعدم امتثالها لقانون التأمين، وتم فرض عقوبات مالية على شركات التأمين الـ 32 المتبقية لعدم امتثالها لقانون التوطين.

علاوةً على ذلك، تم فرض عقوبات مالية على 30 مهنة وشركة مرتبطة بالتأمين لعدم امتثالها لقانون التوطين، في حين تم فرض عقوبات إدارية على مهنة واحدة مرتبطة بالتأمين نظراً لعدم امتثالها لقانون التأمين.

وتم فرض عقوبات مالية وإدارية على 10 شركات صرافة نظراً لعدم امتثالها لقانون مواجهة غسل الأموال. وتم فرض عقوبات مالية على الـ 9 شركات المتبقية نظراً لعدم امتثالها لقانون





التوطين. وتم فرض عقوبة مالية على إحدى شركات التمويل نظراً لعدم امتثالها لقانون التوطين، بينما تم فرض عقوبة على شركة تمويل أخرى نظراً لعدم امتثالها لتشريعات مواجهة غسل الأموال. وتم فرض عقوبات إدارية على سبعة من وسطاء الحوالة بسبب عدم امتثالهم لتشريعات مواجهة غسل الأموال.

### لجنة التظلمات والطعون

تلقت لجنة التظلمات والطعون واتخذت قراراً بشأن أربعة طعون متعلقة بإخطارات إنفاذ قررها المصرف المركزي، ورفضت اللجنة ثلاثة طعون، في حين تمت مواصلة الاستئناف الرابع جزئياً.

**الجدول 12.3.8 التظلمات والطعون التي تم البت فيها في عام 2023**

| نوع المؤسسة المالية المرخصة | النتيجة | عدد الحالات |
|---|---|---|
| شركة صرافة | رفض الطلب | 4 |
| وسطاء الحوالة (حوالة دارز) | رفض الطلب | |
| شركة صرافة | رفض الطلب | |
| شركة صرافة | مواصلة الاستئناف جزئياً | |

## 4.8 التمويل الإسلامي

قدمت الهيئة العليا الشرعية في المصرف المركزي الدعم للتمويل الإسلامي في عام 2023 عبر سلسلة من المبادرات لتعزيز الاستدامة، وزيادة الامتثال للأنظمة، وتحسين ترتيبات الحوكمة، وتعزيز التأمين التكافلي.

### الجوانب الاحترازية

يتمثل أحد أبرز أهداف المصرف المركزي في تعزيز إطار الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والحوكمة في دولة الإمارات. نتيجةً لذلك، تم إصدار عدة قرارات ومعايير جديدة ساعدت على توجيه الشركاء الرئيسيين المعنيين. كما أصدر المصرف المركزي معيارين مهمين يتعلقان بالتحقيق الشرعي الخارجي للبنوك وشركات التأمين التكافلي ويكملان معايير الحوكمة الشرعية السابقة ويوفران مزيداً من الإرشادات للمؤسسات. على الرغم من أن عمليات التحقيق الشرعي الخارجي لا تعد إلزامية حالياً للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن المعايير تُبين إطاراً مفصلاً في حال اختارت المؤسسة، بما يتماشى مع ممارسات الحوكمة الخاصة بها، إجراء تحقيق شرعي خارجي.

### التأمين التكافلي

يعتبر صندوق التكافل الآن كياناً قانونياً منفصلاً يوفر المزيد من الحماية لعملاء التكافل بعد صدور القانون رقم 48 ("قانون التأمين 2023"). كما أصدر المصرف المركزي معيار الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي، والذي يتطلب من شركات التكافل تطبيق نهج دفاعي مكون من ثلاثة بنود في أطر الحوكمة الشرعية الخاصة بها. وذلك للتأكد من امتثال شركات التأمين التكافلي لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، بما في ذلك تعزيز مستويات التوطين في وظائف الحوكمة الشرعية.

### الاتصال والتعاون الرقابي

من أجل تعزيز اتصالاته مع الشركاء الرئيسيين في عام 2023، عقد المصرف المركزي اجتماعات رفيعة المستوى بهدف تطوير قطاع التمويل الإسلامي داخل الدولة. اتسمت هذه الاجتماعات بأهمية خاصة بعد صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 - قانون المعاملات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، تعاون المصرف المركزي مع الجهات التنظيمية الأجنبية لتوحيد وتعزيز ممارسات التمويل الإسلامي إلى جانب استضافة فعاليات ومناقشات لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون والتنسيق الرقابي بين الشركاء الرئيسيين.

## 5.8 التوطين في القطاع المالي

يمارس المصرف المركزي دوراً رئيسياً في دعم المؤسسات المالية المرخصة في دولة الإمارات لتعزيز استراتيجيات التوطين الخاصة بها وتحقيق الأهداف المحددة بهذا الخصوص.

**أبرز إنجازات التوطين لعام 2023 بدعم من المصرف المركزي**

- تجاوزت المؤسسات المالية المرخصة أهدافها، وحققت نمواً بنسبة 145% على أساس سنوي، حيث ضمت إلى كوادرها ما مجموعه 2720 مواطناً إماراتياً، متجاوزةً الهدف المحدد بـ 1875 مواطناً.
- ارتفعت نسبة التوطين في الوظائف المهمة إلى 31%، بزيادة قدرها 8% على أساس سنوي.
- نجح برنامج إثراء في المساعدة في تعيين المواطنين الإماراتيين في وظائف مهمة، مدعوماً بخطة تدريبية متخصصة.
- بلغت نسبة التوطين في وظائف اللجنة التنفيذية (تبعية وظيفية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي أو المدير العام) 21%، بزيادة قدرها 20% على أساس سنوي.
- بلغت نسبة تمثيل المواطنين الإماراتيين في الوظائف المهمة في قطاع التأمين 23%، بزيادة قدرها 26% على أساس سنوي.

وفي عام 2023، عزّز المصرف المركزي الكفاءة والفعالية الإجمالية لعملية التوطين في المؤسسات المالية المرخصة من خلال متابعة ومراقبة المؤشرات الرئيسية واستهداف أوجه القصور.

ونظم المصرف المركزي كذلك عدة اجتماعات للتوطين مع كبار مسؤولي الموارد البشرية، ومديري التوطين، ومديري الامتثال في المؤسسات المالية المرخصة لتزويدهم بتوجيهات وإرشادات فردية مخصصة. وركزت المناقشات على استراتيجية التوطين والخطط المستقبلية والدعم المطلوب من المصرف المركزي لتحقيق الأهداف المحددة. بالإضافة إلى ذلك، نظم المصرف المركزي بالتعاون مع معهد





الإمارات المالي أربعة أيام مفتوحة لمساعدة المؤسسات في تحديد المواطنين الإماراتيين الذين يمكنهم الانضمام إلى المؤسسات المالية المرخصة.

كما عمل المصرف المركزي على استقطاب الموردين ممن يمكنهم تحقيق قيمة عالية داخل الدولة لتحفيز استراتيجيات توطين قوية وبناء الاقتصاد المحلي.

## 6.8 الاستدامة

تعتبر الاستدامة ركيزةً أساسية ضمن اختصاصات عمل المصرف المركزي المتمثلة في ضمان الاستقرار المالي وبناء نظام مالي تنافسي بدولة الإمارات. وفي إطار مساهمته في تنفيذ استراتيجية الاستدامة لدولة الإمارات، يسعى المصرف المركزي إلى تطوير قطاع مالي مرن من خلال ضمان إدارة المؤسسات المالية المرخصة للمخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل مناسب.

دعم المصرف المركزي عام الاستدامة من خلال مجموعة واسعة من المبادرات أشرفت عليها لجنة رفيعة المستوى معنية بالتمويل الأخضر والمستدام، برئاسة معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي. وتمثّل دور اللجنة في قيادة جهود التمويل المستدام على نطاق واسع التي يبذلها المصرف المركزي على مدار العام وفي مؤتمر الأطراف (COP28)، بما في ذلك تنفيذ مبادرات التمويل المستدام.

**مسابقة (COP28) الإمارات للتسارع التقني**

أعلن المصرف المركزي نتائج مسابقة (COP28) الإمارات للتسارع التقني بالتزامن مع يوم التمويل في مؤتمر الأطراف (COP28)، وهي مبادرة عالمية لتعزيز الابتكار التقني في توسيع نطاق التمويل المستدام. واستقطبت المبادرة، التي استضافها المصرف المركزي بالشراكة مع رئاسة مؤتمر الأطراف (COP28) ومعهد الإمارات المالي وبنك التسويات الدولية، 126 مقترحاً من 31 دولة. وتم تقييم جميع النماذج الأولية المقدمة من قبل لجنة تحكيم مستقلة من الخبراء تولت اختيار أفضل الحلول المبتكرة، وتم تكريمها خلال الفعالية التي أقامها المصرف المركزي على هامش مؤتمر الأطراف (COP28)، وشملت الذكاء الاصطناعي المبتكر لتوسيع نطاق التمويل المستدام، وتقنية السجلات الموزعة، وإنترنت الأشياء وتكنولوجيا الاستشعار.

**التمويل المستدام**

ضمن يوم التمويل في مؤتمر الأطراف (COP28)، أعلن المصرف المركزي عن مبادرة توحيد القطاع المصرفي في دولة الإمارات لتوفير 1 تريليون درهم لدعم حلول التمويل المستدام بحلول عام 2030، مما سيؤدي إلى تعزيز طموحات التمويل المستدام في دولة الإمارات، وترسيخ التحول المستدام، وتمكين العمل المناخي.

**العمل المناخي العالمي من خلال تعزيز التمويل المستدام**

تزامناً مع مؤتمر الأطراف (COP28)، نظم المصرف المركزي بالتعاون مع رئاسة مؤتمر الأطراف (COP28) فعاليةً عالمية ضمن يوم التمويل في المؤتمر لدعم حلول التمويل المستدام والتعاون الدولي لتحقيق مستقبل مستدام. وهو ما يتماشى مع استراتيجية المصرف المركزي لقيادة جهود التمويل المستدام لتمكين العمل المناخي. وجمعت هذه الفعالية تحت مظلتها مجموعة من قادة

أبرز المؤسسات المالية الدولية لدفع العمل المناخي العالمي وتعزيز التمويل المستدام.

## اختبار تحمّل الضغط نتيجة لمخاطر المناخ

أجرى المصرف المركزي تقييماً لتأثير مخاطر التحول المناخي على محفظة إقراض الشركات في البنوك الإماراتية للقطاعات المعرضة للمخاطر في عام 2023. واشتمل الاختبار التجريبي لتحمّل الضغط نتيجة لمخاطر المناخ تحليلاً لتأثير أكبر 20 شركة مقترضة من هذه القطاعات المعرضة للمخاطر على القطاع المصرفي باستخدام سيناريوهات المناخ لشبكة النظام المالي الأخضر. وتم قياس التأثير باستخدام مقاييس المخاطر مثل احتمال التخلف عن السداد، والخسارة في حالة تخلف الشركات عن السداد.

## التطورات الرقابية

لتعزيز الإطار الرقابي لإدارة المخاطر الناشئة عن تغير المناخ في القطاع المالي، تم تطوير وإصدار "مبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ". وقد تم تطوير هذه المبادئ بالتعاون مع مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات، والتي يعد المصرف المركزي عضواً فيها، وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز معايير تحديد وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وتخفيفها. واستناداً إلى مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الإدارة الفعالة والإشراف على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، فإن مبادئ مجموعة عمل التمويل المستدام تشكل إعلاناً عن التفاهم المشترك بين أعضاء المجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، أعدت مجموعة عمل التمويل المستدام "مبادئ الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة للكيانات المبلغة"، مع تسليط الضوء على مبادئ تعزيز الشفافية وجودة التقارير المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما تم إعداد ملخص "مبادئ التصميم" رفيعة المستوى لتوجيه ودعم نظام تطوير تصنيف التمويل المستدام الخاص بدولة الإمارات، وتهدف مبادئ التصميم إلى تعزيز وضوح وشفافية السوق، وتحديد فرص الاستثمار الأخضر، وتزويد القطاع بفرص الأعمال والاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

## الإشراف

أكمل المصرف المركزي خلال عام 2023 أول مراجعة موضوعية بشأن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، وشملت بنوكاً وشركات تأمين مختارة لتحديد مدى امتثالها لمبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. وقد تمت مناقشة نتائج المراجعة مع القطاع خلال اجتماع طاولة مستديرة حول استدامة القطاع المالي في دولة الإمارات، والذي يمثل أول جهود رقابية يقوم بها المصرف المركزي لضمان إدارة البنوك لمخاطرها المالية المرتبطة بالمناخ بحكمة وفعالية.

## اجتماع طاولة مستديرة حول استدامة القطاع المالي

دعماً لجهود المصرف المركزي لتعزيز الاستدامة في القطاع المالي، وتسهيل التعاون وتبادل المعرفة بين الشركاء الرئيسيين، تم تنظيم اجتماع طاولة مستديرة حول استدامة القطاع المالي في دولة الإمارات لتسليط الضوء على أحدث التطورات الرقابية في القطاع في الدولة. وحضر الاجتماع في عام 2023 كبار المسؤولين في المصرف المركزي ومجموعة مختارة من الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين التنفيذيين في القطاع المالي لمناقشة فرص تطوير التمويل المستدام في دولة الإمارات، ومعالجة القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات المالية المرخصة، وتسليط الضوء على الجهود الرقابية المرتبطة بإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

## التمويل الإسلامي المستدام

لتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على دمج الاستدامة في ممارساتها وأنشطتها في عام 2023،





أصدر المصرف المركزي عشرة إرشادات تهدف إلى وضع وتنفيذ تدابير متعلقة بالاستدامة بشكل فعال.

## خارطة طريق التمويل الإسلامي العالمي المستدام

قبل انعقاد مؤتمر الأطراف (COP28)، استضاف المصرف المركزي اجتماعات وفعالية طاولة مستديرة بحضور مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). تناولت هذه الاجتماعات مختلف قضايا التمويل الإسلامي المعاصرة المتعلقة بالاستدامة، والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، ومعايير المحاسبة والإفصاح، ومعايير الشريعة الإسلامية، وأسفرت الفعالية عن توقيع جميع الأطراف الثلاثة على "إعلان التزام".

## إدارة النقد

أصدر المصرف المركزي ورقة نقدية جديدة من فئة الـ 500 درهم خلال عام الاستدامة في دولة الإمارات. يعكس تصميم الورقة النقدية نهج الدولة، ودورها العالمي، وسجلها الحافل بالعمل المناخي وابتكار حلول مستدامة لتغير المناخ. تعرض الورقة النقدية صوراً لجناح الاستدامة "تيرا" في مدينة أكسبو دبي، حيث تم استضافة مؤتمر الأطراف (COP28)، ومتحف المستقبل، وأبراج الإمارات، وبرج خليفة، الذي يعتمد بشكل كبير على الاستفادة من مصادر الطاقة الشمسية. وتتميز الأوراق النقدية الجديدة للمصرف المركزي بأنها أكثر متانة من الأوراق النقدية التقليدية بواقع ثلاث مرات، وهي مصنوعة من مادة البوليمر المتطورة القابلة لإعادة التدوير بالكامل، مما يقلل من أثرها على البيئة.

## مبادرة الفن عبر الأوراق النقدية

نظم مجلس شباب المصرف المركزي، بالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب، مسابقة فنية خلال مؤتمر الأطراف (COP28) بعنوان 'الفن عبر الأوراق النقدية'. وابتكر الفنانون المشاركون أعمالاً فنية باستخدام الأوراق النقدية الممزقة حول أحد الموضوعات التالية: التمويل، أو التجارة، أو المساواة بين الجنسين. تم اختيار الفائزين بناءً على تقييم لجنة تحكيم وإجراء تصويت عام. كما نظم مجلس الشباب مبادرة "بيئة عمل أكثر استدامة"، التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي وإشراك موظفي المصرف المركزي في جهود الاستدامة.

# 7.8 البنية التحتية للمدفوعات

## 1.7.8 نظم الدفع

انطلاقاً من تركيزه الكبير على الابتكار، يلتزم المصرف المركزي استراتيجياً بإنشاء وتشغيل خدمات دفع متطورة وبنية تحتية تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والشمول المالي في دولة الإمارات.

وفقاً لخطته التشغيلية لعام 2023، أجرى المصرف المركزي تقييمات ميدانية وفقاً لمبادئ البنية التحتية للسوق المالية لأنظمة الدفع الخاصة به، وهي نظام الإمارات للتحويلات المالية، ومقسم الإمارات الإلكتروني، ونظام مقاصة صور الشيكات، ونظام الإمارات للخصم المباشر، ونظام حماية الأجور. وقد تمت مشاركة نتائج هذه التقييمات، بالإضافة إلى التوصيات ذات الصلة، مع لجنة الإشراف والرقابة التابعة للمصرف المركزي ليتم تنفيذها من قبل الجهات ذات الصلة. وقد تمت صياغة العديد من التوصيات لتعزيز الأساس القانوني للنظام فيما يتعلق بالتصديق الإلكتروني والأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية. علاوة على ذلك، تم اقتراح تحسينات فيما يتعلق بإطار إدارة المخاطر، بما في ذلك إنشاء خارطة مخاطر تتماشى مع مبادئ البنية التحتية للسوق المالية واعتماد توقعات الرقابة على المرونة السيبرانية. بالإضافة إلى ذلك، قاد المصرف المركزي أول عملية تقييم لنظام الدفع الإقليمي عبر الحدود "بنى" فيما يتعلق بمبادئ البنية التحتية للأسواق المالية، بالتعاون مع البنوك المركزية الأخرى المعنية.

### القدرة التشغيلية لنظم الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة

حافظت نظم الدفع في المصرف المركزي على قوتها من الناحية التشغيلية في عام 2023.

### أ) نظام مقاصة صور الشيكات (ICCS)

تم تقديم ما مجموعه 22.9 مليون شيك بقيمة 1.31 تريليون درهم إلى نظام مقاصة صور الشيكات (ICCS) في عام 2023، وهو ما يمثل زيادةً بنسبة 1.11% في الحجم و3.14% في القيمة مقارنةً بعام 2022.

**الرسم البياني 1.7.8 الشيكات المقدمة من خلال نظام مقاصة صور الشيكات**

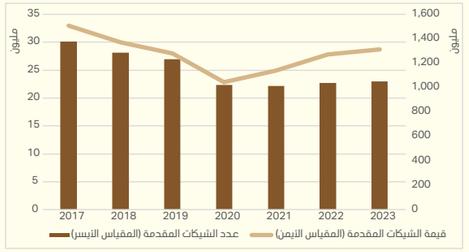


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

### أ) نظام الإمارات للتحويلات المالية

سجل نظام الإمارات للتحويلات المالية 89.5 مليون معاملة بقيمة 6.14 تريليون درهم لتحويلات الأفراد في عام 2023، بزيادة قدرها 20% في الحجم و25% في القيمة مقارنةً بعام 2023. بينما بلغ مجموع التحويلات المؤسسية 674,000 عملية تحويل بقيمة 11 تريليون درهم كما في 31 ديسمبر 2023، بزيادة سنوية (على أساس سنوي) قدرها 6.44% في الحجم و41.31% في القيمة.





**الرسم البياني 2.7.8 قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية**

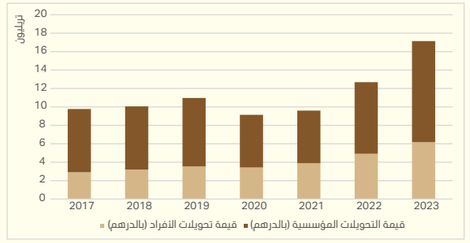


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

**الرسم البياني 3.7.8 عدد معاملات الأفراد من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية**

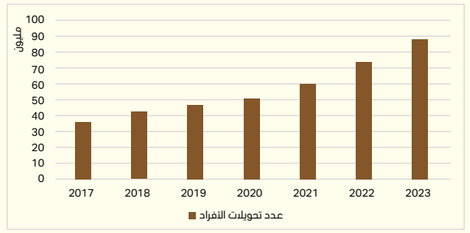


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

**الرسم البياني 4.7.8 عدد المعاملات المؤسسية من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية**

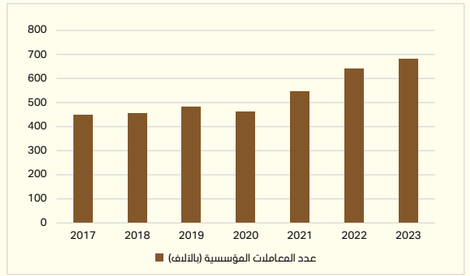


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

### ب) نظام تعليمات الدفع الفوري

ارتفع عدد المعاملات على نظام تعليمات الدفع الفوري بشكل ملحوظ مسجلاً 64.1 مليون معاملة بلغت قيمتها 164.7 مليار درهم في عام 2023، مقارنةً مع 38.3 مليون معاملة بقيمة قدرها 101.02 مليار درهم في عام 2022.

**الرسم البياني 5.7.8 قيمة وعدد المعاملات باستخدام نظام تعليمات الدفع الفوري**

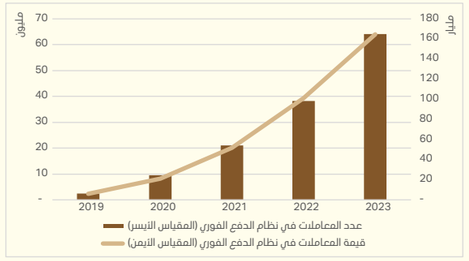


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

### ج) نظام الإمارات لحماية الأجور

ارتفع متوسط عدد الموظفين المسجلين في نظام الإمارات لحماية الأجور من 5.2 مليون في عام 2022 إلى 5.9 مليون في عام 2023. وارتفع إجمالي عدد الرواتب من 55.5 مليون درهم إلى 62.6 مليون درهم، وبلغت الزيادة في قيمة الرواتب المدفوعة 296 مليار درهم مقارنةً مع 246 مليار درهم في عام 2022. علاوةً على ذلك، ارتفع عدد أصحاب العمل المسجلين في 31 ديسمبر 2023 في نظام حماية الأجور إلى 306,450 من 275,680 - بزيادة قدرها 11% مقارنةً بعام 2022.

**الرسم البياني 6.7.8 المعاملات من خلال نظام حماية الأجور**

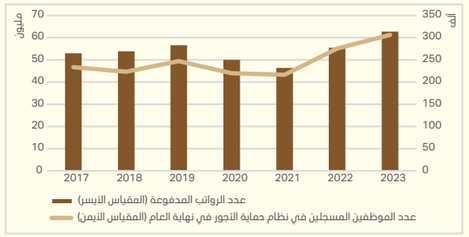


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

**الرسم البياني 7.7.8 قيمة الرواتب المدفوعة من خلال نظام حماية الأجور**

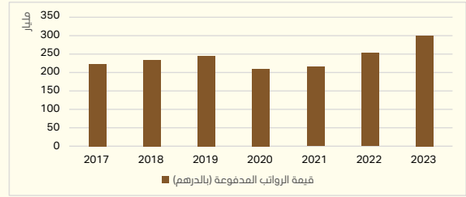


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

### د) نظام الإمارات للخصم المباشر

أجرى نظام الإمارات للخصم المباشر 17.8 مليون معاملة بقيمة 106.9 مليار درهم في عام 2023 - بزيادة قدرها 33.96% في عدد المعاملات مقارنةً مع عام 2022. وارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 23.74% على أساس سنوي.

**الرسم البياني 8.7.8 المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر**

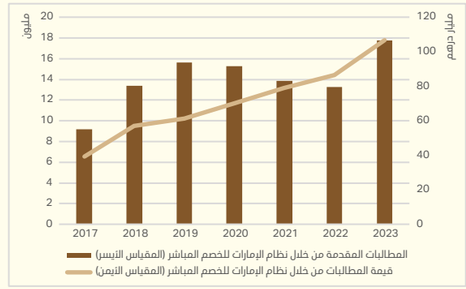


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

### هـ) نظام مقسم الإمارات الإلكتروني

أجرى نظام مقسم الإمارات الالكتروني 74.2 مليون معاملة بقيمة 120 مليار درهم في عام 2023. وهي زيادة على أساس سنوي بنسبة 4.72% في عدد المعاملات و10.89% في القيمة.

**الرسم البياني 9.7.8 المعاملات التي تمت معالجتها من خلال نظام مقسم الإمارات الإلكتروني في عام 2023**

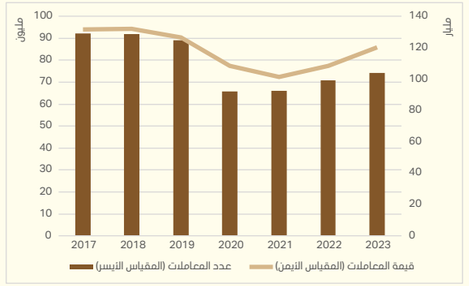


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

### و) نظام بوابة الدفع الإلكتروني

أجرى نظام بوابة الدفع الإلكتروني 2.4 مليون معاملة بقيمة 8.95 مليار درهم في عام 2023 بانخفاض قدره 10% في الحجم و27% في القيمة مقارنةً مع عام 2022.

**الرسم البياني 10.7.8: المعاملات التي تمت معالجتها من خلال نظام بوابة الدفع الإلكتروني**

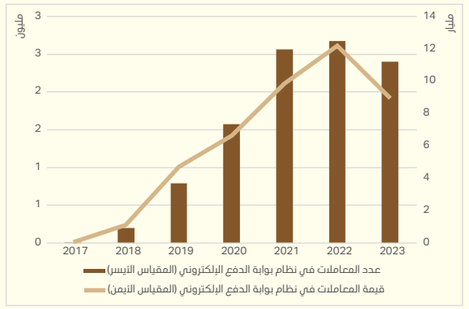


***المصدر:*** *المصرف المركزي*

### منصة الدفع الفوري: آني

في إطار تنفيذه للاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع، قام المصرف المركزي بتطوير منصة الدفع الفوري "آني" في عام 2023، وذلك بمشاركة مجموعة من المؤسسات المالية الرائدة. تمثل "آني" بداية الجيل القادم من خدمات الدفع في المنطقة، حيث توفر المرونة اللازمة لمواكبة سوق الدفع الذي يشهد تغيراً سريعاً.





توفر المنصة الجديدة مدفوعات رقمية سلسة وآمنة وفورية. علاوةً على ذلك، وتماشياً مع رؤية دولة الإمارات في أن تصبح مركزاً عالمياً للدفع الرقمي، تُمكّن "آني" المؤسسات المالية المرخصة ومزودي خدمات الدفع من تعزيز تجربة العملاء. وفي حين يستخدم المنصة حالياً اليوم تسعة مشاركين، ويعمل المصرف المركزي على ضم المزيد من المؤسسات المالية ومزودي خدمات الدفع المؤهلين إلى المنصة.

### العملة الرقمية للبنوك المركزية ومنصة "الجسر للعملات الرقمية"

حقق المصرف المركزي خلال عام 2023 تقدماً كبيراً في تصميم وبناء واختبار ونشر البنية التحتية للمدفوعات لعملته الرقمية للبنوك المركزية، الدرهم الرقمي، حيث وفّر المصرف البنية التحتية الأساسية وقام بإدراج 13 مؤسسة مالية مرخصة في منصة الإصدار والتوزيع بالإضافة إلى منصة "الجسر للعملات الرقمية". ويمكن للمصرف المركزي الآن إصدار الدرهم الرقمي واسترداده وتوزيعه على المؤسسات المالية المرخصة في دولة الإمارات باستخدام منصة تقنية السجلات الموزعة المعروفة أيضاً باسم البلوك تشين المصممة خصيصاً بصيغة رموز. سيتم استخدام منصة الإصدار والتوزيع لجميع قنوات العملة الرقمية للبنوك المركزية، بما في ذلك مدفوعات التجزئة والجملة والمدفوعات العابرة للحدود.

كما شهدت منصة "الجسر للعملات الرقمية"، وهي منصة مشتركة للعملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية للمدفوعات بالجملة عبر الحدود، مزيداً من التقدم في عام 2023. وبصفته عضواً مؤسساً، عمل المصرف المركزي مع معهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني، وبنك تايلاند، ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية وسلطة النقد في هونغ كونغ على تطوير منصة "الجسر للعملات الرقمية" لتصبح منتجاً قابلاً للتطبيق بالحد الأدنى. باستخدام تقنية السجلات الموزعة، تهدف منصة "الجسر للعملات الرقمية" إلى تسهيل المدفوعات العابرة للحدود بين النظراء في الوقت الفعلي باستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية، مع التركيز على التجارة الدولية. وهي مصممة لتوفير مدفوعات عابرة للحدود بصورة آنية وبتكلفة منخفضة وبفعالية بأموال المصرف المركزي بهدف تعزيز التجارة. أدى التعاون مع الأعضاء المؤسسين الآخرين من البنوك المركزية إلى صياغة إطار قانوني مناسب ونموذج حوكمة لدعم إطلاق منصة "الجسر للعملات الرقمية".

كما أطلق المصرف المركزي منصة "الجسر للعملات الرقمية" في دولة الإمارات وأنهى الدمج بين منصة "الجسر للعملات الرقمية" ومنصة الإصدار والتوزيع التابعة له، وهي نظام التسوية الإجمالية الآنية. في يناير 2024، قام سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، بتنفيذ أول عملية دفع عبر الحدود بالدرهم الرقمي من خلال منصة "الجسر للعملات الرقمية" بقيمة 50 مليون درهم إلى الصين لتسوية معاملة في سوق رأس المال.

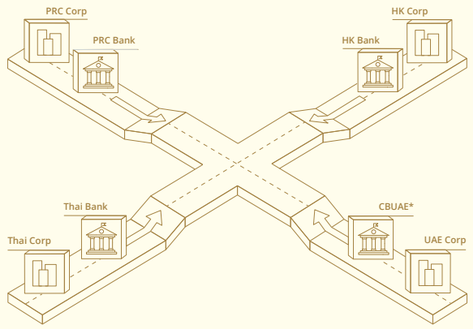

وتشهد المشاركة العالمية في منصة "الجسر للعملات الرقمية" ازدياداً، مع أكثر من 25 عضواً مراقباً من بنوك مركزية ومؤسسات عالمية أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن المتوقع أن يقوم العديد من الأعضاء المراقبين بتطوير وزيادة المشاركة في المرحلة التجريبية من منصة "الجسر للعملات الرقمية" خلال الأشهر المقبلة.

### المنظومة المحلية لبطاقات الدفع: "جيْوَن"

في إطار تعزيز البنية التحتية الوطنية للمدفوعات الرقمية، أكمل المصرف المركزي المرحلة الأولى من البرنامج الجديد الخاص بالمنظومة المحلية لبطاقات الدفع "جيْوَن". وتتمثل الأهداف الرئيسية التي حددها المصرف المركزي لتطوير هذه المنظومة في دعم تنفيذ عمليات الدفع بالبطاقات داخل الإمارات، وزيادة القدرة التنافسية للمدفوعات الإلكترونية من حيث التكلفة، وتحسين فعالية الرقابة على معاملات البطاقات، وتعزيز تنفيذ البيانات المتعلقة بالدفع محلياً.

ولتنفيذ مشروع المنظومة المحلية لبطاقات الدفع خلال عام 2023، اتبع المصرف المركزي نهجاً تدريجياً تضمنت المرحلة الأولى منه توجيه جميع معاملات نقاط البيع المحلية باستخدام بطاقات الدفع في دولة الإمارات من خلال نظام مقسم الإمارات الإلكتروني، وتم إنجاز هذه المرحلة بالكامل بالتعاون مع جميع حاملي البطاقات ومصدّريها العاملين في الدولة.

### نظم الدفع الإقليمية: نظام "آفاق" ومنصة "بنى"

على الصعيد الإقليمي، شارك المصرف المركزي في نظام المدفوعات الخليجية "آفاق" بهدف تمكين المعالجة الفورية للمدفوعات العابرة للحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام عملاتها المحلية. يعمل المصرف المركزي على تعزيز فعالية استخدام هذا النظام، من قبل الجهات والهيئات التي تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها، كوسيلة موثوقة وآمنة وسريعة للمدفوعات العابرة للحدود في المنطقة.

وفي مقابل ذلك، واصل المصرف المركزي دعمه لمنصة "بنى"، والتي تهدُف إلى تحسين المقاصة والتسوية للمدفوعات العابرة للحدود في المنطقة العربية. ويتم تحقيق هذه الغاية عبر استخدام سلة من عملات التسوية، من بينها الدرهم الإماراتي كأول عملة تسوية في المنصة. ويعمل المصرف المركزي أيضاً بشكل وثيق مع البنوك في دولة الإمارات من أجل تعزيز قدرتها على الاستفادة من خدمات منصة "بنى" والعودة بالفوائد على عملائها.

### المراسلات المالية

واصل المصرف المركزي مواءمته مع أفضل الممارسات العالمية، حيث أدخل معيار المراسلات المالية آيزو (ISO20022). ويتم تنفيذ المعيار في إطار نهج تدريجي في العديد من مجالات الأعمال الرئيسية، بما يتماشى مع خارطة الطريق التي نشرتها جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك "سويفت" كما يتم تطبيق هذا المعيار من قبل البنوك والشركات ونظم الدفع ومزودي خدمات التطبيقات المالية لإجراء عمليات الدفع. ويُستخدم حالياً من قبل عدد من برامج الدفع الآنية، وفي بعض أسواق التسويات الإجمالية الآنية.

سيساعد هذا المعيار على إدراج بيانات المعاملات الأكثر الفائدةً والأفضل تنظيماً والأعلى دقة في مراسلات الدفع. وستتيح المعلومات الإضافية لمزودي خدمات الدفع وعملائهم تقديم تجربة أفضل للعملاء، وتشمل المزايا الإضافية تدخلاً يدوياً أقل وعمليات امتثال أعلى دقة ومرونة أعلى وتدابير محسنة لمنع الاحتيال

### شركة الاتحاد للمدفوعات

أنشأ المصرف المركزي شركة تابعة جديدة باسم "شركة الاتحاد للمدفوعات" في عام 2023. ويكمن الهدف الرئيسي للشركة في إدارة العمليات اليومية لمختلف نظم الدفع والبنى التحتية للأسواق المالية





التي تتطلبها السوق الإماراتية. وتماشياً مع الأهداف والتوجيهات الاستراتيجية للمصرف المركزي، التي يديرها مجلس إدارة مستقل، أصبحت شركة الاتحاد للمدفوعات التن مسؤولة عن عمليات نظام الدفع الفوري، ونظام مقسم الإمارات الإلكتروني، ونظام الإمارات لحماية الأجور.

علاوةً على ذلك، أجرى المصرف المركزي تحديثاً شاملاً وجذرياً للبنية التحتية ومركز البيانات لديه بخصوص نظم الدفع؛ الأمر الذي ساعد المصرف المركزي على تعزيز كفاءة التشغيل والمرونة لنظم الدفع والبنية التحتية المرتبطة بها، حيث تم إكمال جميع التحديثات وفقاً لأعلى المعايير الدولية مثل البنية التحتية للأسواق المالية.

### 2.7.8 إدارة النقد

في عام 2023، أصدر المصرف المركزي مجموعة من الأوراق النقدية والعملات التذكارية الجديدة التي تعكس التزام دولة الإمارات بالاستدامة والثقافة والرياضة والتعليم.

### ورقة نقدية جديدة من فئة الـ 1000 درهم

طرح المصرف المركزي في 10 أبريل ورقة نقدية جديدة بقيمة 1000 درهم، مصنوعة من مادة البوليمر، للتداول في الأسواق. وتأتي الورقة النقدية بتصاميم مميزة تسلط الضوء على تاريخ دولة الإمارات؛ حيث تشير الرموز والصور المستخدمة على الورقة النقدية إلى المعالم الثقافية والسياحية التي تزخر بها الدولة، إلى جانب طموحاتها في أن تكون في مقدمة الدول الرائدة في استكشاف الفضاء، وقد تحقق هذا الطموح في رحلة الإمارات لاستكشاف المريخ "مسبار الأمل" عام 2021.

1. الوجه الأمامي للورقة النقدية: صورة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، بجانب مجسم لمكوك فضائي.

2. تتميز الورقة بدرجات متعددة ومتناسقة من اللون البني، الذي حافظت عليه الورقة الجديدة كما هو في الورقة المتداولة حالياً من الفئة ذاتها، لتسهيل التعرف عليها، بالإضافة إلى العلامات الزرقاء الفلورسنتية في وسطها، والتي تبرز شكل الهوية الإعلامية المرئية للدولة.

3. الوجه الخلفي للورقة النقدية: صورة لمحطة براكة للطاقة النووية في أبوظبي.

وفيما يتعلق بالخصائص الأمنية، وبغية تعزيز ثقة المستهلكين ومكافحة التزييف، تتميز الورقة النقدية الجديدة بمزايا أمنية متطورة وإمكانيات جديدة للتعرّف عليها. كما حرص المصرف المركزي في هذا الإصدار على إضافة رموز بارزة بلغة "بريل" لمساعدة المتعاملين من المكفوفين وضعاف البصر في التعرّف على الورقة النقدية وتحديد قيمتها.

ونظراً لتصاميمها الفريدة وخصائصها التقنية وميزاتها الأمنية المبتكرة، حصدت الورقة النقدية من فئة الـ 1000 درهم جائزة "أفضل ورقة نقدية جديدة" على المستوى الإقليمي كجزء من حفل توزيع الجوائز السنوي للأوراق النقدية ووثائق الهوية الذي نظمه المنتدى الإقليمي لتقنيات الطباعة الآمنة لأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. كما حصد المصرف المركزي جائزة "أفضل بنك لإدارة العملة للعام" كجزء من

جوائز البنوك المركزية لعام 2024، وذلك بعد ابتكاره للورقة النقدية الجديدة.

**نالت الورقة النقدية من فئة الـ 1000 درهم جائزة "أفضل ورقة نقدية جديدة" نظراً لتصاميمها الفريدة وخصائصها التقنية وميزاتها الأمنية المبتكرة.**

**ريادة الإمارات في الاستدامة: ورقة نقدية جديدة من فئة الـ 500 درهم مصنوعة من مادة البوليمر**

احتفالاً باليوم الوطني الثاني والخمسين لدولة الإمارات العربية المتحدة، أصدر المصرف المركزي ورقة نقدية جديدة من فئة الـ 500 درهم مصنوعة من مادة البوليمر ومزودة بتصاميم مميزة ومزايا أمنية متقدمة. وتأتي الورقة النقدية بتصميم يُبرز مسيرة دولة الإمارات في الاستدامة وسجلها الحافل بالعمل المناخي، بما في ذلك استضافتها لمؤتمر الأطراف (COP28). كما تؤكد الورقة النقدية التزام دولة الإمارات ببناء مستقبل مستدام يرتكز على المبادئ التي أرساها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"

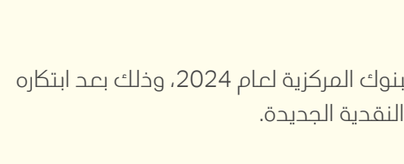


1

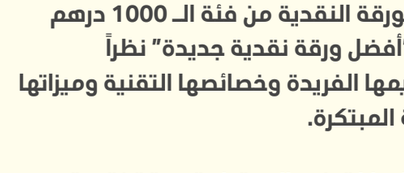


2

1 الوجه الأمامي للورقة النقدية: صورة جناح الاستدامة "تيرّا" في مدينة إكسبو دبي.

2 الوجه الخلفي للورقة النقدية: صورة متحف المستقبل، وأبراج الإمارات، وبرج خليفة.

وتتجلى الخصائص الجمالية لهذا التصميم في استخدام درجات متعددة ومتناسقة من اللون الأزرق، الذي حافظت عليه الورقة الجديدة كما هو في الورقة المتداولة حالياً من الفئة ذاتها، لتسهيل التعرّف عليها من قبل الجمهور، بالإضافة إلى العلامات الزرقاء الفلوروسنتية على الجهة الخلفية من الورقة النقدية، والتي تبرز شكل الهوية الإعلامية المرئية للدولة، ومزيج من الرسوم والنقوش المنفذة باستخدام تقنيات الطباعة الغائرة المتطورة. وتتميز الورقة النقدية أيضاً بمزايا أمنية متطورة من خلال دمج تقنية رقائق الأمان متعددة الألوان.

**سك وإصدار المسكوكات التذكارية**

**إصدار مسكوكات تذكارية من الفضة بمناسبة اليوبيل الفضي لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم**

أصدر المصرف المركزي، بالتعاون مع جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 8,000 مسكوكة تذكارية من الفضة احتفالاً باليوبيل الفضي للجائزة. وقد نجحت الجائزة منذ تأسيسها في عام 1997 في تعزيز روح التنافس في مجال حفظ القرآن الكريم، وتكريم المتميزين من حفظة القرآن الكريم. وتم إصدار المسكوكات بثمانية تصاميم فريدة تجسد المسابقات والأنشطة المختلفة التي تنظمها جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

**إصدار مسكوكات تذكارية من الفضة بمناسبة الدورة الثانية عشرة لجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للإبداع الرياضي**

احتفاءً بالدورة الثانية عشرة من جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للإبداع الرياضي، أصدر المصرف المركزي 3,000 مسكوكة تذكارية من الفضة لتسليط الضوء على مساعي دولة الإمارات الرامية للارتقاء بقطاعها الرياضي وتعزيز مكانته عالمياً. وتُكرّم الجائزة الأفراد والفرق والمؤسسات الذين قدموا مساهمات رياضية كبيرة على الصعيدين المحلي والعالمي.

**إصدار مسكوكات تذكارية بمناسبة اليوبيل الفضي لمؤسسة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز**

أصدر المصرف المركزي، بالتعاون مع مؤسسة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز، 1,000 مسكوكة تذكارية من الفضة بمناسبة اليوبيل الفضي للمؤسسة منذ تأسيسها عام 1998، ويهدف إصدار هذه المسكوكات لتعزيز الأداء التعليمي على جميع المستويات والقطاعات تحت إشراف وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات.

**إصدار مسكوكات تذكارية للمجلس الدولي للأرشيف - أبوظبي 2023**

أصدر المصرف المركزي، بمناسبة انعقاد المجلس الدولي للأرشيف - أبوظبي 2023، في الفترة من 9 إلى 13 أكتوبر 2023، 150 مسكوكة تذكارية من الذهب و1,400 مسكوكة تذكارية من الفضة. ويُعد كونجرس المجلس الدولي للأرشيف الذي يقام كل أربع سنوات منذ دورته الافتتاحية في عام 1950، من بين أهم المنتديات العالمية للمهنيين والمؤسسات والقطاعات العاملة في مجال إدارة الأرشفة والسجلات والمعلومات.

## 8.8 إدارة الاحتياطيات الأجنبية

تعتبر الإدارة الحكيمة لاحتياطيات النقد الأجنبي المسؤولية الرئيسية التي يتولاها المصرف المركزي. وبناءً على ذلك، يستثمر المصرف المركزي احتياطياته من العملات الأجنبية في أصول آمنة وسائلة من الدرجة الاستثمارية تلبي المعايير التي حددها مجلس الإدارة.

ويُظهر تقييمنا الذاتي أن عملية الاستثمار تتبع أفضل الممارسات وتلتزم بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن صندوق النقد الدولي لإدارة احتياطي النقد الأجنبي. وتهدف سياسة المصرف المركزي من خلال الاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي إلى دعم الثقة في سياسة سعر الصرف، وتخفيف الاضطرابات الناشئة

عن ميزان المدفوعات أو النظام المصرفي المحلي، وتسهيل التعاملات بالعملة الأجنبية مع الدوائر الحكومية والنظام المصرفي المحلي، وزيادة العوائد إلى الحد الأقصى عند مستوى مقبول من المخاطر.

وفي خضمّ الظروف النقدية الصعبة التي ازدادت بسبب التوترات الجيوسياسية، نفّذ المصرف المركزي وظائفه الأساسية المتمثلة في الإدارة السليمة للاحتياطيات، وإدارة مبلغ قياسي من الاحتياطيات الأجنبية في عام 2023، مدعومة بعمليات الاستثمار في السندات وأسواق المال بفعالية.

## 9.8 التحوّل الرقمي والابتكار

أطلق المصرف المركزي في عام 2023 برنامج تحوّل البنية التحتية المالية لتسريع التحول الرقمي لقطاع الخدمات المالية. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع تنافسية دولة الإمارات لتكون مركزاً مالياً ومنصة للمدفوعات الرقمية. ويستند البرنامج إلى تسع مبادرات رئيسية حقق المصرف المركزي تقدماً قوياً في تنفيذها خلال العام الماضي. تشمل هذه المبادرات:

| | |
|---|---|
| **المنظومة المحلية لبطاقات الدفع** | أول منصة موحدة وآمنة وفعالة للدفع بالبطاقات في الدولة، تعمل على تسهيل نمو التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية في الدولة. |
| **منصة اعرف عميلك الإلكترونية "eKYC"** | منصة آمنة وسهلة الاستخدام لتسهيل دخول العملاء بشكل غير مباشر ولتوفير العناية الواجبة للعملاء باستمرار. |
| **العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)** | وهي عملة رقمية للبنوك المركزية لكل من المدفوعات عبر الحدود والاستخدامات المحلية لتذليل الصعوبات والعوائق التي تواجه المدفوعات عبر الحدود وللمساعدة في دفع عجلة الابتكار في المدفوعات المحلية. |
| **التمويل المفتوح** | منصة تستفيد من الترابط والتشغيل البيني بين جميع الجهات المعنية والمؤسسات لدفع الابتكار والقدرة التنافسية وكذلك التعاون في قطاع الخدمات المالية. |
| **التكنولوجيا الإشرافية** | تكنولوجيا إشرافية متقدمة تدعم العمليات الرقابية والإشرافية للمصرف المركزي. |
| **مركز الابتكار** | منصة تعاونية للمشاركة والبحوث والتطوير لمزودي التكنولوجيا المالية المبتكرة. |
| **منصة المدفوعات الفورية** | منصة دفع آمنة وفعّالة وقوية تدعم الشمول المالي للوصول لأداء المدفوعات الرقمية. |
| **السحابة المالية** | بنية تحتية مالية سيادية تمتاز بالأمان، والمرونة، وقابلية التطوير، والجدارة. |
| **التميز وتجربة العملاء** | دعم التجارب الاستثنائية للعملاء وتعزيز ثقافة التميز في القطاع المالي. |





### 1.9.8 الدرهم الرقمي

حقق المصرف المركزي في عام 2023 تقدماً كبيراً في تنفيذ استراتيجية العملة الرقمية للبنوك المركزية "الدرهم الرقمي". وشمل ذلك سن تعديلات على قانون المصرف المركزي لمنح الدرهم الرقمي صفة العملة القانونية، بالإضافة إلى تحديد الإصدار الأول للدرهم الرقمي، وإطلاق أول عملية دفع عبر الحدود للدرهم الرقمي.

ويُعد الدرهم الرقمي شكلاً جديداً من النقود الرقمية التي سيصدرها المصرف المركزي، ويتميز بكونه قابلاً للاستبدال بالكامل ويمكن تبادله بنفس القيمة مع الودائع النقدية والمصرفية. وسيدعم الدرهم الرقمي تطبيقات البيع بالتجزئة والبيع بالجملة وعمليات الدفع العابرة للحدود، كما سيسرّع وتيرة التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

**الرسم البياني 1.9.8 الدرهم الرقمي: الوظائف والمزايا والتأثير**

تم تصميم الدرهم الرقمي لتحسين كفاءة الدفع، وتعزيز السياسة النقدية، ودعم التجارة عبر الحدود.

قام المصرف المركزي بتصميم الدرهم الرقمي كأداة دفع عالمية ومخزنة للقيمة. ويتميز بكونه وسيلة لإجراء المدفوعات بطريقة آمنة وبتكلفة منخفضة.

**الرسم البياني 2.9.8 صكوك الدرهم الرقمي**

لفهم تأثير الدرهم الرقمي وتقييم الجدوى منه وإمكاناته، أكمل المصرف المركزي مشروعاً تجريبياً للقيمة الحقيقة للدفع بالتجزئة لأربع حالات استخدام مهمة في الاقتصاد الرقمي، والتي شملت ما يلي:

- الملكية الجزئية للأصول المرمزة
- المدفوعات الذكية للسيّاح
- المدفوعات الاجتماعية الذكية
- محفظة فرعية من الوالدين للأبناء

وأظهرت حالات الاستخدام قدرة العملة الرقمية للبنوك المركزية على تسريع التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي من خلال ميزات مثل الترميز والعقود الذكية وقابلية البرمجة.

كما عمل المصرف المركزي على تطوير تطبيق الدرهم الرقمي، والذي يمكن للمستخدمين النهائيين من خلاله اختيار الطرف المزود لمحفظتهم، وزيادة محفظتهم والحصول على رصيد بالدرهم الرقمي، فضلاً عن استرداد المدفوعات، وتنفيذ حالات الاستخدام.

**الرسم البياني 3.9.8 محفظة نموذج الدرهم الرقمي**

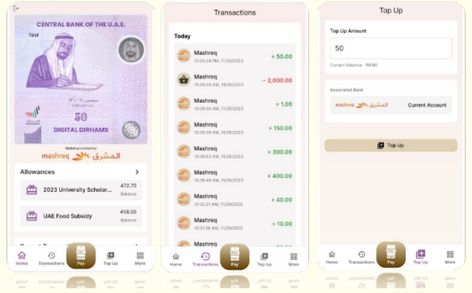


وقد تم إجراء أول عملية دفع عبر الحدود باستخدام الدرهم الرقمي عبر منصة "الجسر للعملات الرقمية المتعددة" للبنوك المركزية، كما هو موضح في *القسم 1.7.8 نظم الدفع.*

### 2.9.8 التكنولوجيا الإشرافية

تمارس التكنولوجيا الإشرافية دوراً محورياً في تحقيق أهداف برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، بما في ذلك إنشاء بنية تحتية رقمية متقدمة تتسم بالمرونة والأمان. لذلك، قام المصرف المركزي بتطوير برنامج التكنولوجيا الإشرافية الجديدة لتعزيز فعالية العمليات الإشرافية، وذلك عبر توظيف البيانات لتحسين عملية صنع القرار، وتشجيع الابتكار، ودعم اعتماد التقنيات الجديدة في جميع قطاعات الاقتصاد من خلال دعم سير العمليات والأتمتة والقرارات.

- **توفير إشراف استباقي قائم على المخاطر ومدعوم بالتحليلات المتقدمة.**
- **تحسين الذكاء المالي من خلال تحليل الشبكات.**
- **تمكين رؤية واحدة لجميع المؤسسات المالية المرخصة.**
- **إطلاق بوابة موحدة لإدارة التفاعل مع المؤسسات المالية وتتبّع بياناتها المالية وهياكلها القانونية.**
- **تفعيل إرسال تنبيهات تلقائية للمصرف المركزي حول بعض العمليات.**
- **تعزيز إمكانات البيانات والذكاء الاصطناعي المتقدمة لعمليات الترخيص والإشراف والتفتيش والإنفاذ في المصرف المركزي.**
- **تحسين إدارة سير مهام العمل الإشرافية من خلال رقمنة وأتمتة المهام الموحدة مثل تحميل المستندات والتحقق منها والموافقة عليها.**
- **تمكين الإشراف الاستباقي من خلال تطوير القدرات الاستشرافية باستخدام التقنيات الناشئة، مثل اللغات الطبيعية وتحليل الشبكات والتحليل التنبؤي.**
- **الوصول إلى فهم عميق للبيانات من خلال دمج تحليلات البيانات الضخمة والشبكات.**





- **وضع توقعات مستقبلية قائمة على المخاطر للمؤسسات المالية المرخصة لأغراض الإشراف.**

تدعم التكنولوجيا الإشرافية رؤية المصرف المركزي لأتمتة وتبسيط أنشطة الإشراف على المؤسسات المالية المرخصة. بالإضافة إلى ذلك، يدعم المشروع الممارسات الاحترازية الجزئية والكلية القوية والإشراف على سلوك السوق، مع تسهيل عمليات انضمام المؤسسات المالية المرخصة والمساهمة في امتثالها للأنظمة. وتساعد هذه النتائج في تحسين الاستقرار المالي من خلال مراقبة الأنشطة الرئيسية وحماية النظام المالي بدولة الإمارات من غسل الأموال والجرائم المالية الأخرى.

**إدارة البيانات المؤسسية**

تتماشى إمكانات إدارة البيانات المؤسسية لدى المصرف المركزي مع رؤيته واستراتيجيته. فهي تضمن تطبيق معايير حوكمة البيانات والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز إدارة البيانات والتحليلات وإعداد التقارير. وستقوم إدارة البيانات المؤسسية بإنشاء بنية موحدة جديدة لتوحيد وتبسيط مصادر البيانات وتخزينها والوصول إليها، مما يُسهل وضع تصورات مستقبلية والتحليلات الفورية.

- **إنشاء منصة إدارة بيانات متقدمة مزودة بأدوات تحليلية وسياسات وإجراءات ملائمة.**
- **تمكين الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط والاتجاهات، وتوفير رؤية تحليلية إضافية، ودعم متخصصي الإشراف.**
- **إدارة البيانات عبر جميع مراحل عملها، بدءاً من إنشائها وحتى أرشفتها أو إتلافها، بما يتماشى مع ممارسات الاحتفاظ بالبيانات المعترف بها دولياً والمتطلبات القانونية لدولة الإمارات.**
- **تضمين إدارة خصوصية البيانات في كافة العمليات.**

يهدف البرنامج إلى تصميم وتطوير إدارة البيانات المؤسسية، بالإضافة إلى إمكانات حوكمة البيانات وجودة البيانات، لإدارة جميع البيانات المجمعة من مصادر مختلفة. وسيمكن ذلك من إعداد ونشر تقارير الخدمة الذاتية والتحليلات المتقدمة. ومن المتوقع أيضاً تحسين التخطيط الاستراتيجي وإعداد التقارير والتحليل وإدارة القيمة من خلال توحيد البيانات وتوفير مجموعة من حلول ذكاء الأعمال. وسيمكن ذلك جميع موظفي المصرف المركزي من استخدام البيانات على نحو مربح واتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى البيانات.

### 3.9.8 التكنولوجيا المالية والأصول الافتراضية

طرح المصرف المركزي في عام 2023 العديد من المبادرات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، والتي ساهمت في تحوّل القطاع المالي بدولة الإمارات. ومع هذه المبادرات، يواصل المصرف المركزي دوره الحيوي في بناء نظام مالي أكثر شمولاً وكفاءة وأماناً.

**نظام التحقق الإلكتروني في منصة اعرف عميلك الإلكترونية**

أطلق المصرف المركزي منصة اعرف عميلك الإلكترونية (eKYC) والتي تعدّ مصدراً موثوقاً لمعلومات العملاء، وتستهدف أساساً المؤسسات المالية المُرخّصة لتزويدها بنهجٍ مبسطٍ لفتح الحسابات. وتضمّن هذه المنصة جودة البيانات المتاحة للاستخدام تماشياً مع خفض التكاليف وتحسين الكفاءة عبر النظام المالي.

وفي نهاية عام 2023، كان المصرف المركزي يمضي قدماً نحو إصدار قانون اتحادي ينظم عمل منصة اعرف عميلك الإلكترونية. ومن المتوقع أن يكون هيكل الحوكمة والمنصة التكنولوجية - التي وصلت إلى مراحل التطوير النهائية - ثمرة مبادرة تعاونية يشرف عليها المصرف المركزي. وقد تعاون المصرف المركزي في عام 2023 مع العديد من المؤسسات الاتحادية بما في ذلك وزارة العدل، ووزارة المالية، والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، والاتحاد للمعلومات الائتمانية.

**ساند بوكس التنظيمي**

تهدف مبادرة ساند بوكس التنظيمي التي تم إطلاقها مؤخراً إلى تعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية. وتتيح هذه البيئة التجريبية لشركات التكنولوجيا المالية الابتكارية تحديداً إمكانية اختبار وتحسين المنتجات والخدمات الجديدة ضمن بيئة تنظيمية خاضعة للرقابة، وبالتالي الحد من المخاطر وتشجيع الإبداع والتقدم التكنولوجي.

**سيتيح ساند بوكس التنظيمي الجديد لرواد الأعمال والشركات الناشئة استكشاف المشهد التنظيمي بمنتهى السهولة والثقة.**

كما يوفر ساند بوكس مساراً لدعم الحلول المبتكرة للوصول إلى السوق والمساهمة في الاقتصاد الإماراتي على نطاق أوسع.

**الأصول الافتراضية**

شرع المصرف المركزي في عام 2023 بتنفيذ مشروع خدمات رموز الدفع، والذي يهدُف إلى مراقبة والإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية عند استخدامها كوسيلة للدفع، وذلك لضمان الاستقرار المالي والنقدي وحماية المستهلك. وفي إطار المرحلة الأولى من هذا المشروع، أكمل المصرف المركزي تحليلاً شاملاً للمخاطر حدد بموجبه المخاطر الناشئة عن مختلف الأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية في دولة الإمارات.

وبناءً على تقييم المخاطر الاستشرافي، تم إجراء تحليل للثغرات بهدف تحديد المخاطر المترتبة على استخدام الأصول الافتراضية والحد منها. ووضع المصرف المركزي كذلك مخططاً لإطار عمل يهدف إلى جمع البيانات المتعلقة بالأصول الافتراضية بما في ذلك العملات المستقرة التي تُستخدم كوسيلة للدفع. وعمل المصرف المركزي على صياغة نظام لخدمات رموز الدفع، وهو إطار رقابي شامل يهدُف إلى مراقبة الكيانات التي تقوم بإصدار رموز الدفع وتحويلها وحفظها ونقلها.

وكجزء من المرحلة الثانية للمشروع، عمل المصرف المركزي على تطوير إطار شامل للترخيص والإشراف على ترخيص والإشراف على مزودي خدمات رموز الدفع في دولة الإمارات. وتؤكد هذه المبادرة التزام المصرف المركزي بتعزيز بيئة آمنة تخضع للرقابة في قطاع الأصول الافتراضية الذي يشهد نمواً.

**4.9.8 التمويل المفتوح**

في إطار برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، أكمل المصرف المركزي تصميم مبادرة التمويل المفتوح، وأنهى الترتيبات اللازمة مع شركائه في التكنولوجيا لتوفير منصة مرنة ومتطورة. وتتيح هذه المبادرة للمؤسسات المالية المُرخّصة وشركات التكنولوجيا المالية الوصول إلى البيانات المالية الخاصة بالعملاء واستخدامها في تصميم تجارب مخصصة لعملائهم. ويتيح المصرف المركزي ذلك من خلال السماح للمستهلكين بمشاركة بياناتهم المالية بسلاسة عبر





مختلف المنصات ومزودي الخدمات. وبدلاً من التنقل بين حسابات متعددة، يمكن للعملاء الاطلاع على وضعهم المالي بالكامل عبر منصة واحدة أو تطبيق واحد. كما يمكن للعملاء الأفراد استخدام التطبيق لتصميم عروضهم بالاستناد إلى فهمهم الشامل لوضعهم المالي.

علاوةً على ذلك، سيقوم المصرف المركزي بإنشاء واجهة برمجة تطبيقات مركزية مصممة لتوفير واجهات برمجة تطبيقات سلسة ومجمعة لشركات التكنولوجيا المالية والبنوك. ويتعاون المصرف المركزي حالياً مع الشركاء الرئيسيين في القطاع لتطوير المعايير الفنية ذات الصلة.

**5.9.8 مركز الابتكار**

أطلق المصرف المركزي بالتعاون مع معهد الإمارات المالي "مركز الابتكار"، وهو مركز وطني للتميّز في القطاع المالي يسهم في إنشاء منظومة ابتكارية متطورة.

يضم مركز الابتكار ستة مختبرات رئيسية:

- **regLAB** – بيئة تجريبية لساند بوكس التنظيمي
- **digitalLAB** – بيئة تجريبية لساند بوكس التقني للمنتجات والخدمات الرقمية الجديدة
- **LearnLAB** – مختبر للتدريب والتعليم
- **FutureLAB** – مختبر لإجراء عمليات المسح والمعايير والتوجهات البحثية لتطورات السوق المستقبلية
- **colLAB** – مختبر لتعزيز التعاون على المستويين المحلي والدولي
- **thinkLAB** – مؤسسة فكرية تجمع بين مختلف التخصصات من خلال برامج البحث

في عام 2023، طور مختبر colLAB العديد من الشراكات ضمن المنظومة؛ فيما عملت مختبرات مركز الابتكار على إطلاق مبادرات عدة كان أبرزها شراكة مختبر colLAB مع مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية (BIS)، والتي ساعدت في دفع عجلة مبادرة التسارع التقني - مؤتمر الأطراف (COP28) في دولة الإمارات بقيادة المصرف المركزي ورئاسة مؤتمر الأطراف (COP28).

وفي المراحل المقبلة، سيواصل مركز الابتكار توفير الريادة الفكرية حول برامج التحوّل مثل الذكاء الاصطناعي والتمويل المفتوح للمساعدة في توسيع نطاق حالات الاستخدام الأساسية. وستقدم المختبرات أيضاً المشورة اللازمة لمساعدة القطاع في استخدام برامج التحول هذه وتسهيل الوصول إليها.

### الأمن والمرونة: تكنولوجيا المعلومات

لقد كان لتكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً على مدار العام في مساعدة المصرف المركزي للحفاظ على أمن بياناته ونظمه وريادته في الابتكارات. وقد نجح المصرف المركزي في بناء مركز بيانات معتمد حاصل على شهادة تصنيف من الفئة الثالثة يلبي أعلى معايير وظائف البنية التحتية ويتوافق تصميمه مع مستهدفات معهد (Uptime).

كما استثمر المصرف المركزي في تعزيز مرونة تكنولوجيا البنية التحتية لدعم قطاعي البنوك والتأمين، وشمل ذلك إنشاء مركز متكامل للأمن وتشغيل الشبكات يقدم خدمات الاستجابة للأمن السيبراني.

علاوةً على ذلك، تم اعتماد مجموعة من التقنيات الموفرة للطاقة لمساعدة المصرف المركزي في الحدّ من بصمته الكربونية، مثل تقليل مساحة رفوف مركز البيانات من سبعة رفوف كاملة إلى أقل من نصف رف.

وضمن مساعيه لرقمنة النظام المالي في دولة الإمارات، عمل المصرف المركزي بشكلٍ وثيق مع الهيئة الاتحادية للضرائب والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية لدعم مسار التحول الرقمي لكل منهما.

وحرص المصرف المركزي في عام 2023 على اتباع مبدأ واجهة برمجة التطبيقات أولاً (API) في جميع مبادرات تبادل البيانات مع الكيانات الخارجية. علاوةً على ذلك، تم تنفيذ عمليات دمج مع العديد من الجهات الحكومية، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - المحاكم، ووزارة الداخلية، ووزارة الموارد البشرية والتوطين.

## 10.8 الموارد البشرية

تم تنفيذ استثمارات كبيرة في أعداد موظفي المصرف المركزي ورفده بالمواهب والمهارات اللازمة لتنفيذ أهدافه الاستراتيجية.

واستمرت جهود التوظيف في المصرف المركزي طوال العام، حيث تم تعيين 115 موظفاً بدوام كامل، من بينهم 47 مواطناً إماراتياً، حيث بلغت نسبة التوطين 62%. ويضاف إلى ذلك إجراء تعيينات رئيسية في وظائف المدير المالي، ورئيس السياسة النقدية، والرئيس التنفيذي للعمليات، والرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات، والرئيس التنفيذي للبيانات.





### تبسيط عمليات الموارد البشرية من خلال الابتكارات الرقمية

استكمالاً لمساعيه في تنمية المواهب، أطلق المصرف المركزي "بنك المعرفة" - وهو منصة جديدة تتيح للموظفين الوصول إلى المواد التعليمية من مزودين مشهورين لخدمات التعلّم الرقمي بما في ذلك "كورسيرا" و"أوبن سيسيم" و"انتويشن". وشهد بنك المعرفة إقبالاً كبيراً منذ إطلاقه، حيث تفاعل 73% من الموظفين بنشاط عبر هذه المنصة. وتم الانتهاء من إجمالي 3,360 دورة تدريبية، حيث سجّل الموظفون 2,283 ساعة تعلّم.

### الرسم البياني 1.10.8 نبذة عامة حول نشاط بنك المعرفة

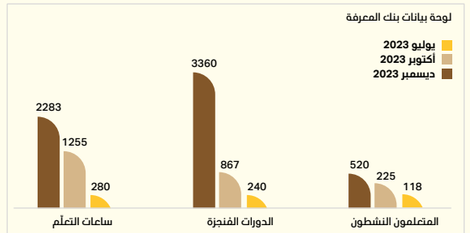


كما تم في عام 2023 أيضاً إجراء إصلاح شامل لنظام التدريب التعريفي للموظفين في المصرف المركزي، واستخدم المصرف المركزي التقنيات الرقمية المبتكرة لدعم الموظفين الجدد بشكلٍ أفضل، وتعزيز تجربتهم في العمل، وتسهيل اندماجهم ضمن كوادر المصرف المركزي.

وواصل المصرف المركزي في عام 2023 الحفاظ على مرونته في استقطاب المواهب ذات الكفاءات العالية والاحتفاظ بها، وتعزيز ثقافة الأداء العالي، وضمان النمو المستدام للموظفين.

وفي إطار ذلك، أطلق المصرف المركزي منصة (Lighthouse) "المنارة" - وهي منصة فريدة لتقييم المواهب مدعومة بالذكاء الاصطناعي وتوفّر مجموعة شاملة من أدوات التقييم عبر الإنترنت لقياس القدرات المعرفية والسمات والتطلعات الشخصية، بالإضافة إلى استبيانات الرأي للمديرين. واستخدم هذه المنصة ما يزيد على 100 موظف لتقييم قدراتهم، وتقديم رؤى قيّمة حول نقاط القوة الجماعية ومجالات تطوير الموظفين في المصرف المركزي.

### تطوير المهارات القيادية

على مستوى الكوادر القيادية، أكمل خمسة من أعضاء قيادة المصرف المركزي برنامج تطوير القيادة الذي قدمته كلية سعيد لإدارة الأعمال وجامعة أكسفورد في عام 2023. ويعزز هذا البرنامج التنفيذي التأثير الاستراتيجي للمشاركين من خلال اكتساب مهارات القيادة الأساسية والرؤى حول التغيير والابتكار.

علاوةً على ذلك، أطلق المصرف المركزي برنامجه الداخلي الأول لصنع القرارات القائمة على البيانات بالتعاون مع معهد الإمارات المالي وكلية سعيد لإدارة الأعمال. وركز البرنامج على تعزيز القدرات القيادية لفريق الإدارة التنفيذية. وأكمل ثلاثون عضواً من فريق القيادة العليا البرنامج الذي ركّز على تطوير القدرات التحليلية لاتخاذ قرارات مستنيرة وتعزيز الابتكار.

## 11.8 التواصل

### 1.11.8 الاتصال

واصل المصرف المركزي في عام 2023 التواصل بشفافية عبر قنوات عدة، بما في ذلك موقعه الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، لضمان بقاء الشركاء الرئيسيين على اطلاع دائم بأهم التطورات الرقابية والإشرافية والتشغيلية.

وتم خلال العام إصدار سلسلة من المنشورات الرسمية بما في ذلك التقرير السنوي، وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التأمين التكافلي. كما أصدر المصرف المركزي تقرير المالية الإسلامية في دولة الإمارات لعام 2023، والذي قدّم لمحةً عامة عن تطور قطاعات التمويل الإسلامي والمنظومات الداعمة له، وكذلك المبادرات التي أطلقتها دولة الإمارات مؤخراً في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتمويل المستدام.

ويضاف إلى ذلك المنشورات ربع السنوية الصادرة عن المصرف المركزي، مثل التقرير الاقتصادي ربع السنوي، والاستبيان حول توجّهات الائتمان.

### الاتصال الخاص بمؤتمر الأطراف (COP28)

أطلق المصرف المركزي، بالتعاون مع بنك التسويات الدولية ورئاسة مؤتمر الأطراف (COP28) ومعهد الإمارات المالي، حملةً شاملة على وسائل التواصل الاجتماعي لضمان حصول مبادرة الإمارات للتسارع التقني - مؤتمر الأطراف (COP28) على الاهتمام الكافي من المرشحين المستهدفين حول العالم، ولاقت الحملة إقبالاً قياسياً بتسجيل 126 طلب مشاركة من 31 دولة.

وتمّ إدراج مخرجات مبادرة الإمارات للتسارع التقني ضمن تقرير بعنوان "توسيع نطاق العمل المناخي: إطلاق العنان لتكنولوجيات مبتكرة في التمويل المستدام" وسلّط هذا التقرير الضوء على التوجهات الرئيسية في تكنولوجيا التمويل المستدام، وحدد بيانات المشكلات المقترحة في مبادرة التسارع التقني، وقدم نبذة عامة عن تقنيات المتأهلين للتصفيات النهائية.

كما نظم المصرف المركزي جلسةً حوارية بعنوان "العمل المناخي العالمي من خلال تعزيز التمويل المستدام" وتمت استضافتها خلال يوم التمويل على هامش فعاليات مؤتمر الأطراف (COP28)، بهدف تحفيز العمل المناخي العالمي من خلال توفير حلول تمويل حقيقية ومستدامة. وشارك في هذه الجلسة معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ ومعالي كريستالينا جورجييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ ومعالي رافي مينون، المدير الإداري لسلطة النقد في سنغافورة؛ ومعالي مارك كارني، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالعمل والتمويل المناخي.





### اليوبيل الذهبي

احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسه، نظّم المصرف المركزي عرضاً للعديد من مبادراته الرئيسية بحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان. وشهد سموه خلال الحفل تخريج الدفعة الأولى من المواطنين الملتحقين "ببرنامج إثراء" البالغ عددهم 1,056 مواطناً ومواطنة بعد اجتيازهم مرحلة عالية المستوى من التدريب والتأهيل في معهد الإمارات المالي.

وجرى خلال الاحتفال عرض مسيرة التقدّم والتطور الحافلة التي شهدها المصرف المركزي على مدى الخمسة عقود الماضية وساهم خلالها في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي بدولة الإمارات. وتم أيضاً إطلاق مجموعة من المشاريع الابتكارية ضمن إطار برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، بما في ذلك أول منظومة محلية لبطاقات الدفع "جيْوَن" ومنصة التمويل المفتوح. كما أجرى سموه أول أول عملية دفع عبر الحدود مباشرة إلى الصين "بالدرهم الرقمي" بقيمة 50 مليون درهم عبر منصة "الجسر للعملات الرقمية".

### تعزيز حضور المصرف المركزي

رسّخ المصرف المركزي حضوره على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال المشاركة الفاعلة لفريق إدارته العليا في منتديات مهمة على مدار العام، بما في ذلك إلقاء الكلمات الرئيسية والمشاركة في الجلسات الحوارية. وتشمل هذه المشاركة فعاليات مثل اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين في البرازيل، واجتماع صندوق النقد العربي، ومؤتمر الأطراف (COP28)، والاجتماع السنوي لبرنامج التجارة الدولية والاقتصاد الكلي، واجتماع المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة وغيرها.

### 2.11.8 العلاقات الدولية

نظّم المصرف المركزي في عام 2023 العديد من المبادرات والفعاليات التي جرى خلالها توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات مع الشركاء الرئيسيين على المستويين العالمي والمحلي. علاوةً على ذلك، استضاف المصرف المركزي وفوداً من العديد من المنظّمات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الأخرى، وأتاح ذلك فرصاً قيّمة لتبادل المعلومات والحوار بين المؤسسات والشركاء الرئيسيين المعنيين. كما شارك عدد من كبار مسؤولي المصرف المركزي، بمن فيهم معالي المحافظ خالد محمد بالعمى، ومساعدي المحافظ، في محافل دولية رفيعة المستوى، بما في ذلك اجتماعات مجموعة العشرين، ودعموا مساعي دولة الإمارات في الانضمام إلى مجموعة بريكس.

ومارس المصرف المركزي كذلك دوراً محورياً في تسهيل نقل المعرفة وبناء القدرات عبر استضافة العديد من برامج المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي إلى الكيانات المحلية. وقد ساهمت هذه البرامج في تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية، وأتاحت للكيانات المحلية امتلاك الموارد والخبرات اللازمة لدفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق النمو.

ولدعم مساعي دولة الإمارات في توطيد العلاقات الدولية، عمل المصرف المركزي في عام 2023 على التفاوض بشأن قسم الخدمات المالية في اتفاقية الشراكة الاقتصادية وغيرها من اتفاقيات التجارة الحرة. وتُعدّ هذه الخطوة جوهرية في ترسيخ مكانة الدولة كمركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

**نظام تسوية بالعملتين المحليتين (الروبية الهندية – الدرهم الإماراتي)**

ساهمت زيارة دولة ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند إلى دولة الإمارات في توقيع مذكرة تفاهم بين المصرف المركزي وبنك الاحتياطي الهندي بشأن نظام التسوية بالعملتين المحليتين (الروبية الهندية/الدرهم الإماراتي). وتهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تطوير سوق الصرف بالعملتين المحليتين لتسهيل التبادلات التجارية والاستثمارية المباشرة، وتسوية الحوالات المالية، وتطوير السوق المالية ودعم النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي بين الدولتين. ويتمثّل الهدف الأساسي لاستخدام العملتين المحليتين في تسوية الحسابات الجارية ومعاملات حساب رأس المال المسموح بها، مما يؤدي بالتالي إلى تطوير سوق صرف يتم فيها تداول العملتين وتسعير كل منهما مقابل الأخرى. وتساهم هذه الخطوة في خفض تكاليف خدمات البنك المراسل من حيث تقليل وقت التسوية وانخفاض تكاليف المعاملات الناتجة عن التسعير المباشر بين العملتين.

ولتعزيز التداول ضمن نظام التسوية بالعملات المحلية، أنشأ بنك الاحتياطي الهندي والمصرف المركزي مجموعة عمل مشتركة تضم نخبة من البنوك التجارية المُكلّفة بتطوير سوق يتم فيه ربط عملتي الدولتين. وستسعى هذه البنوك إلى إنشاء أسواق للمشتقات بهدف تزويد المشاركين بقدرة تحوطية، فضلاً عن توفير العديد من خيارات السيولة والاستثمار للمشاركين الذين قد يحتفظون بالسيولة بأي من العملتين.

**3.11.8 البحوث والتحليلات الاقتصادية**

يضطلع المصرف المركزي بإجراء البحوث والتحليلات وإعداد التوقعات الاقتصادية لضمان إطلاع الإدارة العليا على التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية وتوجيه عملية صنع القرار.

وفي هذا السياق، باشر المصرف المركزي في إصدار إحاطات شهرية لتحديد المخاطر الاقتصادية المحتملة. وواصل كذلك نشر المراجعات الاقتصادية ربع السنوية التي تقدم تفاصيل حول التوجهات الاقتصادية الأخيرة. علاوةً على ذلك، واصل المصرف المركزي جهوده في التحليل والتنبؤ الاقتصادي للارتقاء بمستوى إطار الاقتصاد الكلي المتسق داخلياً على نطاق صغير بهدف تقدير متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية والتنبؤ بها. علاوةً على ذلك، وقع المصرف المركزي اتفاقية مساعدة فنية مع صندوق النقد الدولي لمواصلة تحسين إطار الاقتصاد الكلي عبر تضمين الروابط المالية الكلية وخصوصيات قطاع النفط.

كما نفذ المصرف المركزي العديد من الخطط لتحسين دقة توقعات النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، مع التركيز بشكلٍ خاص على قطاعات التصنيع والبناء والعقارات والسياحة والنقل والخدمات المالية والتأمينية، والتي تشكّل مجتمعةً ما يقارب ثلثي الاقتصاد غير النفطي للدولة. وتم عقد اجتماعات مع أكثر من 30 من الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص لفهم توجهات كل قطاع، واستكشاف تأثير جائحة كوفيد-19 على أعمالهم وخططهم والتفاق المستقبلية في مجالات عملهم والنشاط الاقتصادي الأوسع. وتناول الحوار أيضاً خطط الاستدامة التي حددتها تلك المؤسسات لبلوغ الهدف الوطني في تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

كما أرسى المصرف المركزي أسس المشاركة في أنشطة التواصل والتوعية. فعلى سبيل المثال، قام بالتحضير لتنظيم سلسلة جديدة من الندوات البحثية الداخلية التي تهدف إلى تبادل المعارف وتعزيز أنشطة العصف الذهني. وسيلعب ذلك دوراً فعّالاً في إطلاق سلسلة أوراق عمل المصرف المركزي في المستقبل القريب.

ونظّم المصرف المركزي، بالتعاون مع معهد الإمارات المالي وجامعة نيويورك أبوظبي، الاجتماع السنوي السادس لبرنامج التجارة الدولية والاقتصاد الكلي لجمعية بحوث المصارف المركزية. وشارك في هذا الاجتماع، الذي أقيم لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط، نخبة من الخبراء والباحثين من البنوك المركزية في مختلف دول العالم لمناقشة أوراق بحثية جديدة حول الموضوعات المتعلقة بالتجارة الدولية، ومرونة سلاسل التوريد، والترابط الاقتصادي.

وشارك المصرف المركزي أيضاً في العديد من المؤتمرات الخارجية، على الصعيدين المحلي والعالمي، حيث استعرض دوافع التضخم في دولة الإمارات، ودور سلاسل التوريد في آلية تشكيل توقعات التضخم، وضرورة اتخاذ إجراءات فعّالة لدعم التحول الأخضر.

# 09 الرقابة والإفصاحات

## 1.9 الحوكمة

يلتزم المصرف المركزي بتوظيف أفضل ممارسات الحوكمة الدولية لضمان مستويات عالية من الكفاءة التنظيمية والمساءلة في إطار دعمه لرسالته ورؤيته.

### لجان مجلس الإدارة

*لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة*

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية أطر إدارة المخاطر (بما في ذلك تحديد فئات المخاطر المرتبطة بجميع أنشطة المصرف المركزي، وقياس المخاطر، وتحديد قابلية المخاطر والحدّ منها، وسياسات إدارة المخاطر). ويقع على عاتق اللجنة أيضا مهام مراقبة ومراجعة التحسين المتواصل لأمن المعلومات لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى الممارسات والعمليات العامة لإدارة المخاطر في المصرف المركزي، ورفع التوصيات ذات الصلة لمجلس الإدارة.

**أعضاء اللجنة**
**رئيس اللجنة:** سعادة الدكتور علي محمد بخيت المداوي الرميثي
**عضو اللجنة:** سعادة يونس حاجي عبدالله حسين الخوري

*لجنة التدقيق*

تتولى لجنة التدقيق المسؤولية عن مراقبة نزاهة التقارير المالية للمصرف المركزي والإفصاحات، ومراجعة وتقديم توصية حول شروط التعاقد مع المدقق الخارجي واختياره وتعيينه وتحديد أتعابه، إلى جانب قيامها بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي لدى المصرف المركزي.

**أعضاء اللجنة**
**رئيس اللجنة:** سعادة يونس حاجي عبدالله حسين الخوري
**عضو اللجنة:** سعادة سامي أحمد ضاعن القمزي
**عضو اللجنة:** السيد عبد العزيز عبد الله الخوري

*لجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس الإدارة*

تتولى لجنة الموارد البشرية المسؤولية عن مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي وسياسات الموارد البشرية، واعتماد معايير اختيار مديري الدوائر، ورفع توصية لمجلس الإدارة حول أي تغييرات مطلوبة.

**أعضاء اللجنة**
**رئيس اللجنة:** سعادة سامي أحمد ضاعن القمزي
**عضو اللجنة:** سعادة الدكتور علي محمد بخيت المداوي الرميثي
**عضو اللجنة:** السيدة لبنى المهيري

## اللجان التنفيذية

*لجنة سياسة الاستقرار المالي*

تتولى لجنة سياسة الاستقرار المالي بالمصرف المركزي المسؤولية عن تحديد التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي من خلال المراقبة الكلية، وتخفيف المخاطر النظامية من خلال اقتراح السياسات الاحترازية الكلية والتدابير لإدارة الأزمات لقطاع المصارف والتأمين، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

*لجنة إدارة النقد والاحتياطيات*

تهدف لجنة إدارة النقد والاحتياطيات إلى تحقيق أهداف المصرف المركزي لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تصميم واستخدام أدوات السياسة النقدية. وتشرف اللجنة على إدارة الاحتياطي الأجنبي عن طريق اقتراح سياسة الاستثمار وتحسين أسلوب تخصيص أصول الاحتياطيات الحيوية وإرشادات الاستثمار، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

*لجنة الإشراف والرقابة*

يقع على عاتق لجنة الإشراف والرقابة مسؤولية الإشراف على أمن وسلامة المؤسسات المالية المُرخصة من قبل المصرف المركزي، وذلك من خلال اقتراح وتنفيذ الأنظمة الاحترازية وأنظمة الترخيص وحماية المستهلك وتدابير سلوك السوق والجرائم المالية والإشراف على أنظمة الدفع واقتراح إجراءات الإنفاذ. كما تتخذ اللجنة القرارات الإشرافية الاستراتيجية أو توصي باعتمادها من قبل مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة اثنتي عشرة مرة على الأقل سنوياً.

*اللجنة التنفيذية والاستراتيجية*

تقرر اللجنة التنفيذية والاستراتيجية بالمصرف المركزي جميع المسائل التشغيلية التي تندرج ضمن اختصاصاتها فيما يتعلق بالعمليات التشغيلية ووظائف الدعم لضمان الاستخدام الكفء والفعال لموارد المصرف المركزي. كما تناقش اللجنة كافة الموضوعات المتعلقة باستراتيجية المصرف المركزي التي قد تؤثر على خدماته ومبادراته الاستراتيجية والتشغيلية. وتعمل اللجنة أيضاً بمثابة منتدى المحافظ لمناقشة المسائل التوجيهية العامة لدى المصرف المركزي مع فريق الإدارة العليا. وتتولى هذه اللجنة أيضاً المسؤولية عن مراقبة وتوجيه تنفيذ خطة التحول الخاصة بالمصرف المركزي، ومراجعة واعتماد مبادرات الابتكار الرقمي والتكنولوجيا المالية الخاصة بالمصرف المركزي، وتجتمع اللجنة ست مرات على الأقل سنوياً.

*لجنة التمويل الأخضر والمستدام*

تتولى لجنة التمويل الأخضر والمستدام قيادة مبادرات الاستدامة عبر مختلف إدارات المصرف المركزي، وتعمل على تعزيز التمويل المستدام في دولة الإمارات. كما أشرفت اللجنة على مبادرات المصرف المركزي للتمويل المستدام خلال مؤتمر الأطراف (COP28) وعام الاستدامة في دولة الإمارات.





*لجنة سياسة المخاطر والامتثال*

يقع على عاتق لجنة سياسة المخاطر والامتثال بالمصرف المركزي المسؤولية عن رفع توصية حول إطار شامل لإدارة المخاطر في المصرف المركزي إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وتنفيذ سياسات وعمليات للمحافظة على إدارة المخاطر بصورة كافية وفعالة في المصرف المركزي. كما تقوم هذه اللجنة أيضاً بضمان الامتثال لجميع السياسات والقواعد والأنظمة الداخلية والخارجية المطبقة ضمن المصرف المركزي والشركات التابعة له، وتجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل سنوياً.

*لجنة الموارد البشرية*

تهدف لجنة الموارد البشرية بالمصرف المركزي إلى مراجعة سياسات وأطر الموارد البشرية والمسائل المتعلقة بالهيكل التنظيمي والتعويضات ومهام عمل الإدارات، والتوطين، ورفع توصية بذلك إلى لجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

## 2.9 مستوى المخاطر

### إدارة المخاطر والامتثال

واصل المصرف المركزي خلال عام 2023 الارتقاء بقدراته في مجال إدارة المخاطر، انطلاقاً من إدراكه بأن الإدارة القوية للمخاطر هي أساس الحفاظ على النزاهة والتميّز المالي وسط بيئة أعمال معقدة. كما يعمل المصرف المركزي على تعزيز قدراته للتكيّف مع المخاطر غير المتوقعة وإدارتها بكفاءة ومرونة.

### المرونة التشغيلية

عزز المصرف المركزي مرونته التشغيلية من خلال إجراء مراجعة شاملة لبرنامج استمرارية الأعمال في عام 2023. ويعدّ ذلك أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الوظائف الأساسية أثناء حدوث أي اضطراب وبعده، وضمان الاستجابة لحالات المخاطر التي تشهد تطوراً. وقد أسفرت هذه المراجعة عن تعزيز العديد من القدرات المتعلقة بالمرونة، بما في ذلك استمرارية الأعمال، وإدارة الأزمات، والاتصالات في حالات الأزمات، والتعافي من الكوارث في مجال تقنية المعلومات، والصحة والسلامة.

أعطى المصرف المركزي الأولوية للصحة والسلامة وحماية بيئة العمل من خلال دمج ممارسات الحفاظ على بيئة عمل آمنة وصحية داخل مبانيه. كما شدّد على التزامه بحماية الموظفين وبيئة العمل من خلال دمج مبادئ الحفاظ على بيئة عمل آمنة في برنامجه للصحة والسلامة والبيئة وفي سبيل وضع خطط المرونة الخاصة به.

## أمن المعلومات

يتعاون المصرف المركزي مع العديد من الشركاء الرئيسيين والمعنيين للكشف عن تهديدات الأمن السيبراني وحماية القطاع المالي منها. ويشمل ذلك توفير بيئة مالية آمنة عبر إجراء أنشطة تعاونية مثل التدريبات المنتظمة على الهجمات السيبرانية. ويجري تعزيز هذه التدريبات باستمرار مع مشاركة عدد أكبر من الشركاء وصيانة وتعزيز منصة مشاركة المعلومات على مستوى القطاع، مما يساهم في الكشف المبكر عن التهديدات السيبرانية في القطاع المالي.

بالإضافة لذلك، فقد شرع المصرف المركزي في الحصول على شهادات معيار أمن البيانات في قطاع بطاقات الدفع لشركة الاتحاد للمدفوعات التابعة له، وذلك بهدف ضمان تلبية أنظمة الدفع لمتطلبات أمن القطاع. كما استثمر المصرف المركزي في أنظمة التعافي من الكوارث في مجال تقنية المعلومات خلال عام 2023 لتعزيز المرونة التقنية وضمان حماية تقنية المعلومات والبيانات، الأمر الذي أفضى إلى تعزيز الجاهزية والمرونة بشكلٍ كبير لمواجهة هذه الكوارث.

## المخاطر التشغيلية

في إطار سعيه لتعزيز استراتيجيات المخاطر التشغيلية، اعتمد المصرف المركزي نهجاً متكاملاً لإدارة المخاطر تم تصميمه خصيصاً لمعالجة جميع المخاطر التشغيلية الملازمة لأنشطته. وقد تم تعديل هذا النهج ليتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والقانونية للمصرف المركزي، مع التركيز على استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل استباقي المتعلقة بالعمليات الداخلية والموظفين وأعطال النظام والأحداث الخارجية. ويرتكز هذا النهج الشامل على عمليات التطوير المستمرة لسياسات المخاطر التشغيلية، وبيانات قابلية المخاطر، ومنهجيات التقييم، وتصنيف المخاطر لدى المصرف المركزي، وستسهم هذه العمليات جميعها عند تفعيلها في غرس ثقافة قوية قائمة على الوعي بالمخاطر في جميع إدارات وأقسام المصرف المركزي.

كما قام المصرف المركزي بتحسين قدرته على تحديد وتقييم ومراقبة مجموعة متنوعة من المخاطر التشغيلية بشكل استباقي. وأدت أتمتة إعداد تقارير المخاطر باستخدام أدوات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال إلى تبسيط تدفق المعلومات وتسهيل الإدارة السريعة للمخاطر فضلاً عن تمكين عمليات اتخاذ قرارات مدروسة ونوعية.





## المخاطر المالية

في إطار سعيه لتحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر المالية الناتجة عن احتياطياته الأجنبية، قام المصرف المركزي بوضع إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة بالكامل، بالإضافة إلى سياسة تقبّل المخاطر، وتصنيف المخاطر، ومنهجية تقييم المخاطر. وقد تم تطوير إطار إدارة المخاطر ليصبح شاملاً لجميع عمليات إدارة المخاطر في المصرف المركزي بما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية المعتمدة على نطاق واسع. كما تم تصميم سياسة الرغبة في المخاطرة بهدف وضع وثيقة شاملة تنطوي على جميع المخاطر التي يواجهها المصرف المركزي. وبالإضافة إلى ذلك، تم استكمال مخطط نطاق المخاطر بمخطط آخر لتصنيفها مع تحليل كل خطر إلى مستويات مفصلة. كما تم تعديل وتحسين سياسات وأطر عمل المخاطر المالية الحالية لتعكس المهام واختصاصات العمل المتطورة للمصرف المركزي.

علاوةً على ذلك، أكمل المصرف المركزي إجراء تحديثات مهمة تتعلق بأطر الرقابة على مخاطر الضمانات المتعلقة بعمليات إدارة النقد بما يتماشى مع الإطار النقدي للدرهم. ويرتكز إطار الرقابة الخاص بمخاطر الضمانات على أكثر مقاييس المخاطر من حيث أهميتها وأكثرها اعتماداً، كما يضمن الإدارة الحكيمة فيما يخص التعرّض لمختلف المخاطر المالية الناشئة عن أنشطة المصرف المركزي من خلال إرساء معايير مناسبة لقبول المخاطر وإعداد تقييمات كافية.

## الامتثال والتدقيق الداخلي

أحرز المصرف المركزي في عام 2023 تقدماً ملموساً في تعزيز الامتثال الرقابي الداخلي. وأنشأ إطاراً شاملاً للامتثال يحدد الأدوار والمسؤوليات والعمليات لضمان الالتزام بالقواعد والأنظمة والمعايير.

وتأكيداً على التزامه بأفضل الممارسات في مجال أخلاقيات العمل والامتثال، حصل المصرف المركزي في عام 2023 على شهادة المنظمة الدولية للمعايير في أنظمة إدارة مكافحة الرشوة (ISO 37001:2016) الصادرة عن مكتب فيريتاس (Bureau Veritas).

تعتبر هذه الشهادة، التي تم إطلاقها في أكتوبر 2016، دليلاً على أن المؤسسة التي تم إصدار الشهادة لها تطبق نظاماً فعالاً لمكافحة الرشوة، وأنها تعتمد الضوابط والنظم وأفضل الممارسات المطبقة على نطاق واسع، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية التي تهدف إلى منع الرشوة واكتشافها ومكافحتها، إلى جانب تعزيز قيم الشفافية والانفتاح وتبني أعلى المعايير الأخلاقية في مكان العمل.

كما نفّذ المصرف المركزي عملية جديدة لتقييم مخاطر الطرف الثالث كجزء من نظام المشتريات الإلكترونية الجديد لضمان إجراء مراجعة شاملة للموردين أو الأطراف النظيرة. وتغطي هذه العملية المخاطر الرئيسية مثل الامتثال، والشؤون المالية، والعمليات، وأمن المعلومات، والمرونة التشغيلية.

علاوة على ذلك، وتماشياً مع خطة التدقيق الداخلي، قام المصرف المركزي بما يلي:

- إجراء مراجعة داخلية لعشر إدارات / وظائف عمل وخمسة فروع وتسعة أنشطة متزامنة.
- إجراء متابعة ربع سنوية للإجراءات التصحيحية.
- تقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
- العمل كجهة تنسيق بشأن التدقيق من ديوان المحاسبة.
- إجراء تقييم سنوي لجودة التدقيق الداخلي.

## 3.9 البيانات المالية

### الجدول 1.3.9 الميزانية العمومية للمصرف المركزي كما في 31 ديسمبر 2023

| | 31 ديسمبر 2022 | 31 ديسمبر 2023 |
|---|---|---|
| | المبالغ بآلاف الدراهم | |
| **الأصول** | | |
| النقد والأرصدة لدى البنوك | 279,251,948 | **370,655,170** |
| الودائع لدى البنوك | 63,425,470 | **100,956,618** |
| الأدوات المالية المشتقة | 5,839,837 | **7,269,973** |
| القروض والسلفيات | 5,554,692 | **2,103,137** |
| الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة | 21,695,694 | **23,504,731** |
| الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | 112,405,303 | **163,663,148** |
| استثمارات بالتكلفة المطفأة | 46,343,985 | **30,379,548** |
| سبائك الذهب | 16,044,601 | **18,146,561** |
| الممتلكات والمعدات | 683,188 | **720,218** |
| أصول أخرى | 1,309,915 | **3,402,384** |
| **إجمالي الأصول** | 552,554,633 | **720,801,488** |
| **المطلوبات وحقوق الملكية** | | |
| **المطلوبات** | | |
| الأذونات النقدية وشهادات الإيداع | 164,747,589 | **213,611,090** |
| الحسابات الجارية والودائع | 236,659,869 | **331,602,652** |
| الأدوات المالية المشتقة | 16,159,749 | **6,703,894** |
| منحة مؤجلة | 298,164 | **282,277** |
| العملة المصدرة | 120,011,331 | **135,780,402** |
| المطلوبات الأخرى | 3,807,015 | **7,380,536** |
| **إجمالي المطلوبات** | 541,683,717 | **695,360,851** |
| **حقوق الملكية** | | |
| رأس المال المدفوع بالكامل | 20,000,000 | **20,000,000** |
| الاحتياطي العام | 3,501,467 | **9,421,442** |
| احتياطي القيمة العادلة | (12,783,664) | **(4,101,410)** |
| الإيرادات المحتجزة | 153,113 | **120,605** |
| **إجمالي حقوق الملكية** | 10,870,916 | **25,440,637** |
| **إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية** | 552,554,633 | **720,801,488** |





تم إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية. وقد أصدر المدقق الخارجي رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

### أبرز النتائج المالية

أغلق المصرف المركزي العام بأكبر ميزانية عمومية في تاريخه مع استمراره بالتركيز على الإدارة الحكيمة للاحتياطيات لحماية الاستقرار النقدي والمالي. ويعكس نمو قاعدة الأصول إلى 720.8 مليار درهم (أو ما يعادل 196.3 مليار دولار) صافي التدفقات الرأسمالية القوية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

### الرسم البياني 1.3.9 إجمالي أصول المصرف المركزي من عام 1973 إلى عام 2023

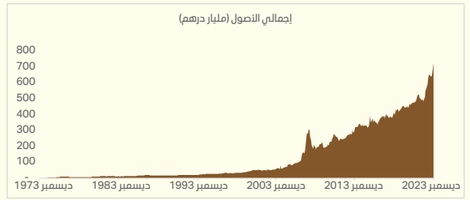


ويُعزى النمو القوي للأصول بنسبة 30% على أساس سنوي إلى زيادة صافي التدفقات المقوّمة بالدولار الأمريكي في الاقتصاد المحلي، والتي عززتها ظروف السوق المتميزة وتقييمات الاستثمار المتزايدة. وتتكون أصول المصرف المركزي في الغالب من استثمارات في الأصول السائلة عالية الجودة المقومة بالعملات الأجنبية.

كما بلغت نسبة تغطية القاعدة النقدية 102% في نهاية عام 2023. وتتكون القاعدة النقدية من أدوات مدرة للفائدة لاستيعاب السيولة في السوق، مثل الأذونات النقدية، وشهادات الإيداع الإسلامية، وتسهيلات الإيداع لليلة واحدة، المتوافقة مع نظام الاحتياطي الفيدرالي، بالإضافة إلى النقد الصادر عن المصرف المركزي. وتشكل متطلبات الاحتياطي غير المنتجة للفائدة جزءاً من القاعدة النقدية، وتتزايد متطلبات الاحتياطي تدريجياً نحو مستويات ما قبل الجائحة.

حقق مستوى حقوق الملكية انتعاشاً لاحقاً للانتعاش في التقييمات العالمية. وكانت التقييمات قد تأثرت سلباً خلال عام 2022 بسبب الزيادة غير المسبوقة في أسعار الفائدة عالمياً كرد فعل على الضغوط التضخمية التي شهدها العالم أجمع، وعاد مستوى حقوق الملكية إلى مستويات ما قبل الجائحة.

# 4.9 الملحق

## الجداول


| | |
|---|---|
| الجدول 1.1.7 | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مختارة (%) |
| الجدول 2.1.7 | متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي (%) |
| الجدول 1.3.7 | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%) |
| الجدول 1.3.8 | عمليات التفتيش الاحترازية خلال 2023 |
| الجدول 2.3.8 | العدد الإجمالي للشركات المرخصة حسب نوعها |
| الجدول 3.3.8 | البنوك حسب الفئة |
| الجدول 4.3.8 | البنوك حسب الإمارة |
| الجدول 5.3.8 | العدد الإجمالي لشركات التأمين خلال عام 2023 |
| الجدول 6.3.8 | عدد شركات التمويل المرخصة |
| الجدول 7.3.8 | عدد شركات الصرافة والتحويلات المرخصة حسب الفئة |
| الجدول 8.3.8 | عدد مزودي خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات |
| الجدول 9.3.8 | عدد تسهيلات القيم المخزنة |
| الجدول 10.3.8 | عمليات الإشراف على سلوك السوق والإشراف على عمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في عام 2023 |
| الجدول 11.3.8 | عقوبات الإنفاذ والعقوبات في عام 2023 |
| الجدول 12.3.8 | التظلمات والطعون التي تم البت فيها في عام 2023 |
| الجدول 1.3.9 | الميزانية العمومية للمصرف المركزي كما في 31 ديسمبر 2023 |


## الرسومات البيانية


| | |
|---|---|
| الرسم البياني 1.1.7 | المتوسط السنوي للتضخم في مؤشر أسعار المستهلك في اقتصادات رئيسية مختارة (%) |
| الرسم البياني 2.1.7 | أسعار خام برنت والغاز الطبيعي |
| الرسم البياني 3.1.7 | أسعار الأساس في اقتصادات مختارة (%) |
| الرسم البياني 1.2.7 | حصة الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات حسب الشريك التجاري (% من الصادرات غير النفطية) |
| الرسم البياني 2.2.7 | حصة واردات الإمارات حسب الشريك التجاري (% من الواردات) |
| الرسم البياني 3.2.7 | أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية (على أساس سنوي %) |
| الرسم البياني 1.3.7 | متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات |
| الرسم البياني 2.3.7 | الميزان المالي الموحد (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) |
| الرسم البياني 1.7.8 | الشيكات المقدمة من خلال نظام مقاصة صور الشيكات |
| الرسم البياني 2.7.8 | قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية |
| الرسم البياني 3.7.8 | عدد معاملات الأفراد من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية |
| الرسم البياني 4.7.8 | عدد المعاملات المؤسسية من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية |
| الرسم البياني 5.7.8 | قيمة وعدد المعاملات باستخدام نظام تعليمات الدفع الفوري |
| الرسم البياني 6.7.8 | المعاملات من خلال نظام حماية الأجور |
| الرسم البياني 7.7.8 | قيمة الرواتب المدفوعة من خلال نظام حماية الأجور |
| الرسم البياني 8.7.8 | المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر |
| الرسم البياني 9.7.8 | المعاملات التي تمت معالجتها من خلال نظام مقسم الإمارات الإلكتروني في عام 2023 |
| الرسم البياني 10.7.8 | المعاملات التي تمت معالجتها من خلال نظام بوابة الدفع الإلكتروني |
| الرسم البياني 1.9.8 | الدرهم الرقمي: الوظائف والمزايا والتأثير |
| الرسم البياني 2.9.8 | صكوك الدرهم الرقمي |
| الرسم البياني 3.9.8 | محفظة نموذج الدرهم الرقمي |
| الرسم البياني 1.10.8 | نبذة عامة حول نشاط بنك المعرفة |
| الرسم البياني 1.3.9 | إجمالي أصول المصرف المركزي من عام 1973 إلى عام 2023 |






## المقر الرئيسي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ص.ب. 854، أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

## فرع دبي

شارع 26
بر دبي
ص. ب. 448، دبي
الإمارات العربية المتحدة

## فرع الشارقة

شارع الملك عبدالعزيز
المنطقة الصناعية
بالشارقة
ص. ب. 645، الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

## فرع رأس الخيمة

شارع المنتصر
ص. ب. 5000
رأس الخيمة
الإمارات العربية المتحدة

## فرع الفجيرة

شارع حمد بن عبدالله
ص. ب. 768
الفجيرة
الإمارات العربية المتحدة

## فرع العين

شارع علي بن أبي طالب
ص. ب. 1414
العين
الإمارات العربية المتحدة